

- رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر
- الارتكاس بعد ١١/٩ ومسيرة التحالفات الإقليمية
- العراق مصدر الإلتهام والخطر والإحراج للسعودية
- الأمن الوطني السعودي: إعادة النظر الى أمن الداخل
- الدولة السعودية المنحوسة وحصاد العنف الوهابي

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفير الوجود ومعهد الآثار

الانتخابات البلدية: وهج مفتعل لنتائج غير مغرية



(المخلدون) في
السلطة ومجلس
الشورى المعين



العائلة المالكة عام ٢٠٠٨

مصير الحكم السعودي ومراكز القوى في غياب (شيخ القبيلة)

في هذا العدد

- ١ الدولة المنحوسة
- ٢ الإنتخابات البلدية: وهج مفتعل لنتائج غير مغرية
- ٤ عفواً أيها الممتنعون عن الإنتخابات
- ٥ مصير الحكم السعودي ومراكز القوى داخل العائلة المالكة
- ٦ الأمن الوطني: منظوران متعارضان بين الحكومة والإصلاحيين
- ٩ لتبييض الصفحة: السعودية تتبنى مؤتمر مكافحة الإرهاب
- ١٠ موقف التيار الإصلاحي من الإنتخابات
- ١٢ تمثيل الشعب لا العائلة المالكة: مجلس الشورى يتحول الى مشكلة
- ١٤ العائلة المالكة عام ٢٠٠٨
- ١٨ العراق مصدر الإلهام والخطر والإحراج
- ٢٠ التحالف مع واشنطن: إعادة تأسيس أم ترتيب مصالح
- ٢٣ الارتكاس بعد ٩/١١: قراءة في مسيرة التحالفات الإقليمية
- ٢٦ ما بعد نصف الإنتخابات: المخدّون في السلطة وقوائد مجلس شورى معين
- ٢٨ إهتزاز نظام العائلة المالكة: شيخ القبيلة الغائب
- ٣٢ آراء سعودية بشأن الإنتخابات والإصلاح السياسي
- ٣٨ رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر
- ٤٠ المزيد من العنف الوهابي حصادنا

الدولة المنحوسة

الجزرة لكادت الصناعة النفطية تشهد توقفاً شبه كامل. وقد كان عهد الملك فهد حافلاً بضربات الحظ أيضاً، فقد ساق البلاد إلى الهاوية وفي عهده شاعت مصطلحات شعبية لم تكن متداولة من أشهرها دولة البركة، التي تسير بغير هدى لولا رحمة ربك. من مشكلة البطالة، إلى المديونية الفلكية، إلى انهيار دولة الرعاية، إلى تزايد معدلات الجريمة المنظمة، وصولاً إلى العنف في شكله الديني غير المعهود. ولابد من التذكير بمجريات أزمة الخليج الثانية والتي فقدت فيها الدولة السعودية عنصر السيادة حيث أصبحت الدولة بالكامل خاضعة تحت الإدارة العسكرية الأميركية التي كانت تتولى تسيير شؤون البلاد والعباد. فيما كان الامراء قابعين في قصور محصنة في الحجاز، ولو شاءت الولايات المتحدة اعلان السعودية الولاية الثانية والخمسين لغعلت، فقد أحضرت جيشاً قوامه ٥٠٠ ألف جندياً فوق بأضعاف عدد وكفاءة القوات المسلحة السعودية بكافة أجهزتها. ولكن اكتفت الإدارة الأميركية بامتصاص الاحتياطي النفدي للدولة السعودية واستثماراتها الاميركية في الولايات المتحدة حيث هبط حجم الاحتياطي من ١٦٠ مليار إلى ٥ مليارات دولار بعد حرب الخليج، فيما ألزمت السعودية بتسديد قسم كبير من فائز الحرب البالغة ٧٠٠ مليار دولار.

لا يفتق الأمر على المشكلات التي اعترضت الدولة وهدهتها من الداخل، بل يسري الحال على الحوادث التي ثبت في حينها أو فيما بعد ضلوع السعودية فيها، مثل الحرب الاهلية في اليمن، وتمويل عصابات الكونترا وتخريب الارضاع الامنية في عدد من دول اميركا اللاتينية، وتمويل حملات انتحائية لبعض المرشحين في اوروبا والولايات المتحدة، وتشجيع بعض القوى السياسية على إحداث فوضى في القارة الافريقية، فقد رحلت السعودية من كل تلك الاقتراعات سالمة كما الشجرة من العجين، ولم تترك وراءها أثراً يدل على تورطها في الشؤون الداخلية للدول، حسب العبارة المشجوعة والمتكررة على لسان المسؤولين السعوديين، وقد كان الغطاء الاميركي يخفي سوء الدولة السعودية، تماماً كما كان الغطاء الاميركي الممول نفطياً يخفي أيضاً الفضاخ الاخلاقية للأمراء في عواصم أوروبا.

تلك كانت حقبة الحظ التي عاشها الحكم السعودي، وجنى منها ما جنى من استقرار واستمرار ووحدة وتماسك للدولة، ثم أعقبه زمن الحصاد المر، فقد دخلت العائلة المالكة في أيام نخسات منذ هجمات الحادي عشر من سبتمبر، حيث احاط بها التحسن من كل جانب وكلما أراحت ان تخرج من مصيبة أركسها العنف في أخرى، فلم تعد مليارات الدولارات التي دفعت في حملات العلاقات العامة تجدي نفعاً، فقد تكلفت الجماعات العنيفة التي تنتمي اليها باعطاء كل مجهوداتها في الدفاع عن نفسها أمام العالم، فمن أفغانستان انطلق الشر فطال الولايات المتحدة وإسبانيا والشيطن والعراق وتسرب إلى دول الخليج كافة، وهو مرشح للاستمرار، فالمتعهدون السفليون من مواطني هذا البلد يجوبون مناطق العالم لينشرون رسالة العائلة المالكة عن طريق العنف.

إن التحسن قد بدأ دورة مكثفة في السعودية، وما هو يلاحقها في كل مكان، فكلما أعلنت البراءة من جادة عنف هنا أو هناك أظهرت التحقيقات تورط السعودية فيها، ففي كل مكان لها أية عنف تدل على أنها وحدها الضالعة في كل حوادث العنف، وحتى اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري كان ماركة سعودية مسجلة، ومن يعلم فقد يصل التحسن بهذه الدولة لتظهر التحقيقات بأن لها صلة بنقبة الأوزون أيضاً.

رغم أن الحظ لا يصح التعويل عليه دائماً ولا يصلح كعنصر في تحليل الظواهر والتحولات السياسية والاجتماعية، إلا أننا نستعمله هنا لأغراض مختلفة. فقد كان الحظ حليفاً استراتيجياً دائماً للدولة السعودية، وإلى ما قبل أحداث الحادي عشر من سبتمبر كان لعامل الحظ دوره الفاعل في تسيير الدولة وجوداً واستقراراً. ويمكن القول بأن الحظ لعب دوراً كبيراً في نشأتها، فبينما كانت الامبراطورية العثمانية تشهد تفتتاً مريعاً لأجزائها، وأن مشاريع الوحدة العربية تنهار الواحدة تلو الأخرى، كانت الدولة السعودية الوحيدة التي تشكل نفسها عن طريق ضم أجزاء كبيرة من الجزيرة العربية. وبينما كانت القوى العظمى تتقاسم التركة العثمانية على أساس اتفاقية سايكس بيكو عام ١٩١٦ كان وحده مشروع الدولة السعودية الذي حظي برعاية بريطانيا العظمى والتي أيضاً أمدته بمعونة مالية ومساعدات عسكرية من أجل تركيب أسس دولة ابن سعود.

لم يكن متوقعاً لهذه الدولة الناشئة طويلاً، فقد كانت الاستثناءات المخل بالقاعدة، ولذلك ظلت دائماً مرشحة للزوال والتفتت، وكانت التقارير الصادرة عن السفراء الأوروبيين تحذر على الدوام من أن عمر هذه الدولة قصير، وذكر أحد التقارير في الثلاثينات من القرن الماضي بأن فور موت الملك عبد العزيز ستشهد الدولة السعودية إنهياراً كاملاً، ولكن لم يحصل ذلك، رغم أن التقرير كان يستند على معطيات صلبة، فقد جاء الحظ في خدمة الدولة السعودية، حيث صدر مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في المنطقة متزامناً مع رحيل الملك عبد العزيز، مما اعطى دفعاً جديداً للدولة السعودية التي نقلت أصبحت في عهدة القوة العظمى الناشئة، أي الولايات المتحدة.

ثم بعد تراكم الغيوم الناصرية على سماء السعودية في الستينيات كانت العائلة المالكة تشهد انقساماً داخلياً حاداً على خلفية الصراع بين الملك سعود وولي عهده فيصل، والتي أدت إلى تجاوزات حادة بين أجنحة الحكم، وقد أفيد منها في تأليب بعض الأطراف داخل العائلة المالكة ضد المؤسسة السياسية السعودية المناهضة للمشروع القومي الناصري، وعاضدتها التحركات الشعبية والعالية التي كانت تتأهب لغزو منازلة واسعة ضد حكم آل سعود، ولكن العائلة المالكة استوعبت الوضع السياسي في وقتها استيعاباً تاماً على الرغم من خلافاتها العميقة حينذاك من أجل انقاذ السلطة من الانهيار أو الوقوع في أيدي المناوئين لها، وقد حالفها الحظ أن الولايات المتحدة بدأت تدخل كحليف استراتيجي مع السعودية ضد المشروع الناصري، وجاء الملك فيصل بفكرة اقحام الاسلام كقوة منافضة للإيديولوجيات المناوئة: الناصرية، والاشتراكية، والشيوعية، وحظيت الفكرة بمباركة أميركية، وهو ما عبّر عنه السيد قطب بـ (الاسلام الاميركي) وهو نموذج الدين المتوافق تماماً مع المصالح الاميركية، وكانت تلك بداية انبثاق الاسلام المحافظ الذي جرى توظيفه لضرب القوى السياسية التحررية الوطنية والليبرالية واليسارية، وكان ذلك بداية تشكيل جبهة ايديولوجية واستراتيجية مشتركة بين السعودية والولايات المتحدة.

لقد شهدت السعودية حوادث كبرى فيما بعد كادت أن تودي بمصير الدولة، ولكن لعوامل داخلية وخارجية جرى احتواء تأثيرات تلك الحوادث بطريقة أشبه ما تكون بحالفة الحظ، فبعد الثورة الايرانية شهدت البلاد اضطرابات داخلية شديدة وبصورة متزامنة في منطقتي الحجاز والشرقية، ولولا تدخل قوة فرنسية لكف الحصار الذي فرضته حركة جهيمان على الحرم المكي لكادت الامور تفلت من عقال السيطرة، ولولا تدخل قوات الحرس الوطني في منطقة الشرقية واستعمال الرصاص الحي المباشر ضد المتظاهرين واستعمال سياسة

الانتخابات البلدية..

وهج مُفتعل لنتائج غير مغرية



أبواب دور المرأة

هذا اللغط الممجج يلتقي أيضاً مع إدعاء العائلة المالكة كونها تتمسك بزعم أنها مقدمة في تفكيرها الاصلاحى على المجتمع، وهو إدعاء أبطلته التجربة، فوثائق الاصلاحيين الممثلين لطيف السياسى العام فى البلاد تكشف بجلاء عن تهافت المدعى الرسمى وتفوق التطلع الشعبى، وإذا كان ثمة تفسير لمدعى العائلة المالكة بتفوقها فلا بد من وضعه فى حدوده الضيقة للغاية، فهي مقدمة فى تفكيرها الاصلاحى على المجتمع والمقصود به مجتمعا الدينى الوهابى فحسب.

إن محاولة توهيج العملية الانتخابية بشكلها الاحتفالى الفارط فى زهوها واشعاعيتها تستهدف الهاء وإذهال الرأى العام عن المضمون الضحل لهذا الفعل الجنينى، وصرف الانتظار عن المعطيات الحقيقية والرقمية التى تظهر كم هو حدث كارثى، وسحاول هنا سرد الحقائق المعلنه التى يمكن على ضوءها فهم الحاصل النهائى:

فبحسب النظام الانتخابى، فإن المؤهلين للانتخاب من مجمل سكان المملكة هم ١٨ بالمئة فقط، وهذا ناشى عن استثناء أول النساء البالغ عددهم حسب بعض التقديرات ٨ ملايين نسمة أن لم يتجاوز ذلك العدد، والذين يشكلون نسبة تصويتية تصل الى ما يقرب من ٢٠ بالمئة، وهكذا استثناء المواطنين دون السن الـ ٢١ عاماً، وهكذا العسكريين، والسجناء الجنائين.

هذا على المستوى العام، وفى ضوء تجربة المرحلة الأولى للانتخابات البلدية سنلحظ التالي:

١- المؤهلين فى محافظات الرياض يقدر عددهم ما بين ٥٠٠. ٧٠٠ ألف. الذين سجلوا اسماءهم للتصويت فى الانتخابات هم أقل من ٩٠ ألف، وهم بذلك يشكلون نسبة أقل من ٢٠ بالمئة الذين شاركوا فى التصويت يوم الانتخاب

مفروعة المضامين لا يعدو سوى لعب فى الوقت الضائع، فمصداقية العائلة المالكة فى وضع لا تحسد عليه، وما ينتظر منها أكبر من أن يتم القول به بلا شروط، فقد كبر الفتق ولا بد من رتقه بصورة صحيحة وتغطي مجمل المساحة المطلوب رتقها. بمعنى آخر، يجب أن تؤدي الانتخابات البلدية الى سلسلة متصلة ومنظمة من الاصلاحات التشريعية، ويجب أن يؤد جسد الدولة بدماء جديدة فى مجلسى الشورى والوزراء.

ومن بين عيوب هذه التجربة، وهي بالمناسبة عيوب غير مغتفرة وتندرج باقتراف المزيد من الحماقات فى العملية الاصلاحية، هو غياب المرأة، والذي يعتبر أحد أشكال التغيير الأخرى.. فالمرأة التى تصنف محرماً اجتماعياً ودينياً باتت الآن وفى غيابها عن الانتخابات البلدية محرماً سياسياً أيضاً، ويخشى أن تتواصل عملية التغيير فى المراحل اللاحقة،

المجالس البلدية هي جزء من الجهاز الاداري للدولة، وبالتالي فإن عيوب هذا الجهاز ستعكس على عمل المجالس البلدية

بحجج واهية تستند على مزاعم دينية متهافتة. ومن اللافت فى الأمر أن ثمة نزعة توسيعية لتبرير اخفاق الدولة فى مجال اشراك المرأة، فهذه العودة للبلدية المتكررة لتأريخ اشراك المرأة فى الغرب فى العملية الديمقراطية هو لسوء للماسكين بزمام السلطة وملهاة للمحكومين، فضلاً عن كون هذا التحويل فى تاريخ مشاركة المرأة فى الغرب يتداحض مع المتبنى العقدي للعائلة المالكة، وأن مجرد استعماله دليل دفاعى يشبه استعمال القذارة لاثبات الطهارة. أضف الى ذلك، أن الاحتجاج بالمشاركة المتأخرة للمرأة الأوروبية فى الانتخابات يتبطن إدانة للمؤدلجين الدينين أيضاً الذين يجأرون بتحد مفتعل بأن الاسلام هو الدين الأكثر تقدماً فى مناصرة حقوق المرأة، فكيف يحتجون بتجربة (الكفار!!) لتبرير فعل (المؤمنين!!).

يجب ان توضع الانتخابات البلدية فى حجمها الطبيعى فمن الواضح ان هناك مبالغة وتضخيم لهذه العملية وهي لا ترتقى الى مستوى الانتخابات ذات المدلول السياسى، ولكن فى الوقت نفسه فإن هذه الانتخابات تعبر عن رغبة حقيقية فى المشاركة السياسية وهذه الانتخابات بمثابة استفاء شعبي على العملية الاصلاحية. فعلى المستوى الشعبى، كانت العرائض الاصلاحية التى صدرت خلال الاعوام الثلاثة الماضية بدءاً من (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) وانتهاه بعريضة الملكية الدستورية، اضافة الى مئات المقالات التى نشرتها الصحافة المحلية لكتاب ينتمون للتيار الاصلاحى ويناصرون التغيير السياسى فى بعده الشامل، قد افصححت بوضوح شديد عن الارادة الشعبية شبه العامة حيال موضوعة الاصلاح السياسى وضرورة إحداث تغييرات هيكلية فى بنى الدولة. ولذلك أمكن القول بأن الانتخابات البلدية خطوة متواضعة وناقصة فى الاتجاه الاصلاحى، مالم تؤسس لتغييرات جوهرية فى النظام السياسى، باتجاه تحقيق المشاركة الشعبية فى عملية صناعة القرار السياسى. إن هذه الانتخابات هي خطوة متأخرة بالمقياس الى حجم المشكلات التى تعانيها الدولة ومستوى التطلع الشعبى نحو الاصلاح.

إن الاسباب الموضوعية تكفي للمجادلة بأن الاصلاح صار ضرورة للنظام الحاكم قبل أن يكون خياراً شعبياً وحقان الوقت لأن تدرك الطبقة الاصلاحية فى السعودية بأن عملية الاصلاح هي حتمية ولا فرار منها من أجل البدء بتسوية مضللات اقتصادية وأمنية وثقافية. إن البدء بخطوة عرجاء وغير مكتملة الشروط والمواصفات الاصلاحية لا ينتج سوى كذبة مفضوحة وفجة، لأن التجارب العربية فيها ما يكفي من الزيف بما يحول دون الوثوق فى أي خطوة لا تتم عن تغيير حقيقى فى العلاقة بين الحاكم والمحكوم. ولذلك أيضاً، فإن الانتخابات البلدية هي بالنسبة لكثير من القوى السياسية الوطنية إختبار لصقيعة التوجه الاصلاحى لدى العائلة المالكة. فالتجارب السابقة بكل اخفاقاتها بذت الثقة فى كل قول لا يعقبه فعل حقيقى على الارض. إن الذاكرة الشعبية تنوء بارتكاسات الحكومة فى المضمار الاصلاحى، وبالتالي فإن الخداع والاستتار خلف عناوين



سبعون عاماً من الإنتظار = نصف انتخابات بلدية!

تسمح للمرشحين بأن يعبروا بدرجة كافية عن برامجهم الانتخابية، وهي حملات ظلت في حدود ضيقة للغاية وتعتبر عن رغبة الحكومة. وهذه أحد أوجه القصور حيث أن المرشحين لا يحظون بغرض متساوية في استعمال وسائل الاعلام والتعبئة.

• لا يجب ان نهينا الانتخابات البلدية عن حقيقة باتت ثابتة واضحة وهي أن ثمة إجماعاً شعبياً على موضوع الإصلاح وأن التوقعات الشعبية تفوق بدرجات مقدمة ضالة الفعل الاصلاحى الحالى وبالتالى فإن عزوف القوى السياسية الوطنية عن تعضيد هذه الخطوة يعكس جانب الرفض من قبل التيار الاصلاحى الوطنى.

• العملية الاصلاحية يجب ان تبدأ من حيث انتهى الآخرون وفي ضوء التجارب البعيدة والقريبة ومن خلال تطور المجتمعات الانسانية التي شهدت تحولات ديمقراطية، فالحديث عن الخصوصية المزعومة أثبتت بانها مجرد ذريعة كشفت عن زيفها العرائض الاصلاحية ومئات المقالات التي صدرت خلال الاعوام الماضية والتي يظهر فيها التطلع المتقدم نحو اصلاح شامل، فالخصوصية المزعومة مقتضرة على مركز السلطة وهي لا تمثل سوى نسبة ضئيلة وأن التجارب المجاورة قد تجاوزت بمسافة بعيدة التطور الجنيني في السعودية

• ان الجدول الزمني للانتخابات مصمم سياسياً، فتحويل الانتخابات الى حدث وطني يحل منه الى حدث سياسي ولكن أريد منه ان يكون حدثاً محلياً مسلوب التأثير السياسى بدليل ان الحملات الانتخابية ظلت محدودة، وان البعد الاعلامى كان قليل الأثر الشعبى، حيث لم يسمح للمرشحين استعمال التلفزيون والراديو او حتى الجرائد المحلية في التبشير ببرامجهم الانتخابية مع التذكير بقصور التجربة ومحدوديتها. وهناك رغبة شديدة لدى العائلة المالكة بعدم إشاعة ثقافة انتخابية وسياسية تشجع أفراد الشعب على التفكير بطريقة ديمقراطية وحرّة.

الدولة وتطور أدائها، لأن هذه المجالس تظل وثيقة الصلة بما هي عليه الدولة برمتها، فضلاً عن أن وظيفتها لا تتجاوز الحيز الرقائى والاستشارى فحسب، إن لم يكن شرعنة برامج وزارة الشؤون البلدية والقروية.

• هناك رسالة هلع يمكن لنتائج الانتخابات البلدية في الرياض أن تبعثها الحكومة للخارج وبالتحديد للغرب والولايات المتحدة وكأنها بهذه الانتخابات تريد إبلاغ المناصرين

لمشروع ديمقطة السعودية أن تلفت أنظارهم الى القدام الخيف.. إن فوز الاسلاميين في الانتخابات البلدية في الرياض له ما يعينه من مخاوف لدى الغربيين، ولعل الحكومة قادرة على توظيف هذه المخاوف في امتصاص الحماسة المتنامية في الغرب لجهة ديمقطة السعودية. لقد قيل الكثير عن دفع جهات في العائلة المالكة للمتدينين السلفيين للمشاركة في الترشيح والانتخابات رغم عزوف البعض الآخر عن الانتخابات باعتبارها مخالفة لمبادئ دينية معينة لديهم. وإذا صدق ذلك، فإن العائلة

عملية الاصلاح من الادنى

للأعلى واعتماد سياسة

الخطوات البطيئة تلبي

أغراض السلطة، وتفشل في

اصلاح عفونة الدولة

المالكة أرادت ان توصل الرسالة واضحة من خلال هذه التجربة البسيطة والتي تم استعمالها كبالون اختبار للموقف الغربى والاميركى بأن الديمقراطية وصناديق الاقتراع تستنشق عن إنقجار أصولى سيوجه نباله الاولى للمصالح الغربى في السعودية وفي المنطقة بصورة عامة. • إن المتدينين السلفيين لهم وسائل التعبئة التقليدية: المسجد، المخيم الدعوى، النشرات، مجالس الذكر، والتي هي قابلة لأن تتحول الى وسائل سياسية. وقد أفيد منها في الحملات الانتخابية فيما حرم المرشحون غير المتدينين من وسائل التعبئة لأن الانتخابات ظلت أسيرة الطابع المحلى الذي لا يسمح باستعمال وسائل الاعلام الوطنية مثل الراديو والتلفزيون. ولكن الواضح ان حتى الصحف والجرائد ووسائل

التعبئة الأخرى الشعبية منها بدرجة اساسية لم

هم ٦٥ ألف، وهؤلاء يشكلون أقل من ١٠ بالمئة من اجمالى عدد المؤهلين للمشاركة في عملية التصويت، وبالتالي فإن النتائج لا تبدو مشجعة ولا تمثل بداية مغربية، بل هي إختبار أولي للحماسة الشعبية لتغيير يجري تضخمه ولكن يتضاءل على مستوى الاقبال والاستقبال الشعبى.

على المستوى الرسمى، هناك عيوب كثيرة تبدأ بالنظام الانتخابى وتنتهى الى الوظائف المقررة للمجالس البلدية، فمن أولى عيوب النظام الانتخابى استثناءه لعنصر المرأة، وثانياً تعيين النصف الآخر من الاعضاء. وما يثير السخرية حق أن النظام المعمول به في الانتخابات وفي نظام المجالس البلدية يعود الى شهر صفر ١٣٩٧هـ أي ما يقرب من ٣٠ عام ويجري تطبيقه الآن رغم التحولات الكبيرة في المجتمع والدولة. وهذا أحد الدلائل الفاضحة على أن العائلة المالكة ليست ملتزمة حتى بما تدعيه من تطوير الأجهزة بصورة تدريجية ان هي تريد تطبيق نظام مضى عليه نحو ثلاثة عقود.

نقاط تقييمية عاجلة

• أن المجالس البلدية نصف المنتخبة ستكون خاضعة لأجهزة متكلسة وبيروقراطية، وهي خاضعة للحكومة: سلطة وزارة المالية، وسلطة وزارة الشؤون البلدية والقروية، وأن الوزير هو رئيس المجالس البلدية، وهذا يعنى اخراج الاستبداد من باب الحكومة ليعود عبر صناديق الاقتراع.

• أن اصلاح الجهاز الادارى يبدأ باصلاحات تشريعية، وهي المدخل الصحيح لتأسيس فعل اصلاحي ولتغيير حقيقي في البناء السياسى للدولة، ولتطوير الأجهزة. أن تأتي الحكومة بانتخابات ثم تكبل الاعضاء بقائمة متعنة ومعيقة من القوانين لن يغير سوى من طلاء وجه الدولة. الانتخابات يجب أن تؤسس لعلاقة قانونية بين الحاكم والمحكوم مبنية على اساس تطوير نمط من العمل المؤسساتى.

• أن المجالس البلدية هي جزء من الجهاز الادارى للدولة، وبالتالى فإن عيوب هذا الجهاز ستعكس على عمل المجالس البلدية. إن الحديث عن اصلاح من الأدنى للأعلى واعتماد سياسة الخطوات البطيئة في عملية الاصلاح ليست سوى تلبية لأغراض السلطة بدرجة أساسية وربما وحيدة، وليس امتثالاً لمطالبات الدولة وإجراء عملية اصلاح شاملة لكافة أجهزة الدولة، سيما وأن المجالس البلدية لا تعد سوى نقرة نافراً وغير منسجم مع عمل الماكنة البيروقراطية للدولة، وأن ما يمكن أن تسفر عنه المجالس البلدية ليس أكثر من إمتصاص لقدرة محدود من الاحتقانات الداخلية. إن ما يؤمل من هذه المجالس مهما بالغنا في دورها لا يمكن أن يرتقي الى مستوى إحداث نقلة جوية في مسار

دعوة للحجازيين للمشاركة في الانتخابات البلدية رغم عيوبها

عفواً أيها الممتنعون عن الانتخابات

عبدالله صادق دحلان

ننادي بها قد قطعنا جزءاً كبيراً منه ولم يبق إلا التعامل العقلاني والمنطقي معه وفيه.

وهي رسالة أوجهها إلى أولئك الممتنعين من التسجيل للانتخاب أو من الترشح. وإلى أولئك الذين يقفون عكس التيار وأولئك المحيطين لنا ولصاحب القرار المطالبين بالانتخابات حسب رؤياهم ووجهة نظرهم الراضين التدرج في التطبيق المطالبين بالتقليد الأعمى والتطبيق الحرفي للانتخابات في أوروبا وبعض الدول التي لها تجارب طويلة في هذا المجال، والتي يروي لنا تاريخها بأنها تدرجت في الانتخابات حتى وصلت إلى المستوى الذي هو مطبق فيها حالياً. وإذا كانت المطالبة بتطبيق الانتخابات في مجلس الشورى أولاً فأنا مع هذه المطالبة، لكنني أنادي بالتدرج أولاً ابتداء من الانتخابات البلدية ثم انتخابات مجلس المنطقة ثم انتخابات مجلس الشورى مع تأييدي أيضاً بالتدرج في نسبة الأعضاء المرشحين بالانتخابات والأعضاء المعيّنين من قبل الدولة، لأنها معادلة تحتاج إلى توازن في البداية وبالإمكان التدرج حتى يصبح جميع الأعضاء منتخبين وهو إجراء مطبق في العديد من دول العالم والعالم العربي.

أكتب مقالتي اليوم وكلي أمل من أولئك الممتنعين والراضين للانتخابات بصورتها الحالية أن يعيدوا النظر في قرارهم ويضموا صوتهم ودعمهم ومساندتهم لقرار الدولة، فالانتخابات وليد يحتاج إلى الدعم حتى يكبر وينمو، ويصبح قادراً لأن يحقق طموحاتنا نحو المشاركة الشعبية.

إن وأد الفكرة أو المشروع الانتخابي في بدايته سيقول طموحنا ويحوم أحلامنا، فهل تجد رسالتي اليوم استجابة من زملائي وأصدقائي وإخواني الممتنعين أو الراضين للانتخابات. علماً بأن الشعوب الأوروبية انتظرت مئات السنين حتى حصلت على حقوقها الانتخابية بالكامل، وذلك بعد تدرج طويل ولا زالت العملية الانتخابية في تطور.

أم لا، لكنهم فعلاً خاضوا التجربة بأسلوب مميز وحضاري حسب متابعتي الشخصية لهم، وهي تجربة تدفعنا للاستفادة منها وتطويرها في الانتخابات البلدية في المناطق الأخرى، وعلى وجه الخصوص منطقة مكة المكرمة والتي بدأت الاستعدادات لها للمرحلة الأولى وهي تسجيل الناخبين.

وللحقيقة فإن المنظمين للانتخابات في المملكة وأخص وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان قاموا ولا زالوا يؤدون دوراً تثقيفياً مميزاً لعامة فئات وطبقات الشعب، بالتعاون مع المفكرين والأدباء والكتاب وبالتعاون مع مجلس الشورى والذي يستحق رئيسه وأعضاؤه

التدرج في الانتخابات من

البلدية الى المناطقية الى

الشورية لم يقله آل سعود حتى

الآن ولم يعدوا الناس به وربما

ليس في نيتهم تحقيقه في

المستقبل القريب

كلمة شكر وتقدير لجهودهم في نشر ثقافة الانتخاب، حيث توجهت مجموعة من أعضائه لإلقاء المحاضرات والمشاركة في ندوات لنشر ثقافة الانتخاب والتي كان من أبرزها محاضرة الأستاذ الاقتصادي والكاتب المبدع عضو مجلس الشورى محمد عبدالكريم بكر والتي ألقى في جدة. بالإضافة إلى المحاضرات الأخرى التي ألقاها زملاؤه من المجلس في مختلف أنحاء المملكة. والمحاضرات والندوات التي عقدتها من قبل جمعية الإدارة السعودية بقيادة الدكتور عبدالله الشدادي ومساعد الدكتور حبيب تركستاني. وهي جهود مكثفة تبذلها جميع القطاعات وتجربة جديدة تستحق الدعم والتشجيع وحلم قديم تحقق، ومشوار الديمقراطية والحرية التي

منذ عشرات السنين كنا نحلم بالانتخابات وقضينا سنين وأياماً ونحن نناقش ونتحاور ونطالب بالانتخابات البلدية والبرلمانية (مجلس الشورى) وغيرها في منظمات المجتمع المدني الأخرى، وكما كنا ننتظر كثيراً معتنقين بأن أهم وأكبر معضلة تواجه التطور الثقافي والفكري والسياسي والاقتصادي والاجتماعي هي الانتخابات كعنصر أساسي من عناصر المشاركة الشعبية في الإدارة والحكم. ورغم أننا كنا نختلف كثيراً في طريقة التطبيق العملي للمشاركة الشعبية، إلا أن شريحة كبيرة وأنا منهم كنا نطالب بإقرار المبدأ أولاً ولا مانع من التدرج في التطبيق.

ورغم أن موضوع الانتخابات بصفة عامة هو موضوع مطروح منذ زمن طويل لدى القيادة السعودية إلا أن التوقيت لم يكن مناسباً نتيجة الظروف التي مرت بها المنطقة الخليجية. ورغم التأخير الذي طرأ في موعد التنفيذ إلا أن الحكومة السعودية أوفت بالتزامها بترسيخ مبدأ الانتخابات والبدء الفعلي بتطبيق قرار الانتخابات البلدية أولاً. وبصرف النظر عن الطريقة والأسلوب، وبصرف النظر عن الضوابط الخاصة بمشاركة المرأة أو بانتخاب نصف الأعضاء وتعيين النصف الآخر، وبصرف النظر عن صلاحيات ومسؤوليات المجلس البلدي. إلا أن المبدأ والقرار قد اعتمد ووعد الحكومة السعودية قد فُتحت الإدارة المشرفة على الانتخابات، وتنج الناخبون رغم قلة عددهم مقارنة بعدد السكان أو بإجمالي عدد الناخبين المفروض تسجيلهم، إلا أنها التجربة الأولى في ظل ظروف صعبة ثقافة الانتخابات في بلادنا، ونتج المرشحون في حملاتهم الانتخابية وبصرف النظر عن فوزهم في النتيجة النهائية

مراكز القوى داخل العائلة وإشارات المستقبل

العائلة المالكة أيضاً. فهم ينتمون إلى الجناح السديري الذي ظل ماسكاً بشدة بمفاصل السلطة طيلة أكثر من عقدين، الأمر الذي سمح لهم بالتغلغل بدرجة كبيرة في الجهاز الإداري للدولة، وفي الوقت نفسه تعزيز مواقعهم منذ أن أقعد المرض بالملك فهد عام ١٩٩٦. وخلال السنوات الخمس الماضية، فإن قوة الجناح السديري تركزت في الثلاثة أمراء المذكورين، حيث تحولوا إلى مراكز استقطاب قوية في مقابل الأمير عبد الله. فهم يسيطرون على الدفاع والأمن والأعلام في البلاد، كما يحتفظون بشبكة معقدة للغاية من الزبائن والموالين في طول البلاد وعرضها. في حقيقة الأمر، أن هؤلاء إلى جانب ولي العهد يمثلون صناع القرار الحقيقيين في الدولة.

وإذا ما استقامت التركيبة الحالية للحكم بما هي عليه الآن، أي في حال بقاء الملك فهد على قيادة الحياة مدة أطول فإن النظام السياسي السعودي سيشهد تغييراً محدوداً للغاية. يبقى القول أن سيولة الأوضاع الإقليمية والدولية ستترك بالتأكيد تأثيراً كبيراً على السياسة السعودية، بالإضافة إلى ذلك، فإن الأوضاع الاقتصادية للسكان قد تؤول إلى تصعيد في العنف بوتائر متسارعة وربما بأشكال خطيرة ودرامية.

وهناك نقطة رئيسية يجب الغات الانتباه إليها وهو عمر الأمراء الأقوياء الحاليين، حيث أن الطبيعة ستلعب دوراً كبيراً في التغيير، فأعمار الأمراء الكبار ستحول دون استمرار معادلة الحكم القائمة، وسيؤدي رحيل بعضهم إلى تكسير القسمة غير المتوازنة داخل أجنحة الحكم، وبلا شك فإن رحيل الكبار سيفضي إلى إضعاف مراكز القوة مهما بلغت، فهناك من المتطلعين إلى لعب دور فاعل في السياسة بعد موت الكبار. يضاف إلى ذلك، أن التغييرات المتسارعة على الأصعدة السياسية والاجتماعية. اقتصادية والثقافية غير متوافقة مع المنهج المحافظ للحكم، وعليه، فمن المرجح جداً أن تغييراً كبيراً في تركيبة السلطة سيتم وأن دوراً أكبر ستلعبه القوى السياسية في البلاد في مستقبل البلاد ومن عملية التغيير الكبرى داخل السعودية. ومن الأرجح أيضاً، إن الجيل الجديد من الأمراء سيرت تركبة السلطة بطريقة تنافسية، وقد يؤدي ذلك إلى تقطيع السلطة بهدف وقد يوسع دائرة الصراع بين بيوتات الحكم، خصوصاً بين الأبناء..

جهاز الحرس الوطني ولكن من كونه يدير تحالفاً قليلاً يوازن به قوة العصبة السديري التي تملك مصادر قوية مضاهية أو حتى تفوق قوة جناح الأمير عبد الله، فالأخير مازال يحتفظ بعلاقات وثيقة بالزعامات القبلية في منطقة نجد، إضافة إلى احتفاظه بسمعة طيبة نسبياً في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يمنحه ثقة أكبر في وصوله إلى العرش بدون متاعب لا أقل من جانب الشعب الذي يختزن بداخله غيضاً شديداً على الجناح السديري المسؤول عن كثير من المشكلات الاقتصادية والسياسية والأمنية في البلاد.

في المقابل، وبالرغم من تلك الصورة المرضية عن ولي العهد، إلا أنه تعرض لانتكاسة كبيرة في العام حيث تسبب في خيبة أمل كبيرة لدى التيار الاصلاحي منذ اعتقال عشرات من الاصلاحيين في العام الماضي، وهي خطوة كشفت إلى أي حد يستطع ولي العهد الذهاب في طريق الإصلاحات السياسية، سيما وأن قرار

أعمار الأمراء ستحول دون استمرار معادلة الحكم القائمة، وستكسر القسمة غير المتوازنة داخل أجنحة الحكم

ضرب التيار الاصلاحي قد تم على يد غريمه الافتراضي وزير الداخلية، ولم يبد حينها الأمير عبد الله أي رد فعل حيال ذلك التحول الدراماتيكي والانقلاب السريع على مزعمه الاصلاحي.

وعلى أية حال، يظل ولي العهد القائد السياسي القوي المرشح للعب دور فاعل في السياسة السعودية في مرحلة ما بعد موت الملك فهد وإذا سارت معادلة الحكم على ما هي عليه، بالرغم من الصعوبات الكبيرة التي ستواجهه الملك القادم بسبب التحصينات القوية التي أرسستها أجنحة الحكم الأخرى داخل العائلة المالكة.

وبالنسبة للأمراء الآخرين (سلطان ونايف وسلمان)، فإنهم يمثلون في الوقت الراهن جبهة موحدة داخل النظام السياسي السعودي وداخل

يظل الحديث عن مستقبل الحكم في السعودية ذا أهمية بالغة في ظل أوضاع شديدة السرعة في تغيرها وانقلابها، فإضافة إلى المتغيرات السياسية على المستويات المحلية والإقليمية والدولية، فإن ثمة ما يجلب الانتباه الخاص لتحولات أخرى مرشح وقوعها داخل بنية العائلة المالكة. فمن الناحية التقليدية وبحسب معادلة السلطة تاريخياً فإن أجنحة الحاكمة في السعودية تمثلت وربما انحصرت في آل عبد العزيز وآل جلوي، إلا أن هذين الجناحين شهدا تبدلات بنوية بفعل انتقال نقل السلطة إلى بيت الملك عبد العزيز، وانحصار السلطة بين أبنائه، حيث أصبح للملك المتحدر من عبد العزيز سلطة احتكار السلطة وتجميعها في أيدي أبناء المؤسس.

وقد شهدت الحقب الماضية التي سبقت وصول الملك خالد إلى العرش وبداية الحقبة السديرية تبدلات كبيرة في مراكز السلطة، وفور وصول الملك فهد إلى العرش عام ١٩٨٢ بدأت مراكز القوة تنحصر في جناحين: الجناح السديري وجناح الأمير عبد الله، حيث تم بتر آخر ذيول السلطة للجلوية في المنطقة الشرقية بتعيين الأمير محمد بن فهد على المنطقة.. ولكن صراع السلطة، والاستقطاب الحاد داخل العائلة المالكة منذ مرض الملك فهد عام ١٩٩٦ قد خفض أهمية بعض الأجنحة. وفي واقع الأمر، أن مراكز السلطة انتقلت إلى بعض الأعضاء الأقوياء في العائلة المالكة مثل ولي العهد الأمير عبد الله ووزير الدفاع الأمير سلطان ووزير الداخلية الأمير نايف وإلى حد ما أمير الرياض الأمير سلمان، فيما تضاعفت قوة أمراء آخرين داخل العصبة السديرية، حيث شعروا بأن السلطة التي تعاقدها على اقتسامها بصورة متساوية صارت نهياً لأبناء الأمراء الأقوياء. وهذا بطبيعة الحال لا يدعو للقول بأن الأجنحة الأخرى لم تعد تلعب دوراً هاماً في العملية السياسية، وإنما واقع الأمر هو كونها تحولت إلى أجزاء في اللعبة الدائرة بين الكبار.

بالنسبة لولي العهد، الذي يعتبر الوريث الشرعي للملك فهد حال مرضه المقعد عن من مزاول مهام الحكم وأيضاً بعد موته، فإن السلطة التي يفتقر أنه يمارسها تمكنه، من الناحية النظرية، من مزاوله دور حاسم في السياسة السعودية. إن قوة ولي العهد ناشئة ليس فحسب من كونه نائباً عن الملك، أو حتى من كونه يرأس

حول (الأمن الوطني)

منظوران متعارضان بين الحكومة والإصلاحيين

يعتبر الأمراء السعوديون أن ثمة مصدرين للخطر على الاستقرار الإقليمي الخليجي، والاستقرار المحلي السعودي، أحدهما التهديدات الخارجية بالغزو وفرض السيطرة من جانب دول الجوار الإقليمي القوية: مصر، وإيران والعراق؛ والثاني، هو التهديدات الداخلية التي يعتبرونها امتداداً لمصادر التهديد الخارجي، والتي تتوجه أساساً لزعزعة نظام الحكم، وإحلال نظام بديل شبيه للأنظمة القائمة في دول الجوار.

ولأن مصدر التهديد في نظر الأمراء هو خارجي، وأن قدرتهم على مقاومته مهما بلغت لا تستطيع السيطرة عليه عند المواجهة، بسبب فارق القوة البشرية وضعف البنية العسكرية، فإن نظرية استقرار الأمن الوطني تقوم على معادلة خارجية تتضمن إشراك أطراف إقليمية أو دولية قوية بالقدر الذي تستطيع تصحيح الخلل في التوازن الإستراتيجي مع دول الجوار الكبيرة. وعندما تتم صناعة هذه المعادلة فإن الشركاء الخليجيين يشترطون القسم المتعلق بهم منها. إن هذا يفسر الإهتمام البالغ فيه بربط العلاقات الخارجية بالعنصر الاقتصادي على أسس ضمان المصالح المتبادلة وبالتحديد ضمان تدفق البترول بكميات وأسعار مناسبة للغرب مقابل ضمان دعم الغرب السياسي والعسكري لاستقرار الحكومة السعودية والحكومات الخليجية الأخرى؛ ولعل هذا كان مضمون المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة الأميركية والمملكة عام ١٩٧٤ والتي وقعها الأمير فهد (الملك الحالي).

وفي الحقيقة فإن القضية تأتي بمجملها ضمن دائرة العلاقات الخارجية، فعلاقات كل بلد إقليمياً ودولياً وتشابك المصالح بينها وبين دولة أو دول عديدة، هو الذي يقرر مستوى الضمانات الأمنية التي تريدها النخبة السعودية الحاكمة كما الطرف الحامي. ويمكن تتبع الظروف التاريخية لظهور مشكلة الأمن في المنطقة لاستبيان العلاقة الوثيقة بين الخارج والتفكير الأمني للنخب الحاكمة في الخليج عموماً.

لقد ظهرت المشكلة بصورتها الحالية لأول مرة في بداية السبعينيات الميلادية من القرن الماضي، في أعقاب الإنسحاب البريطاني من المنطقة، وكانت المشكلة قد طرحت في

مناسبات سابقة وبصورة حادة، وإن كانت في إطار مختلف عن الإطار الراهن، وعلى الخصوص حينما هدد الرئيس العراقي الأسبق عبد الكريم قاسم بضم الكويت في مطلع الستينينات الميلادية؛ ثم طرحت القضية بصورة حادة في أعقاب سقوط الشاه وما نجم عن ذلك من تهديدات لاستقرار الأنظمة الخليجية، وقد كان قبلها يعد حامي الخليج من تسرب النزعات اليسارية والشيوعية إلى المنطقة، بل أن قواته شاركت في قمع ثورة ظفار في سلطنة عمان.

بعدها ظهر مصدر خطر جديد وهو صدام حسين الذي احتل الكويت وهدد السعودية في عقرب دارها. حيث تبين عدم فائدة الدول الإقليمية في الحماية، خاصة بالنسبة لدول الخليج الصغيرة، فلم يكن بالإمكان الاعتماد على قوة السعودية التي هي في الأصل بحاجة إلى من يحميها. ولهذا عملت دول الخليج جميعاً على توثيق علاقاتها مع واشنطن، وفتحت الأبواب لها لإقامة المزيد من القواعد، وسمحت ببقاء الألوف من القوات الأميركية في القواعد الخليجية عموماً بما فيها السعودية.

لكن الإنقلاب الحقيقي في نظرية الأمن الخارجي، هو ما حدث بعد تفجيرات نيويورك وواشنطن في سبتمبر ٢٠٠١م، فالقوى الدولية - الغربية والأميركية - لاتزال تساهم بصورة فاعلة في حماية مشيخات الخليج، الأمر الذي قلص من نفوذ السعودية فيها، كما قلص الاعتماد الأميركي على القواعد السعودية، والتي انتقلت إلى دول الجوار (قطر مثلاً). بالنسبة للسعودية فإنها انكشفت أمنياً إلى حدٍ خطير؛ فهي لا تستطيع أن تحمي أجدأ، كما لا تستطيع حماية نفسها من التحديات الإقليمية؛ ولكن ما خفف من الأمر هو أن إيران تغيرت - ما بعد مرحلة الخميني - وقد أقام السعوديون علاقات متزايدة مع طهران، أما صدام حسين فكان المصدر يكتفي إخضاعه قبل أن تقوم الولايات المتحدة بإسقاطه.

لكن المصيبة الأعظم، هي أن الولايات المتحدة، بدت وكأنها هي دون غيرها القوة التي تهدد الأمن السعودي من الخارج، بعد أن كانت ينظر إليها كحامية له؛ فأحداث سبتمبر جعلت الحكومة السعودية مكشوفة للغاية، حيث تحول الحامي الأميركي إلى مهدد؛ وأي مهدد أشرس

من أميركا نفسها؟ وكيف تستطيع السعودية أن تتحدث عن أمن إقليمي وأميركا على حدودها في دول الخليج في قواعد بحرية (البحرين وعمان) وجوية (قطر) وغيرها أيضاً في الكويت، فضلاً عن تواجدها المكثف في العراق؟ لا توجد للحكومة السعودية من وسيلة بعد انقلاب الموازين إلا عبر إعادة تأهيل أعدائها أو منافسها الإقليميين (إيران والعراق وربما سوريا ومصر) ووضع خطة جديدة للأمن الإقليمي، بحيث توفر لهم جميعاً ولو جزئياً مظلة حماية مثقوبة.

رؤية أخرى

ينظر معظم الباحثين إلى مشكلة أمن المملكة بشكل خاص، والخليج بشكل عام من زاوية الآثار الناجمة عن التطورات الاقتصادية، بالخصوص من زاوية عدم ترافقها مع تطوير مناسب للبناء الاجتماعي، ولا سيما لوظيفة الدولة في مجتمع تتطور إمكاناته وتتغير مفاهيمه بصورة هائلة السرعة.

وهذا يظهر أن هناك بالفعل منظورين متناقضين للمشكلة، يتعلقان بالأهداف كما بالوسائل. فبينما تستهدف الحكومة السعودية بصورة محددة ضمان ديمومة بقائها وتعتقد أن الخارج هو المصدر الرئيس لعدم الاستقرار، وأن حل مشكلة الأمن والاستقرار السياسي يتمثل في صناعة معادلات داخلية - خارجية ضامنة، فإن كثيراً من النخب الإصلاحية تسعى إلى تغيير الرؤية وسحبها إلى الداخل كبوابة لحماية البلاد بشكل تام، وهذا يتناول على وجه الخصوص: الاعتراف للقوى الاجتماعية الجديدة بحق المشاركة في صناعة القرار المتعلق بصناعة حاضر الوطن ومستقبله، ويعتقد هؤلاء أن التوترات الاجتماعية وخصوصاً سياسات العزل والاستفراد بالقرار من جانب النخبة الحاكمة، هي المصدر الرئيس لعدم الاستقرار. ويمكن العثور على عديد من الناس القريبين من السلطة السعودية والمتعاونين معها، بل وأحياناً الشركاء في الطلقات الأدنى من دور اتخاذ القرار، يدعون إلى الاعتراف بهذه الحقيقة. فخراب البيت من الداخل هو الذي يضعف نظرية الأمن الخارجي، ويجعل البلاد مكشوفة أمام التحديات الخارجية وخاصة الأميركية هذه



التفجيرات حولت أميركا من حامية للسعودية الى مهددة لها

أيه في المملكة). ثم إن البنيان العسكري السعودي لا يستطيع حماية البلاد حتى لو جاءت التهديدات من بلد مثل اليمن. معالجة المهمات المركزية وبالأخص متطلبات التغيير السياسي الداخلي هي ما يجب التركيز عليه في هذه المرحلة. لا بد من الاعتراف بأن القوة الفاعلة في المجتمع السعودي اليوم لم تعد تلك التي يمكن قيادتها بالأسلوب التقليدي، ولم تعد شرعية النظام الدينية سهلة التوفر خاصة بين أبناء هذه القاعدة. أما استخدام وسائل العنف وشراء الصمت فهذا حل مؤقت. إن الأجيال الجديدة تبحث عن مكان في السلم الاجتماعي، إنها تبحث عن دور وتشعر أنها أقدر من الطبقة الحاكمة التقليدية على قيادة البلاد نحو المستقبل الأفضل. المواطنون لم يعدوا يشعرون بأن الأمور يملكون الكفاءة اللازمة لإدارة البلاد، وقد كشفت الأزمات المتلاحقة منذ أحداث سبتمبر ٢٠٠١، عن نقاط ضعف كثيرة لا يمكن تأويلها بغير انعدام أهلية القيادة عند أصحاب القرار. أما الإدعاء بالحق الديني أو التاريخي في السلطة، فهو اليوم موضع سخرية من جانب الأقربين للحكم فضلاً عن الأبعدين. ونعتقد أن المخرج الواقعي للعائلة المالكة إذا كانت مهمة بحفظ مكانتها السياسية، يكمن في تخفيف القيود المشددة التي تفرضها على ممارسة أبناء

سيفرزاها بصورة قطعية، ومكانتها من سلم العلاقات الاجتماعية، ومن خريطة تقسيم القوى داخل المجتمع، وبطبيعة الحال علاقاتها مع السلطة السياسية.

المستقبل

يتزايد الشعور بين النخب المثقفة في المملكة بأن الانتكاسات الأمنية المتتالية كان نتيجة طبيعية لسياسات الدولة واعتمادها على الأميركيين في الأمن، وعدم النظر بشكل جاد إلى مشكلات البلاد الداخلية وما أنتجته فترة التحديث من جهة، ورفض الحداثة (الجزء السياسي منها) من جهة أخرى، الأمر الذي أنجز عنفاً أبداً بجهيمان ولم ينته حتى هذا اليوم. لم يكن متوقفاً أن تصمد الحكومة السعودية أمام أزمة كهذه التي تعيشها بعد ظهور بوادر تغير راديكالي في المظلة الأمنية التي كانت توفرها واشنطن، بل وانقلابها على المحميين بالتهديد. كانت أميركا موجودة لحماية السعودية من آثار الثورة الإيرانية، ومن آثار الحرب العراقية الإيرانية والحرب الأفغانية، لكن الأميركيين لم يبقوا مع السعودية بشأن حرب اليمن الأهلية ودعموا الوحدة، ولن يبقوا معها اليوم في معضلاتها المحلية اللهم إلا المتصل منها بالأمن الأمريكي (وجود الإف بي آي والسبي أي

الأيام.

وحقيقة الأمر أنه بات من الضروري القيام بتغييرات جذرية، وربما شديدة القسوة، بعد أن ثبت بصورة قاطعة ضعف أساسات النظام الأمني القديم، وعجزه عن ضمان الحد المطلوب من الاستقرار، وهو الأمر الذي يعترف به الجميع، حاكمين ومحكومين. لكن التغييرات المنشودة تختلف مكانتها وموضوعها وأسلوب تحقيقها - بين الطرفين.

ولأن الحكومة تنظر إلى مشكلة الأمن باعتبارها مستوردة من الخارج - من أنظمة العالم العربي والحركات الإسلامية بصورة خاصة - فقد قامت بتكثيف إجراءات العزل التي كانت في الأصل مكثفة وشديدة، عبر طرد العديد من العمال العرب، ووضع قيود على هجرة الكثير منهم إلى السعودية. بيد أن هذه الخطوات تؤثر سلباً على سمعة السعودية من جهة، ولها تأثيرات معاكسة إقتصادية.

الحكومة لم تلتفت إلى المصادر الداخلية لعدم الاستقرار.

هناك من يرى أن ثمة مصدرين رئيسيين لذلك نتجا عن التطورات الاقتصادية التي رافقت عوائد البترول في المنطقة، أولهما، يتجلى في انعكاسات هذا التطور على المجتمع ذاته. إن التحول واسع النطاق في نمط المعيشة، يتضمن بالضرورة تحولاً في أنماط التفكير وأسلوب التعامل مع المحيط أما الثاني فتجلى في ظهور العجز الحكومي في أداء مهامه. لقد عجزت الإطارات الاجتماعية السائدة السياسية والاقتصادية وتبعاً الثقافية عن استيعاب التطورات الهائلة في اتجاهات الاقتصاد المحلي وموقعه ضمن النظام الاقتصادي العالمي، وبالتالي مكانتها في المنظومة الدولية. إن مجتمعات المملكة التي تتعرض لهذه التغييرات، مازالت تعيش في الإطارات القديمة التي ورثتها من عصر ما قبل النفط، وعصر ما قبل ثورة التكنولوجيا والاتصالات، ولم تعد الآن مقبولة أو قادرة على استيعاب الجديد. وقد كتب الكثير عن الأضرار التي يمكن أن يخلفها التطور الإقتصادي على المجتمع السعودي، ثقافته ونمط حياته وعلاقاته الداخلية ونظرته إلى الحياة والمستقبل ومن في محيطه القريب.

كان من الضروري أن لا يصطدم النمط الثقافي والمعيشي السائد بالمضامين الثقافية لأنماط المعيشة والتفكير القادمة مع التطور الإقتصادي والاتصالي. لكن هذا كان يحتاج في الحقيقة إلى استعداد داخل المجتمع، قد يتناول تغيير الكثير من المفاهيم والقيم التي يتبنّاها والمتعلقة بنظرته إلى ذاته وفلسفة علاقته مع الخارج، ومدى قدرة الأساسات الفلسفية لثقافة المجتمع على استيعاب التطور المستمر وتكييفه، ثم وبصورة أخص الإطارات الجديدة التي يجب إضافتها لاستيعاب القوى الاجتماعية التي يقدر أن التغيير الإقتصادي



الشعب بمن فيهم المثقفون وأهل الرأي لحقهم البديهي في التعبير عن آرائهم بحرية عبر القنوات المتعارفة. إن ذلك يحتاج بداية إلى رفع تسلط الأجهزة الأمنية عن حياة الناس الخاصة والعامية، وانصرافها إلى مكافحة الجريمة، بدل مكافحة الأفكار. كما يحتاج إلى تحرير الصحافة والطباعة والنشر من تسلط وزارة الداخلية، التي حولتها إلى دكاكين لفئة محدودة من الأمراء، رغم أنها من الناحية الرسمية صحافة أهلية تعمل باعتبارها مشروعات تجارية.

من ناحية أخرى فإن صناعة الدولة القوية وضمان الاستقرار المعيشي والأمني بحاجة إلى معالجة المشكلات الكبرى. إن الدولة مطالبة بصناعة الحلول التاريخية، وهذا لا يكون بدون مشاركة أصحاب الرأي والخبرة من أهل البلاد، وهذا يستدعي الاعتراف الحكومي بحق الشعب في الإطلاع على حقيقة ما تواجهه البلاد من مشكلات، والمشروعات المقترحة لمعالجتها، والتخلي عن السرية المفرطة في العمل الحكومي، والتي تؤثر حتى تلك القضايا التي لا تحتاج إلى إخفاء.

إن الوضوح في العمل السياسي ومصارحة الناس بما يحيط بوطنهم، ثم إشراكهم في الحل، أي في صناعة القرار عبر قنوات الانتخاب وليس التعيين، هي السبيل الوحيد لضمان الوحدة الوطنية ومساهمة المواطنين كل في موقعه في الدفاع عن البلاد ومصالحها.

سيكون إنجاز هذه المهمات سهلاً، لو كانت السلطة الحاكمة في بلادنا تقوم على فلسفة أخرى، غير تلك المعتمدة في الوقت الراهن، ولهذا فإن إصلاحاً من هذا النوع بحاجة إلى تغيير في فلسفة الحكم، ونشر خصوصاً إلى التغيير المطلوب في تقييم الأسرة المالكة لدورها ضمن النظام السياسي وضمن تركيب الدولة. إن العائلة تنظر إلى مكانتها، انطلاقاً من فكرة أنها (تملك) الدولة، ولذلك فإنها تنصرف كيف أرادت، دون مراجعة أي أحد في أي قضية. ومن الضروري اليوم أن يعاد النظر في هذا المفهوم، إذ أن المواطنين لم يعودوا قابليين لأن يملكو، كما أن البلاد لم تكن يوماً ولن تكون معروضة في السوق لكي تكون قابلة للتملك من أحد.

إن امتداد هذا المفهوم التملكي إلى العصر الحاضر وإن جادل دونه البعض، هو موضوع للتندر بحيث لا يستحق أن يطرح للنقاش. ينبغي في حقيقة الأمر النظر بجد في تحديد دور العائلة المالكة في الدولة - الوطن، بوضع أساس جديد يأخذ في الاعتبار مكانتها التاريخية، دون حيف على مكانة الشعب، وعلى الخصوص مطالب المشاركة السياسية من جانب الأجيال الجديدة التي لا ترى نفسها معنية بما كان في الماضي.

لعل الأمراء يعلمون بحقيقة الإنهيار الذي آل إليه وضع البلاد، بما يهدد وحدتها الوطنية.

إن الصراع السياسي ينمو اليوم في الإطار المذهبية والمناطقية والقبلية، ولا يمكن بالطبع أن نوجه اللوم إلى وجود مذاهب أو مناطق متميزة في البلاد، بل يجب توجيه اللوم إلى القهر الذي يوقع على المواطنين دونما جريرة، بحيث يجدون أنفسهم محشورين رغماً عنهم في صراع لم يقرروه، ولا يجدون بالتالي ملجأً يحتضنون به سوى أهل مناطقهم وقبائلهم ومذاهبهم، بعد أن عجزت الدولة عن أن تكون الأب الحامي، والمدافع العادل عن مواطنيها. إن تحميل المشايخ والمتعصبين الطائفيين مسؤولية الاستبداد السياسي والفكري وتشجّع العلاقات الإجتماعية بين مكونات المجتمع الطائفية والمناطقية والقبلية، لا يبعد المسؤولية الحقيقية عن صانع القرار الحقيقي بين أمراء العائلة المالكة، ولا يحل الأزمة، بل يعمق الشعور العام بغياب الدولة وانحصارها، اللهم إلا في صورة شرطي يعيش على تخويف الناس برشاشه، أو في صورة أمير - كوزير الداخلية - لا يجد حلاً للمعضلات التي صنعها هو وإخوته إلا تهديد المواطنين وخصوصاً الإصلاحيين بعضاً الأمن وفتاوى المشايخ الرسميين، والفصل من الوظيفة والمنع من السفر كما هو ظاهر للعيان اليوم.

يشعر أهل الرأي أن البلاد تواجه اليوم مستقبلًا أكثر غموضاً من أي وقت مضى، وأن حالة التسيب في أجهزة الدولة بلغت حدًا لا يطاق، وأن هناك العديد من مراكز القوى يعمل كل منها لحسابه الخاص. في ظل هذا الوضع لا يجد المسؤولون لاثبات وجودهم سوى مقاومة الإصلاح والإنجرار أكثر فأكثر باتجاه استعمال أساليب القهر والتخويف، ولنا فيما حدث للإصلاحيين عبرة ومثالاً.. وهم بهذا يظنون أن إجبار المواطنين والمصلحين على الصمت سيكون حلاً ليلد يتجه نحو الإنهيار الشامل.

كان الجميع يعتقد بأن الأمراء سيتوقفون ملياً عند القضايا التي أثارها أحداث ٩/١١، لكنهم أعادوا حلولهم الترقيعية والترحيلية إلى المستقبل مثلما فعلوا مع أزمة احتلال الكويت، وقبلها أزمة جيهيمان وغيرها. لا زال هؤلاء يعتقدون أن الأزمة عابرة وأن الإنكسار على الولايات المتحدة - رغم تهديداتها بتقسيم البلاد - هو الحصن الحصين لهم ولاستمرارهم، ونخشى أن مثل هذا النهج لن يكون وراءه إلا الإنهيار. الصحيح اليوم هو التفكير في المستقبل، وعدم الجمود على التاريخ. فإذا كان الأمراء قد اعتادوا على علاج المشكلات بالإسبرين، أو باستئجار الحلول واستيرادها من الخارج، فإن اليوم غير الأمس، والمشكلات أصبحت أشد وأقسى وأكثر تعقيداً من أن يتحملها الأمراء وحدهم، أو مع النخبة المناطقية والمذهبية التي تسيطر على زمام السلطة. وإذا كان عدم الاعتراف بحق الشعب في المشاركة السياسية في صناعة حاضره ومستقبله، يعود إلى الخشية من تزلزل مكانة الأسرة المالكة، ومن ثم اضطرابها إلى المزيد من التنازل عن تلك المكانة، فإن القوة التي كانت تملكها هذه العائلة صارت من إرث الماضي، وهي - القوة - في طور الانتقال إلى الآخرين، الذين قد لا يكونون - حين يفرض الكيل - شديدي الإهتمام بالتاريخ ورجال التاريخ. ومن الأفضل للعائلة المالكة، أن تتوصل إلى حلول وسطى، أي إلى وضع قانوني أكثر استقراراً ضمن الدولة - الوطن، يعترف به الجميع، ويرضى به الجميع من منطلق الشراكة في الوطن، والشراكة في المستقبل بسرته وضررائه. إن هذا يحتاج إلى الكثير من الشجاعة والكثير من التصميم، فهو المخرج الوحيد لأزمة البلاد الحاضرة، ولا بديل عنه سوى العنف والدمار وانتهيار البلاد وتقسيمها.

السعودية تتبنى مؤتمر مكافحة الارهاب

على الوجه الأكمل). ولأنه ان هذه الاشادة ذات مغزى خاص ولها خلفية حاضرة بقوة في تصريحات الامير نايف، الأمر الذي أثار انزعاج الامير نايف ودفعه لتبني مواقف متشددة فيما يتعلق بتوجيه الاتهام له او حتى لبلاده في موضوع تورط سعوديين في اعمال ارهابية خارج الحدود، فهو لا يزال يتمسك بموقفه الرافض للرواية الاميركية حول تورط ١٥ سعودياً في هجمات الحادي عشر من سبتمبر.

بيان المؤتمر .. أين السعودية منه؟

لأنه ان بيان مؤتمر مكافحة الارهاب تضمن مبادئ إنسانية كبرى مورد إجماع كافة دول العالم، فهو يؤكد أهمية ترسيخ قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية بين الشعوب. كما أشاد البيان بجهود الدول التي تبذل في إطار لتوسيع المشاركة الشعبية، وتحقيق التنمية المستدامة. ولا ريب أن مثل هذه النقاط تبدو غاية في الأهمية وتحظى بإجماع الدول الديمقراطية وبخاصة الديمقراطية الغربية، ولكن السؤال يبقى أين السعودية الحاضن للمؤتمر والذي منها أيضاً يتم الاعلان عن مبادئ كبيرة كهذه؟ فمن المعروف ان السعودية لم تشجع قيم التفاهم والتسامح والحوار والتعددية بين شعبيها فضلاً عن ترسيخ تلك القيم، فالوحيدة والافتلاعية والتعزيرية هي سمات الخطاب السعودي منذ نشأتها، وإذا كان الحوار الوطني قد أسس لبداية صحيحة في التفكير السياسي السعودي فإن هذا الحوار لم يتجاوز حد النوايا الايجابية التي لم تترجم في هيئة أعمال تعبر عن جدية حقيقية لدى القيادة السعودية. أما الحديث عن مشاركة شعبية فأعتقد بأن القيادة السعودية لا يد أنها تربت كثيراً في تخمينيه في البيان، ولذلك عرفت قدر نفسها في هذا الصدد، فاكثفت بالتقوية بجهود الدول الأخرى التي قطعت مشواراً في مجال المشاركة الشعبية، ونتمنى ان لا يصل بها الاقتراء الى حد الاندساس عن طريق الانتخابات البلدية في قائمة الدول التي تشجع المشاركة الشعبية!!

تصنيفها فيه باعتبارها وكرأ للفكر الارهابي ومفرخة للارهابيين في مقابل قائمة طويلة من الضحايا الذين وان حضروا مؤتمر الرياض الا أنهم جاءوا اليهم شاكين منها. بيد أن ما بلغت الانتباه أن هذا المؤتمر أخفى خلافاً عميقاً بين ولي العهد الامير عبد الله ووزير الداخلية الامير نايف، وهو على أية حال ليس الخلاف الأول والأخير، فمسلح العلاقات بين الشخصيتين في موضوع العنف حافل. المؤتمر من وجهة نظر الامير نايف كان إفتخاراً على سلطاته ومجاله الحيوي، وأن امسك الامير عبد الله بالمبادرة في هذا المؤتمر قد أغاض الامير نايف الذي كان يأمل في أن يلعب الدور الرئيسي في هذا الملف، خصوصاً وأن تورطه في قضية العنف مازال مطروحاً ومورد تداول لدى كثير من الحكومات الاقليمية والدولية.

ولم يكن الامير نايف يغتو هذه الفرصة دون أن يدلو بدلو، في محاولة لاستعادة مركزية دور الجهاز الامني ودوره شخصياً في هذا المجال، والذي يعتقد - أي الامير نايف - بأنه ضمن اختصاصات وزارة الداخلية، بينما يدرجه ولي العهد في إطار اوسع يتعلق بسمعة المملكة وعلاقاتها الدولية. إن تصريحات الامير نايف خلال ايام انعقاد المؤتمر حملت مؤشرات واضحة على موقفها السلبي من قيادة الامير عبد الله للمؤتمر، خصوصاً وأن الأخير حظي بمباركة أميركية. فبعد أن أعلن الامير عبد الله في كلمته الافتتاحية للمؤتمر عن تأسيس مركز لمكافحة الارهاب في الرياض، عاد الامير نايف وأعطى تصريحاً يكذب اعلان الامير عبد الله عن اقامة المركز في الرياض، وبحسب تصريح الامير نايف ف (إن شيئاً لم يتقرر بشأن مقر المركز الدولي لمكافحة الارهاب)، بل وقل من شأن المركز، مؤكداً مرجعية الأجهزة الامنية حيث ذكر بأن (تأسيس المركز لن يؤدي إلى توقف الأجهزة المماثلة بل هو مركز معين لها).

الامير نايف الذي واجه انتقادات شديدة من ولي العهد في موضوع مكافحة العنف، وملاحقة الجاسعات المسلحة، ينهري باستمرار لتبديد تلك الانتقادات عن طريق الاشادة بدور قوات الأمن وأنها (تؤدي دورها

كانت السعودية تريد من مؤتمر مكافحة الارهاب شيئاً كثيراً، فهو يأتي كمحاولة للأصطباغ بدم الضحية، وفك الطوق الخانق الذي فرضه العنفيون عليها منذ الحادي عشر من سبتمبر، وسلسلة التفجيرات اللاحقة التي باتت أصواتها تسمع في أرجاء عديدة من العالم. لقد حاولت العائلة المالكة بكل عبقريته النقي والاستنكار أن تدفع عن نفسها التورط في مآكنة العنف وأن تنأى عما تورطت فيه لعمود، ولكن حضور العنفيين في الميدان كان مدوياً، حتى أنهكت أصداء الانفجارات ورسائلها الاعلامية قدرة العائلة المالكة على الدفاع والتحصن من أبنائها البررة الذين أقحمتهم في محرقة ليعودوا رافعي مشاعل النار الى ديارها والديار القريبة منها.

قررت أن تحتضن مؤتمراً لمكافحة الارهاب، والكل يدرك تماماً بأن المؤتمر لا يعدو أكثر من غسيل العار الذي التصق بها طيلة الأعوام الماضية، وهو عار لم يكن محوه سهلاً، لأن الدماء التي أريقَت في بقع عديدة من العالم لم تجف بعد بفعل العنف المنتج محلياً والمصدّر للخارج.. لم تعد قدرة الامير نايف وزير الداخلية على المكابرة في دفع تهمة تورطه وتورط عائلته في العنف تنجيهِ من عدواة كثير من الشعوب والدول لهذه البلاد التي يدفع أبنائها ثمن حماقات الاقلية الحكيمة والمتفتدة.

بات معلوماً الآن أن السعودية لا تملك من أمرها شيئاً كثيراً فيما يرتبط بزلوعها في الترويج لثقافة العنف واستعماله كوسيلة لتغيير المجتمعات المصنفة في قائمة التفكار والمشركون وأهل الضلال والبدع، ولذلك صار إقرار الامير نايف بأن من يقوم بأعمال العنف هم من مواطني هذا البلد ومن حملة جنسيته إنعانا لحقيقة ظل يكابر عليها وواقعاً يحاول تزويره او الهروب منه.

مؤتمر مكافحة الارهاب كان رسالة للسعودية وقضية حملها المشاركون لها، وقد أبلغ كثير منهم القيادة السعودية بما تركه الفكر العنفي السلبي من آثار في ديارهم.. رسالة العائلة المالكة من المؤتمر كانت واضحة، وهي ببساطة تمزيق الاطار الذي تم

موقف التيار الإصلاحي الوطني من الانتخابات

مسار العمل الاحتجاجي في السعودية

إن الحظر المفروض على نشاط الأحزاب السياسية والسيطرة الصارمة على الإعلام تعني بأن المعارضة الرسمية للحكومة أو للعائلة المالكة غير مسموحة بالرغم من تصاعد الأصوات الناقدة التي تسمع في الداخل والخارج. فالمعارضة السياسية مازالت مقتصرة من حيث نشاطها الإعلامي والتنظيمي على الخارج، فيما تفرض الحكومة قيوداً وتدابير قمعية ضد أي عمل معارض لسياسات الحكومة. في الستينيات والسبعينيات تموّعت عدد من الجماعات الاعتراضية الوطنية واليسارية في العاصمة اللبنانية بيروت، وفي العاصمة العراقية بغداد، وفي الثمانينات كانت القوى المعارضة الدينية والشيوعية تحذوا تحت مراكز لها في إيران وسوريا وأوروبا والولايات المتحدة، وفي التسعينيات ظهرت المعارضة السلفية لأول مرة في الخارج، في بريطانيا تحديداً، لتبدأ نشاطاً سياسياً احتجاجياً ضد العائلة المالكة.

لقد تناصر كثير من المعارضين السعوديين القدامى للقضايا القومية التي هيمنت على الحياة السياسية في المنطقة في السبعينيات، ثم أصبح للقضية الإسلامية أولوية متقدمة في العمل الاعتراضي. ففي أعقاب النهاية الكارثية لحرب ٦٧ وموت الزعيم جمال عبد الناصر فقدت الحركات القومية بريقها السياسي وبدأ المعارضون بالعودة إلى ديارهم، ليبدأوا عملاً سياسياً هادئاً بفعل القيود الرسمية الصارمة على أنشطة المعارضة، فيما كانت القوى الدينية تستعد لخوض مضمار المعارضة في أشكال أخرى شعبية وتنظيمية متقدمة، إلى جانب العمل السري الذي تم التوصل به كضرورة في بلدان لا تسمح ببروز تشققات داخل الدولة أو تسهم في تصديق التوافق الإكراهي الذي صنعه الطبقة الحاكمة من أجل تعزيز السلطة وتثبيت أركانها.

لقد شهد العقدان الماضيان أشكالاً مختلفة من الاحتجاج السياسي، وقد أتاحت أزمة الخليج فرصة ظهور القوى السياسية والأيديولوجية على السطح عن طريق عرائض

مطلبية إلى الملك، والتي عكست بجلاء خطابات سياسية وفكرية متنوعة. ولكن الدولة التي كانت فاقدة لزام السيطرة في ظروف الحرب، لم تكن مؤهلة للتعامل الصحيح مع تطورات داخلية كان من الضروري التعاطي معها بدرجة كبيرة من المسؤولية، كونها تعبر عن مستوى نضج المجتمع من خلال قواه السياسية والاجتماعية. فقد ضربت العائلة المالكة صفحاً عن محتويات العرائض الإصلاحية وأملت على المجتمع أجندة في التغيير تقع خارج سياق تطور المجتمع والدولة معاً، فجاءت بهيكل مسلوبة المضمون الإصلاحية، ولم تتجاوز التغييرات حد وضع (ديكور) جديد للجهاز الإداري للدولة، فقد بقي مجلس الشورى ومجالس المناطق إمارات معزولة عن حركة تطور المجتمع، وعن حاجات اللحظة التي يعيشها الوطن وأبنائه. لقد أشغلت

صار مألوفاً أن الإصلاح حتى في

حده الشكلي لا يتم الا عقب

أزمة تهدد استقرار الدولة

العائلة المالكة سفهاً للرأي العام بزيادة حجم العضوية في مجلس الشورى خلال دورات ثلاث، فيما ظل نظام عمل المجلس ووظائفه وأدواره جامدة، بالرغم من التطورات المتسارعة التي شهدتها البلاد منذ الإعلان عن تأسيس مجلس الشورى عام ١٩٩٢ وحتى الآن..

كانت تجربة مجلس الشورى، دع عنك مجالس المناطق، كاقية لإقناع القوى السياسية الوطنية بعدم جدوى وجدية التغييرات التي تجري على يد العائلة المالكة، وهذا ما دفع بها للإفادة من تحولات سياسية إقليمية بعد حرب العراق وفي ظل مناخ سياسي شديد التقلب كما تبدأ جولة جديدة في العمل الإصلاحي المطالب، فنشكّل تيار إصلاحي وطني يضم طبقة واسعة من القوى السياسية الدينية والوطنية على أساس

مبادئ إصلاحية مشتركة، وتقدم بأجندة إصلاحية شديدة الاتقان وتنسجم تماماً مع اللحظة المعاشة وحاجات المجتمع والدولة، فكانت عرائض التيار الإصلاحي بدءاً من (رؤية لحاضر الوطن ومستقبله) التي رفعت في يناير ٢٠٠٣ وانتهاءً بوثيقة الملكية الدستورية التي رفعت في نوفمبر من العام نفسه، لتعبر عن مستوى راقٍ من النضج والموضوعية في الطرح المطالب، وقد حظي نشاط التيار الإصلاحي بإعجاب وتقدير المناصرين للديمقراطية في العالم، على الضد، كان للعائلة المالكة موقف آخر وسلبي للغاية، بالرغم من الحفاوة الشكلية التي أظهرها ولي العهد في استقباله لعدد من رموز التيار الإصلاحي.

ومنذ الخامس عشر من مارس من العام الماضي شهدت البلاد انتكاسة أخرى في مسيرة العمل الإصلاحي الوطني، حين أقدمت وزارة الداخلية بعد اجتماعات اتسمت بالحدبة والتحدي مع وزير الداخلية على اعتقال عدد من رموز التيار الإصلاحي، وكان سيرة الأمر في أزمة الخليج الثانية تتكرر بحذائرها في أزمة الخليج الثالثة، حيث تنطلق مسيرة الإصلاح في ظل ضعف الدولة، فتبدي الأخيرة استعداداً لتلبية مطالب التيار الإصلاحي، وما إن تبدأ العائلة المالكة باستعادة السيطرة على الوضع العام في البلاد حتى توجه ضربة قاصمة لرموز التيار ثم تفرض العائلة المالكة أجندتها الخاصة بالإصلاح المزعوم.

سيناريوهات متكررة، والمحصلة النهائية هي إتساع الهوة بين الدولة والمجتمع، وتفاقم القطيعة بينهما، وإنهيار آخر في الثقة بالحكومة وعودها، بانتظار أزمة أخرى تكره العائلة المالكة على إحداث تغييرات شكلية أخرى. فقد صار مألوفاً أن الإصلاح حتى في حده الشكلي لا يتم الا عقب أزمة تهدد استقرار الدولة، وهذا يدحض مدعيات العائلة المالكة بأنها تسير في تطورها التدريجي وفق شروط موضوعية وعلى أساس حاجات المجتمع، إذ لم يكن لهذه المدعيات أية صدقية حين توضع في سياقها التاريخي، بل كان

التغيير على الدوام منوطاً بأزمة، وناشئاً منها.

لقد فرضت العائلة المالكة أجندتها في الإصلاح، وصادرت مطالب التيار الوطني العام، وتراجعت الحريات العامة الاستثنائية بصورة حادة، وباتت حرية التعبير مقتصرة على الدفاع عن الحكم القائم، وأن من شذّ طاله قرار الاعتقال الغاشم، أو أكرهه وقلبه مطمئن بالايمان على التوقيع على تعهد بعدم مزاوله النشاط الاعلامي والسياسي السلمي.

بدأت الدولة أجندتها في الإصلاح من حيث بدأ الآخرون وليس من حيث إنتهوا، واستبدلت الاعلى بالأدنى الذي سبقت اليه من كانت قبلها من الدول، ولم ترعَ تطور المجتمع ولا تطور البشرية، فقد نفخت في قربة المجتمع فتوهمت أنها قد ملئت هواءً، وأرادت تمرير (كذبة) الانتخابات كما تدرج نفسها ضمن قائمة النظم السايية الانتخابية، تماماً كما أدرجت نفسها ضمن قائمة الضحايا في مسلسل العنف الذي بدأ منها واليها عاد. اكتفت بسمى الانتخابات وحشرت في جوفها كل مفردات الاستبداد، فلا النظام الانتخابي انتخابي بالمعنى التام ولا اللوائح التنفيذية للانتخابات انتخابية ولا الفعل الانتخابي انتخابي، ولا وظائف المجالس البلدية المنتخب تصفيقاً ستكون انتخابية، فأقصى ما تمخض عنه الجبل لم يتجاوز قاراً صغيراً.

إن مسافة فلكية تفصل بين مطالب التيار الاصلاحي الوطني وبين أجندة العائلة المالكة، وإذا كانت الاخيرة تملك مأكينة اعلامية تحيل من الحبة الى قبة، فإن المراقب لا يخدع بمثل هذا الحدث الضئيل في أثره والقليل في ثمرته، وإن يلهي بانتخابات لا تنطوى سوى على شكل آخر من أشكال التخلّف، ما لم يبدأ الإصلاح من الرأس. إن فساد السمكة يستدل عليه من رأسها، كما أن المياه الصالحة للشرب لا تصب في بركة آسنة كيما تعيد لها نقاوتها وصلاحتها، وأن الدولة تشبه الآن بركة آسنة لا يمكن لمجالس بلدية عرجاء ومكبلة أن تحدثاً تغييراً هائلاً في تلك البركة، وإن أقصى ما تفعله هو تحريك المياه الآسنة وليس تطهيرها.

لقد صمت التيار الاصلاحي الوطني، وحقه أن يصمت، والصمت هنا ليس علامة رضا وانما إحباط ورفض مما يجري، وقد تكون علامة سخرية أيضاً. ليس غيباء في التيار الاصلاحي أن يصمت، فقد صمت من كان قبله، وحين أذنت ساعة المواجهة مع الذات أطل برأسه ليقول كلمته ويسجل موقفاً وطنياً صادقا. يجب أن تخشى الدولة صمت التيار الاصلاحي الوطني، فالصمت الذي يستمر لعقود طويلة تفجر دوبا في أزمة الخليج

الثانية، فلم يكن أحد في الخارج يدرك تمام الادراك بأن في جعبة التيار الديني السلفي مخزون غضب على الدولة بالحجم الذي ظهر إبان تلك الازمة، ولعل ما كشفت عنه (مذكرة النصيحة) كان ينم عن تصور عام لدولة آل سعود التي يكاد أصحاب المذكرة أن يوصوها بالكفر البواح، فاكثفوا بتزويق العبارات وترنيمةا لتكون سهلة الهضم، والا فإن المذكرة طالبت بإعادة صياغة شاملة لمجمل أجهزة الدولة وتأسيسها على أحكام الشريعة السلفية.

فالصمت إذن ليس دليلاً كاملاً، وسيبقى صمت التيار الاصلاحي الوطني ظرفياً وانتظارياً، من أجل مرور سحابة الاصلاح المصطنعة من قبل العائلة المالكة، وإذا كان للأخيرة فرض الواقع وتغييره وفق مبرراتها باعتبارها تملك أغلب أدوات الهيمنة والتعينة، إلا أن هذا التغيير يظل هو الآخر ظرفياً ما لم يحصل على قبول المعنيين، وكما أخفت الاصلاحات السابقة في أن تحظى بقبول أغلب القوى السياسية والاجتماعية فإن مصير الاصلاحات الاخيرة سيكون ماثلاً، وأن الاصلاح سيكون سجالاً بين الحكومة والتيار الاصلاحي.

لاشك أن ظروف المرحلة الراهنة تختلف كثيراً عن ظروف أزمة الخليج الثانية، حيث لم تكن المنطقة ولا العالم تشهد هذا التحول الكبير، فالموجة الديمقراطية تتصاعد في

بدأت الدولة الاصلاح من حيث

بدأ الآخرون لا من حيث إنتهوا،

واستبدلت الاعلى بالأدنى

أرجاء المنطقة، وأن إرادة التغيير هي الأقوى ليس في السعودية فحسب، ولدى التيار الاصلاحي الوطني فحسب، بل ولدى المجتمع الدولي، الذي يرى في الديمقراطية حلاً لمشكلة الارهاب والعنف، اصف الى ذلك أن المشكلات الاقتصادية والأمنية والاجتماعية في الداخل تغرض نفسها بقوة على العائلة المالكة من أجل التعامل بجديّة أكبر مع الموضوع الاصلاحي، الذي لم يعد مجرد مطلب خاص بتيار منفصل عن المجتمع، بل إن التقاء القوى السياسية الدينية والوطنية في تيار وطني موحد يؤكد على أن الاصلاح مطلب شعبي بدرجة أساسية، وليس بإمكان العائلة المالكة التعاطي مع الشأن الاصلاحي بوسائل تقليدية كما السابق، حيث تصطاد الرووس المدبرة وتقطع رأس الافعى بحسب تعبير أحد الأمراء لتتوقف حركة الاصلاح.. لا ليس الأمر

كذلك، فإن التيار الاصلاحي بات اليوم المصدّق الحقيقي لإرادة الشارع، وأن مطالبه تحظى بمصداقية أكبر مما كانت عليه في الماضي، وهذه المصداقية لا تقتصر على الداخل بل وحتى على المستوى الدولي الذي بات ينظر الى رشد ونضج التيار الاصلاحي بعين مختلفة، أكثر انبهاراً بالتفكير الاصلاحي..

الانتخابات البلدية بدأت في الرياض بإقبال صغير للغاية، ولم يكن الناتج منها مغرماً، ولارب أن المستوى المتدني للإقبال يعكس الى حد كبير الاحباط الشعبي، أو قلة البضاعة المغربية، بالنظر أيضاً الى السقف الاصلاحي الرفيع الذي وصل اليه التطلع الشعبي.. لقد غاب الاصلاحيون في الرياض عن الانتخابات البلدية وكان متوقعاً، فهم لم يراهنوا على تغيير بهذا التسافل.. كان غياباً مقصوداً وحق لهم ذلك، فالتحسينات التي قدموها من أجل منجز اصلاحي كبيرة لا تقبل ثمناً تافهاً بهذا الحجم، وحتى الذين خانتهم لياقتهم السياسية والوطنية واكتفوا بقبول اصلاخ الخطرة خطوة وأشاروا بقطرات الدولة من أجل امتلاء البحر، قد تنلعوا في مباركة هذا التغيير الشكلي.

تدرك العائلة المالكة سر اختفاء رموز التيار الاصلاحي عن الاحتفالية الوهمية للانتخابات البلدية، لأن الاختفاء هنا يصبح موقفاً سياسياً، ولاشك أن مثل هذه النسابة أريدت الحكومة منها تعبئة المجتمع خلفها ومباركتها. وبطبيعة الحال، فإن تدني الاقبال على التصويت في الانتخابات البلدية في الرياض قد لا يعكس الحالة نفسها في المنطقة الشرقية، وأن الاقبال الكبير المتوقع فيها لا يعكس قبولاً تاماً بالمنجز الاصلاحي الرسمي، وإنما يندرج في سياق آخر يعبر عنه بالتجانبات الاجتماعية والرغبة في تحقيق الذات، وخصوصاً بالنسبة للشريحة الذين يجدون فرصة في الانتخابات البلدية للتعبير عن ذاتهم بعد تغييب لفترات طويلة.

بالنسبة للاصلاحيين في الحجاز، فإن الانتخابات لا تشكل هاجساً ولا موضوعاً يجلب الاهتمام الزائد، فأهل الحجاز ليسوا بحاجة الى انتخابات تتجاوزها الزمن، ولا يخدعوا بمثل هذا الطعم، كيف به إن لم يكن صغيراً. ليس هناك أجواء احتفالية للانتخابات البلدية في الحجاز، لأنها تقع خلف التطور التاريخي لمنطقة الحجاز التي احتضنت تجارب انتخابية متقدمة بما فيها انتخاب أول مجلس شورى فضلاً عن انتخاب أعضاء المجالس البلدية، فليس هناك ما هو جديد أو مغرٍ في الانتخابات البلدية، بل هناك أكثر من سبب لاهمالها.

تمثيل الإرادة الشعبية لا إرادة العائلة المالكة

مجلس الشورى يتحول الى مشكلة

عدهم بعد مقتل الملك فيصل عام ١٩٧٥، ولكن هؤلاء بقوا كموظفين فنيين برتبة وزراء، لا يتدخلون في الشأن السياسي من قريب أو بعيد، بل ونزعت الصفة السياسية من بعض الوزارات الفنية حين شكلت مجالس عليا لأكثر من وزارة يرأسها أمراء (المجلس الأعلى للإعلام، والمجلس الأعلى للجامعات، والمجلس الأعلى للإقتصاد، والمجلس الأعلى للحج، والمجلس الأعلى للأمن الوطني، والمجلس الأعلى للتخطيط، وغيرها..).

وعلى ذات النحو جيء به (الدكاترة) في مجلس الشورى، كبديل عن التمثيل السياسي لقوى المجتمع الجديدة، وتمثيل الطبقة الوسطى، الأمر الذي جعلهم موظفين لا يحلون ولا يربطون ولا يحاسبون بل ولا يناقشون المواضيع إلا بإذن. وباختصار كان اختيار حملة الشهادات، والتأكيد على ذلك في الإعلام، يستهدف استخدامهم كغطاء للإستئثار بالسلطة، وربما لإرساء قاعدة التمثيل الشعبي على أساس (خدمي) وليس (سياسي).

لم تتغير وجهة نظر الأمراء حين زادوا عدد أعضاء مجلس الشورى، من ستين إلى تسعين إلى مائة وعشرين إلى مائة وخمسين عضواً.. ولم تكن الزيادة قد خرجت علي المألوف، ولم تبلغ الحاجة العلنية شعبياً إلى الانتخابات وإلى تمثيل صادق لشرائح المجتمع؛ هنا يحاول الأمراء ابتكار وسيلة جديدة، عبر تعيين أعضاء يصنفون قبلياً ومناطقياً وربما مذهبياً ليقوموا بذات الدور الذي يقوم به حملة الشهادات، وليطلق على العملية (المشاركة الشعبية)!

المجلس أصبح مشكلة

لم يكن الأمراء يريدون من تأسيس مجلس للشورى (حل مشكلة) ناشئة من تزايد أزمات الدولة، ومن التطور الطبيعي

عنهم، وليسوا نواباً عن السلطة أو نواب خدمات كما يقال. وهم في أكثرهم - كما أثبتت التجربة - لم يكونوا نواب خدمات حتى.

وفي الحقيقة فإن الأمراء يدركون الحاجة هذه، فأرادوا قلبها والتلاعب بالأشكال، حيث أن هناك مئات بل آلاف من حملة الشهادات العليا، ولا يعني وجودهم تحسين الإدارة ولا شجاعة في الرأي ولا نزاهة بالضرورة، كما أنهم لا يمثلون طبقة بعينها، ولا قوى اجتماعية موجودة على الأرض.

إن وجود أعضاء للشورى معيّنين من قبل الأمراء، يتحاصصون تعيينهم عبر لجنة خاصة.. إن هذا النوع من الأعضاء وهذه الطريقة من التعيين لا تحل أزمة

تعيين أعضاء مجلس

الشورى لم يكن يستهدف حل

مشكلة التمثيل السياسي

بل الهروب منه

التمثيل السياسي الضروري لكل إصلاح إقتصادي واجتماعي وأمني وثقافي تعاني منه البلاد اليوم.. وأقصى ما يمكن للأعضاء عمله هو أن يقوم هؤلاء بسن بعض الأنظمة والقوانين (وفي الأمور الثقافية) وتمير بعض قرارات الحكومة التي لا تريد الظهور بها كزيادة الضرائب.

ويبدو أن أمراء العائلة المالكة اتفقوا لعبة التموهية عبر تجريد العملية السياسية من بعدها السياسي، وعبر تحويل الوظائف السياسية إلى مجرد وظائف فنية مقطوعة الصلة عن أبعادها الأخرى. فحين ضغطت اميركا على الأمراء من أجل توسيع دور الشعب في إدارة الدولة - في الستينيات - تم إعطاء دور للكتنوقراط في الوزارة، وزاد

كان الملك فهد يعاني من عقدة (التعليم) وكان يحب دائماً أن يلقب به (راند التعليم) كونه أول وزير تعليم سعودي، بالرغم من أنه لم ينه سوى الدراسة الابتدائية، وبالرغم من أن إدارة وزارة التعليم الفعلية كانت بيد نائبه، الملك غير المتعلم عكس عقدة نقصه حين عين أعضاء مجلس الشورى، فكان أكثر من نصفهم من حملة الماجستير والدكتوراة.

ربما كان الأمراء في اختيارهم أعضاء مجلس الشورى يرقبون بعينين حذرتين رد الفعل الغربي والمحلي. على الصعيد الغربي تصور الأمراء أن تعيين حملة الدكتوراة والغرام المفتعل بهم كان إشارة منهم بأنهم إنما اختاروا من تعلم لدى الغرب - في الجملة - والذين يغلب عليهم طابع الإنفتاح والعصرية والذين يؤملهم تعليمهم العالي مساعدة الأمراء وتقديم المشورة الصادقة والصحيحة. وعلى الصعيد المحلي، فإن الأمراء أرادوا أن يقولوا بأن اختيارهم أفضل من اختيار المواطنين (عبر الانتخاب) ولا زال الإعلام السعودي يتحدث عن (حملة الشهادات العليا) في المجلس مع أن كثيراً منهم خريجوا الشريعة الإسلامية واللغة العربية من جامعة محمد بن سعود، أي أن تخصصاتهم لا تغيد من قريب أو بعيد أمور الدولة، والأفضل أن يبقوا مدرسين في مواقعهم!

مجلس الشورى السعودي، الذي سيزداد أعضاؤه ليصل إلى مائة وخمسين عضواً، لا يحتاج إلى حملة شهادات عليا بهذا المعنى، ولا مشايخ يملؤون مقاعده كما هو الحال الآن، ولا رجال عسكر متقاعدون، ولا طبالين من رؤساء تحرير وإعلاميين سابقين، ولا زعماء قبائل أو ممثلين عن القبائل كما بشرنا بذلك الأمير سلطان، ما يحتاجه المجلس هو صلاحيات حقيقية لدى المجلس، وما يريده المواطنون هي انتخاب ممثلين سياسيين لهم، أي نواباً



أراه أن يكملها فعماماً!

مكانة لها كبيرة في المجتمع ولا صلاحيات لها مطلقاً في نقاش (فضلاً عن تقرير) موضوع جاد. إن من ينظر إلى تشكيلة الأسماء للمجلس سجد الكثير من الطيبين بينهم، ولكن الطيبة لا تحل مشكلة ولا تقود وحدها مجتمعا في طريق الأمن والسلام. وسيجد بين الأسماء بعض الكفاءات، ولكنها معطلة لا تستطيع الخروج على نظام مجلس الشورى المعد بعناية تفرغ محتواه. وسيجد إلى جانب هؤلاء الكثير من الجبناء والعاطلين عن العمل، والعجزة، والمثقلين.

فهل اختيار العائلة المالكة كان صائباً؟!

نعم كان صائباً، لأن هذا ما كانت تريده هي: مجلس ضعيف تعين بلا صلاحيات.

إن المجلس بتركيبته الحالية وبلواته وأنظمتها المقيدة وطريقة اختيار أعضائه، فشل وسيستمر في فشله في أن يكون ذا قيمة، وستتجلب الأوضاع الأمنية والسياسية إلى المزيد من التسمم. وسيكون المجلس علامة فارقة في تزوير الإرادة الشعبية، وهو اليوم لا يحظى بأي تعاطف ولا ينظر إليه بصدقية.

وإن زيادة أعضاء مجلس الشورى لا يفيد، فليست المشكلة في الكم، كما يعتقد بعض الأمراء.

المشكلة في وجود مجلس أن له أن يكسب ويتم اختيار مجلس جديد يمثل إرادة الشعب لا إرادة الحاكم.

هم يعتقدون بأن الشعب سيغيق متأخراً، ولكن هذا لم يحدث. فمئذ إعلان الأنظمة الثلاثة والبلاد لم تهدأ: المزيد من العنف، المزيد من التدهور الأمني، المزيد من التدهور الإقتصادي، المزيد من انحطاط شرعية العائلة المالكة على

زيادة أعضاء مجلس الشورى

المعنيين لن تلغي حاجة البلاد

والمجتمع إلى تمثيل سياسي

حقيقي يعبر عن الإرادة

الشعبية وليس الأمراء

المستويين الوطني والديني. إن المدهش حقاً هو أن مجلس الشورى - وبعد أن انجلت غبرة الإعلام - صار في خير كان، ولم تعد مؤسسات الدولة الأخرى مقنعة في أدائها، حيث انفرط عقد الثقة بالعائلة المالكة وبتدائها على تلبية حاجات المواطنين الأساسية.

الجميع يدرك اليوم بأن الحكومة إنما تختار مجلساً لا يفيد كما لا يفيد المواطنين أنفسهم لقد اختاروا ولا زالوا أشخاصاً ضعافاً لا يستطيعون ولن يسمح لهم بحل أي مشكل أو تحمل أي مسؤولية جادة، ذ (الشيوخ أبخص) دائماً. فكيف سيحل الأمراء مشاكل البلاد السياسية والإقتصادية والإجتماعية بشخصيات لا

في المجتمع السعودي وبزوغ فئات عديدة منه تتطلع إلى المشاركة السياسية، وهو تطلع تمليه الظروف السياسية والإقتصادية والتحولت الثقافية والفكرية والذهنية التي عصفت بالمجتمع. كانت المطالب بالمشاركة السياسية تعبيراً عن تطور في المجتمع لم يعترف الحكام بوجوده أو بصحته أو بضرورة الإستجابة له والسماح له بالتعبير عن نفسه.

كانت الإستجابة الحكومية مترددة فتم الإعلان عن أنظمتها الحكم الثلاثة التي اعتبرت استجابة لتلك الضغوط، لكن تلك الأنظمة (نظام المناطق، ونظام الشورى، والنظام الأساسي) جاءت مشوهة لا تتواءم مع حجم التطور الإجتماعي والمطالب الشعبية، كما لم تكن كافية لحل أزمت الحكومة بل الدولة كلها.. وما نحن الآن بعد أكثر من عقد، لا نشعر بوجود هذه الأنظمة ولا بفائدتها، ولم تمنع البلاد من الإنزلاق نحو الأسوأ على كافة الأصعدة، كما لم تمنع القوى السياسية - خاصة الجماهيرية منها - من المطالبة بالإصلاحات، وكأن ما جاء في عام ١٩٩٣ لا وجود له أو لا فائدة منه البتة.

وهكذا فإن كل ما صدر بشأن التغيير من قوانين - لم تفعل في معظمها - أو من تصريحات عمومية غير ملزمة يثبت أن العائلة المالكة نظرت إلى الموضوع من زاوية (الهروب من المشكلة) أو (الهروب من الإصلاحات) وليس الدخول فيها، كما يتبادر لبعض المراقبين الأجانب. فما فعلته العائلة المالكة وتفعله هو الهروب وليس الالتزام والبدء بحل المشاكل العالقة. حينما يريد الأمراء الهروب من مشكلة أو تجميدها أو الإلتفاف عليها، فإنهم لا يعمدون الوسائل لتزوير إرادة الناس وتضليلهم وإقناعهم بأن الدواء المقدم لهم هو دواء يناسب المرض وأن ذلك الدواء لم تنته صلاحيته.

ومثل هذه الحلول والأدوية، مفعولها آني، إذ أن المريض سيكتشف تدهوراً في حالته الصحية، وسيكتشف بسرعة عدم نجاعة الدواء، حين يحس بأن المرض بدأ ينتشر في جسده. وفي مثل هذه الحالة، يعود الأمراء إلى وسيلة جديدة وتجربة عقار جديد غير الأول وبأسلوب ملتوي مخادع للذات قبل أن يخدع المواطنين. الأمراء يراهنون على تزوير تطلعات المواطنين، وتخديرهم وهم يعملون قبل غيرهم أنهم سيفيقون على احتجاج جديد.

العائلة المالكة عام ٢٠٠٨



فيديو: آخر الملوك الأقوياء



عبدالله: ملك ضيف كسعود



سلطان: موته كارثة للجناح السديري

لوحده، فهو لا يتمتع بقريق عمل جيد، ولا بمستشارين جيدين، بل هو مطوق بمن يسمون (البرامكة) وهم عبد العزيز التويجري وأبنائه وأصهاره. ثم إن الجناح السديري لن يتنازل عن السلطات الكبيرة التي بين يديه لا لولي العهد ولا لأية أقران مهمشين داخل العائلة المالكة من أبناء الملك المؤسس عبد العزيز آل سعود. من المتوقع أن يدير هذا الجناح السديري المملكة كما هو عليه الآن مع بعض الصلاحيات الإضافية لولي العهد. لن يدخل ولي العهد في معركة مع السديريين إن كان يستهدف إقصاءهم، وإن دخلها فتجابهه غير مضمون وقد يؤدي ذلك إلى إقصائه هو. إن توازن القوى لا يتيح الفرصة لأحد الجناحين لكي يتفرد بكامل السلطة أو يحدث في مراكز القوى تغييرات جذرية.

توزيع مراكز القوى: بعكس ما يزعله كثير من الأمراء المهمشين المراهنين على وصول ولي العهد لكرسي الملك، فإن معظمهم إن لم يكن كلهم، وهم ينتظرون حصّة كبيرة من الغنيمة، لن يحظوا ببخيتهم ومنيتهم. فمن المتوقع أن يحتفظ الجناحان الحاكمان (جناح ولي العهد، وجناح السديريين) بقواهما لكرسي الملك، فولي العهد لن يفرط في الحرس الوطني كقوة حامية لجناحه، وسيسلم قيادة الحرس في حال توليه الملك لإبنه الأمير متعب. الجيش هو الآخر لن يخرج من يد الأمير سلطان حتى مع وصوله إلى ولاية العهد، ولا يبدو أنه سيسلم أمر وزارة الدفاع إلى ابنه خالد أو إلى أخيه عبد الرحمن (نائب وزير الدفاع).

أما نايف، فمن المتوقع أن يصبح النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، أي الرجل الثالث في الدولة (وإن كان في الوقت الحالي يمارس فعل الرجل الأول فيها) وقد تستمر سلطاته الواسعة مادامت مبررات ذلك قائمة، وخاصة إذا استمر البتوتر الأمني: أما إذا تصاعد بشكل مخوم، فقد تسحب منه بعض صلاحياته الجانبية رسمياً أما فعلياً فلا: يدلنا على ذلك أنه رغم إلغاء المجلس الأعلى للإعلام الذي كان يرأسه - أي نايف - فإنه لا زال صاحب كلمة تضاهي سلطان وعبد الله في هذا المجال.

الوزارات الأخرى ستوزع كما هي عليه الأمور اليوم بالتوافق، حيث لدى الشخصيات الثلاث أنفة

هل تستطيع تشكيل صورة للأوضاع السياسية والإقتصادية والأمنية للمملكة بعد ثلاثة أعوام؟ يدل الانحسار في الحاضر هناك حاجة ملحة أن تتوافر دراسات تقرأ الأوضاع الحالية وتبني عليها تصورات المستقبل. ما يجعل هذا السؤال مهماً، أن السياسة في المملكة تسير وفق اللحظة، إنها عمل يومي في غياب استراتيجية واضحة لما ستكون عليه في قادم السنين. الخطأ الحصري الحكومي التعمية لا يبدو أنها نجحت كثيراً في التنبؤ بالمشكلات ولم ترصد حلولاً لها. أما المشاكل السياسية فقد فاجأت الجميع، حكومة وشعباً ومراقبين، شأنها في ذلك شأن الأوضاع الأمنية. إن القصور في قراءة الحاضر لا يعادله في السوء سوى قراءة المستقبل. وفي هذه المقالة محاولة صغيرة في هذا الطريق.

العائلة المالكة هي محور الحياة السياسية والإقتصادية في البلاد: إنها اللاعب الوحيد، والقباض الوحيد على زمام السلطة. فهل ستكون العائلة المالكة في السنوات الثلاث القادمة أكثر تماسكاً، وتخف حدة الإستقطابات بين أجنحتها؟ هل سيكون أواؤها أكثر فاعلية مما هو عليه الآن؟ هل ستتجدد الوجوه والدماء؟ وهل تتغير الأفكار والرؤى في السياسات المختلفة المحلية والخارجية؟ هل العائلة المالكة تنهض لاستراتيجية خاصة بها غير التي نعرفها، تغير من خلالها النظرة إلى ذاتها وإلى سياساتها؟ موت الملك: يتوقع خلال السنوات الثلاث القادمة وفاة الملك قهد (والأعمار بيد الله).. ويحتمل أن يتوفى ولي العهد الأمير عبد الله الذي أصيب بعدة أمراض قلبية، وكذلك الأمير سلطان الرجل الثالث - رسمياً - في الدولة والذي يعاني من أورام - بعضهم يقول أنها سرطانية خبيثة - في معدته إضافة إلى أمراض أخرى.

هؤلاء الثلاثة - جميعهم - تجاوزت أعمارهم الثمانين عاماً، وستكون العائلة المالكة محظوظة إن توفى الملك وحده فحسب، وإن كانت وفاة الآخرين متباعدة زمنياً ولو قليلاً.

ما بعد وفاة الملك: في حال وفاة الملك وحده، سيبقى ميزان القوى في العائلة المالكة على حاله، مع تعديل طفيف لصالح جناح ولي العهد؛ فعلى الأرجح إن الأمير عبد الله لا يستطيع حكم البلاد

الموت كعامل تغيير: ستكون العائلة المالكة محظوظة في السنوات الثلاث القادمة إن توفى الملك وحده فحسب، وإن كانت وفاة عبدالله وسلطان متباعدة زمنياً



الذكر نفوذاً مقارباً أو لنقل متوازياً، فتفقد لولي العهد أكثر في المالية والتعليم، يقابله نفوذ للطرف الآخر متميز في وزارات عديدة أخرى. لكن تغيير أكبر قد يحدث فيما يتعلق بأمرام المناطق، فيعوض الأمراء مرشحون لاعتلاء مناصب أرفع: الأمير سلمان كأمر للرياض منذ نحو نصف قرن والذي قد لا يقبل بأن يتولى إحدى الوزارات، وقد لا يقبل أيضاً البقاء بصلاحيات محدودة في إمارة الرياض، وهو وإن ضعف بسبب مرض الملك فهد، فإنه يميل الى استحداث منصب يؤهله للعب دور أكبر في حلقة الحكم والوراثة. هناك أيضاً الأمير عبد المجيد بن عبد العزيز أمير مكة، وهذا متحالف مع الأمير عبد الله ويحتمل أن يعينه الأخير في حال وصوله الى كرسى الملك في إحدى الوزارات. هناك أيضاً إمارة المنطقة الشرقية، وسيكافح الجناح السديري إبقاء ابن الملك فهد فيها (محمد بن فهد) حيث يرى هذا الجناح أن الجناح الخصم يخطط لإزاحة محمد عنها بمجرد موت الملك: وإذا كان لا بد من حلول توافقيه، فإن الأمير محمد قد يرشح من منصبه على أن يحتفظ به ضمن دائرة الجناح السديري. أما الإمارات الأخرى التي يمسك بزمامها الجناح السديري، خاصة أبناء رموزه، فإن مواقعهم فيها ستبقى معززة، اللهم إلا إذا تطلبت لعبة المساومات ترقيع أحد أولئك الأبناء الى مواقع أعلى دون التخلي عن المنصب لذات الجناح.

في هذا الصدد أيضاً يمكن القول بأن من غير المحتمل أن يتولى الأمير طلال - الأقرب الى جناح عبد الله - أية منصب في أي ظرف قادم: كما أن حظوظ أبناء طلال قليل أيضاً، بمن فيهم الوليد بن طلال نفسه. وقد يحدث على نحو ضئيل بعض المبادلات في المناصب بين الأبناء والأبناء، ومن المحتمل أن يعطى الجيل الثالث فرصة أكبر في المناصب، ولكن بحدود قليلة وفي مواقع تبدو ثانوية، كنيابة بعض الإمارات. ليس من المرجح أن يتخذ الأمراء قراراً جماعياً بتحويل النسبة الأكبر من سلطاتهم الى أبنائهم من الناحية الرسمية، حتى وإن كان الواقع كذلك (خالد بن سلطان لازال يلعب الدور الأول في وزارة الدفاع بعد أبيه متجاوزاً عمه عبد الرحمن: ومحمد بن نايف يكاد يكون الرجل الأول من الناحية العملية في وزارة الداخلية: في حين يتولى متعب إدارة الحرس الوطني بشكل شبه كامل: أما أبناء سلمان فهم في مواقع مناسبة وبعدة عن مجال المنافسة، ومناصبهم غير مرتبطة بأبيهم من الناحية الفنية، فأحدهم وكيل وزارة النفط، وآخر يمسك بالهيئة الوطنية للسباحة، وثالث يتمتع بمنصب أحد أمراء المناطق، ورابع يدير الإمبراطورية الإعلامية: الشرق الأوسط وأخواتها).

هناك بعض الأمراء يعتقد أن سلطاتهم ستؤول الى الانحدار أكثر فأكثر: الأمير عبد الرحمن وزير الدفاع، والأمير أحمد نائب وزير الداخلية، ولا يتوقع أن يعود الأمير تركي بن عبد العزيز من

القاهرة ليحتل منصباً جديداً، وقد كان حتى ١٩٧٨ نائباً لوزير الدفاع. وكذلك الأمير مشعل الذي يرجح أن يطالب ولي العهد بتعيين أبنائه في السلطة بعد أن جرى تهميشه لزمن طويل منذ أن كان وزيراً للدفاع حتى الستينيات الميلادية. وهذا الأخير وإن كان تتنازل أخيه سلطان الذي يصغره بولاية العهد مقابل مبلغ مالي كبير، فإنه لم يتنازل عن حق أبنائه في الوصول الى منصب ما.

كان السلطة بدأت تتمحور حول بعض الأشخاص، وكان الاستقرار بالملك وتوابعه يضيّق من مجال المنافسة: وليس بمقدور أبناء عبد العزيز سواء الموجودين في السلطة أو الخارجين منها سوى الإنضمام الى واحد من المعسكرين، وكثيراً ما يبدلون ولااتهم احتجاجاً أو إلفاً للنظر، أو طلباً لمعتم حاضراً.

يبقى أمامنا أبناء الملك فيصل: لقد بنى الكثيرون آمالاً عريضة على هذا الجناح: ولكنه أبدى تردداً في خوض معترك الصراع على السلطة، فكان أن أصبح أحد (ممتلكات) جناح السديريين، خاصة الأمير سلطان، فهو الأكثر قرباً منه. من المحتمل جداً أن يضعف هذا الجناح، وقد تكون إزاحة وزير الخارجية قد أزعزت في حال توفي الملك فهد. بيد أن مشكلة وزارة الخارجية تكمن في أن الجناحين سيتولاهما: فقد حاول الملك فهد وهو في أوج قوته حوالي عام ١٩٨٣ أن يزيج سعود الفيصل، ولكن الأمير عبد الله رفض الأمر. إذا كان الجناح السديري سيعين الأمير بندر بن سلطان (السفير الحالي في واشنطن) وزيراً للخارجية فإن الأمير عبد الله سيرفض التغيير من أساسه حتى ولو مُنح حق تعيين سفير جديد في واشنطن. أما تركي الفيصل فسيبقى في منصبه، وكذلك خالد الفيصل.

**سيبقى ميزان القوى على حاله
بعد وفاة فهد مع تعديل طفيف
لصالح جناح ولي العهد الذي لا
يستطيع حكم البلاد منفرداً لأنه
لا يتمتع بفريق عمل جيد**

سيفي أميراً لعسير. أما الأخ محمد الفيصل، الذي يختلف عن باقي إخوته كونه مبعداً عن السلطة (كان قد تولى وزارة المياه في عهد والده فيصل) وكونه لا يميل الى الجناح السديري ويتهمه بأنه ضالع في اغتيال والده، فسيبقى على وضعه الحالي. بيد أن هناك من يعتقد بأن محمداً هذا هو القوة الحامية لمناصب إخوته، وإن عزل أحدهم فقد يفجر صراعاً مكشوفاً مع أعمامه، ولن يكون هناك من مجال حينئذ سوى احتواءه في السلطة ضمن أحد المناصب، ولأن الرجل يعتبر عنصر توتر، فقد يقبل السديريون بقاء سعود الفيصل على أن يتعاطوا مع أخيه محمد. يبقى من الجناح الفيصلي عبد الله الفيصل، وهو أكبر أبناء الملك الراحل فيصل، وهذا الأمير قد تباغتته المنية قبل عمه الملك، فهو مريض جداً ومسن أيضاً، ويتجاوز عمره عمر الملك نفسه.

في حال موت عبد الله قبل الملك أو بعده: إذا توفي الأمير عبد الله ولي العهد قبل الملك فهد، فإن السلطة ستبقى متحسبة في الجناح السديري الى أمر طويل. سيحكم المملكة حينئذ لون واحد، وقد تدار بأفضل مما هي عليه الآن نظراً لخفوت حدة الصراع

المستوقع بين أقطاب السلطة. مما لا شك فيه أن وفاة الأمير عبد الله يعطي الفرصة لتوحيد السلطة، ولكنه قد يتجرسها من زاوية أخرى. سيستخذى العداء بين السديريين القابضين عليها وبين المهمشين الذين لا تغفل لهم. وقد يفجر موت عبد الله صراعاً كامناً داخل الجناح السديري نفسه، بين عبد الله وسلطان وسلمان وأحمد وعبد الرحمن. إن الفوارق بين هؤلاء موجودة، ولقد حاول ولي العهد استقطاب (الناشر) تركي بن عبدالعزيز، وأكبر أبنائه: كما حاول توثيق العرى مع سلمان، لكن هذه المحاولة الأخيرة باءت بالفشل، فقد أظهر الجناح السديري تماسكاً يشهد له بالرغم من غياب رأسه عن الوعي (ونقص بذلك الملك عهد).

أما إذا توفي الأمير عبد الله بعد وفاة الملك عهد، فيبترض حينها أن تغييراً طغيافاً قد طرأ على موازين القوى، لا يلقي من استيلاء الجناح السديري على كامل السلطة، ولكن بوجود بعض الأطراف الأخرى التي ستفقد رأسها، اللهم إلا إذا شكلت محورا جديداً في حياة الأمير عبد الله نفسه. هذا يعتمد على المدة التي يبقى فيها عبد الله ملكاً على البلاد، وعلى مقدار النجاح في تثبيت عناصر غير سديرية كلاعبيين أساسيين في السلطة. لا يتوقع كثيرون أن تكون لدى ولي العهد القابلية والكفاءة في إدارة معركة على هذا النحو، خاصة وأن من يريد الاعتماد عليهم هم أيضاً ضعفاء في هذا المجال، وقد كانوا معددين عن السلطة - في أكثرهم - بلا خبرة أو ممارسة.

في حال موت سلطان قبل الملك أو بعده: إن توفي سلطان قبل الملك عهد وقبل ولي العهد، ثم توفي الملك عهد، فإن الجناح السديري سيمنى بضربة قوية وقد تكون قاصمة، فبالرغم من أن موازين القوى الفعلية على الأرض قد تكون ثابتة، إلا أن ولي العهد قادر حينها على تقليص سلطات الجناح السديري، ولن يكون حينها قادراً على مناوئة عبد الله كملك في سلطاته.

وستدخل العناصر المغيبة عن السلطة من أوسع الأبواب. قد يستطيع الأمير عبد الله - ضمن صفقة جديدة - السيطرة على وزارة الدفاع؛ ولكن وزارة الداخلية ستبقى بيد نايف، وهذا الرجل سيكون عصباً على التطويق، على الأقل داخل حريم وزارته. يستطيع عبد الله أن يوجه ضربة أخرى للعنصر المشائبي (نايف) إن استطاع جذب سلمان إليه، والإنكسار على ضعفاء الجناح السديري ضد الأقوياء، وهي السياسة التي تستخدمها العائلة المالكة ضد مواطنيها ويستخدمها الأمراء ضد بعضهم البعض. أيضاً، يستطيع الأمير عبد الله أن يخرق المتعارف عليه بشأن ولاية العهد، فيستطيع نقلها إلى جيل حفدة المؤسس، أي الجيل الثالث من الأمراء، رغم صعوبة ذلك، لأن الذهنية متخلقة؛ ولكنه يستطيع أن يخرج ولاية العهد من الجناح السديري.

أما إذا توفي سلطان ثم توفي الأمير عبدالله

وقبل أن يتوفى الملك، فإن الحال سيختلف، فستكون الأرجحية للجناح السديري في السيطرة، لأن الأمير عبد الله سيكون ولياً للعهد بدون تغيير، وسيرث الجناح السديري سلطات سلطان، ثم صلاحيات عبدالله.

وهناك احتمال أخير قائم، وهو أن الموت قد لا يتخطف أياً من الثلاثة الكبار، وهذا يعني أن جملة التحليل آف الذكر ستكون موجهة لسنة أو أكثر. وفي الجملة علينا أن نراقب السنوات الثلاث القادمة أو أكثر منها بقليل، فستكون حرجة للنظام السياسي، لأن وجوهاً عديدة ستختفي تبعاً بالوفاة، الأمر الذي يجعل الوضع السياسي غير مستقر. يأتي هذا في الوقت الذي تواجه البلاد تحديات أمنية عاصفة وتحديات سياسية خانقة واقتصادية مفاجئة وتهديدات خارجية لم تنته تستهدف أصل الدولة. وإن غياب الماسكين بزمam السلطة الواحد تلو الآخر في فترة زمنية متقاربة، من شأنه أن يزيد عدم الإستقرار في غياب التنسيق الأولي والإلتفاقات المقتمة بين مختلف الأطراف: كما أن من شأن ذلك أن يفتح الصراع بين الأمراء أنفسهم وربما وصل الأمر إلى استخدام كل جناح عصاه الأمنية والعسكرية لتثبيت ما يراه حقوقه: من شأن الموت المتسلسل سيؤدي في أغلب الأحوال إلى تضارب التدخل الأجنبي: وقد يخرج الصراع على السلطة من أطره (العالمية) إلى الشارع وقواه السياسية والدينية - أولاً، كما سيخرج إلى خارج الدولة نفسها، فقد يرى بعض الأطراف التقوى ضد الآخر باستدعاء العامل الأجنبي ليعمل لصالحه، وهذا كله نذير شؤم للدولة والمجتمع، وقد يؤدي في المحصلة إلى نشوب حرب فعلية داخلية قد تتوسع إلى حرب أهلية - كما حدث في الدولة السعودية الثانية. وقد يرى الأميركيون الفرصة المناسبة لإحداث تغيير جذري في الطاقم الحاكم، إما بإزالتها أو بتجديده بوجه أميرية شابة، أو بإلحاح عامل الإصلاح السياسي

كمحور تمييز بين الأمراء، وإن فُتلت كل هذه الأمور، فقد يتبنون بدائل التقسيم لتأمين إمدادات نفط رخيصة وكثيرة أمنة. إن تقلب الأمور على كل وجوها المحتملة أمر مطلوب من المواطنين قبل غيرهم، فالبالد تساق بالقليل نحو خيارات صعبة، ولا تنبئ السياسات القائمة ولا ممارسات العائلة المالكة أن الأمراء الكبار يدركون ما ستؤول إليه الأمور، ولا يقدرون المشكلات القادمة حق قدرها.

السياسات الغائبة:

لا يبدو أن بين العائلة المالكة من أمراء كبار أو أصحاب مسؤولية دنيا من يمكن الإشارة إليه أو الرعايته عليه في إحداث تطور حقيقي في المنهج السعودي للحكم. لا توجد أية شخصية تتمتع بالكارزما، كما لا توجد أية شخصية تستطيع أن

إذا توفي ولي العهد قبل الملك، فإن السلطة ستبقى منحسبة في الجناح السديري إلى أمر طويل وسيحكم المملكة حينئذ لون واحد أكثر انسجاماً



طلال: لا أمل في أي منصب



خالد الفيصل: الجناح الفيصلي ليس بديلاً



عبد المجيد: مرشح عبدالله للصعود



تكون محور النقاء أجنحة العائلة المالكة، أو قادرة على ضبط تلك الأجنحة؛ ولا يظهر أمامنا حتى الآن أن هناك شخصية متميزة في الرؤية السياسية أو في الأداء الفعلي للمناصب التي يتولاها. تبدو الصورة مساراتية إلى أبعد الحدود، وكأنه لا فرق بين الكبير والصغير، ولا بين خطاب جبل الديناصورات وجبل الشباب الحالي. الجميع يتكلم بنفس اللغة، وتهدم عليه نفس العقليّة، ويمارس نفس الإستعلاء في الأذواء، وهم جميعاً محكومون بمنظومة قيم خاصة بالعائلة المالكة نفسها، خفقت إلى حد كبير من تحول الإنشقاقات إلى صدام مسلح، كما أنهم محكومون بالنظرات التقليدية لمراكز القوى والمفاهيم المجتمعية السائدة. لن نجد، بمعنى آخر، أميراً أو ملكاً إصلاحياً؛ وإن المراهقين على عبدالله مثلهم مثل أولئك الذين راهتوا من قبل على الملك سعود الذي كان ضعيفاً فكان ذلك سبباً للإطاحة به، كما كان سبباً في توسع هامش الحريات الذي قهره الملك فيصل.

لكن الخسائر السياسية المتوقعة بسبب (تناول ملك الموت للرؤوس الكبيرة) وبينها احتمالية تصاعد الاختلافات بين الأمراء، قد تغري بعضهم للعب بورقة الديمقراطية والإصلاحات السياسية كما يعزز مواقفه أو للحصول على مواقع نفوذ المزيد منها. ولعل الأقرب للحدوث، هو استمرار السياسات العامة الحالية، وإن كان هناك من دوافع إصلاحية فستأتي في الأغلب الأعم بسبب الضغوط الداخلية الشعبية والخارجية. أي أنها لن تأت بإرادة ذاتية أو بدون مناعته شديدة من العائلة المالكة.

هذا يعني الإشارة إلى حقيقة هنا، وهي أن استمرار اختلاف الأمراء - وكما هو حاد الآن - يمكن النظر إليه من زاويتين متناقضتين فيما يتعلق بالإصلاحات، فقد تزيد حدة الاختلافات العائلة المالكة ضعفاً وتشويهاً لصورتها وفشلها في إدراتها، وبالتالي فإن ذلك يعني المزيد من الضغط عليها ومن ثمّ يمكن التوقع أنها ستقدم على إصلاحات. أما الرؤية المناقضة لهذه، فهي أن اختلاف الأمراء لا يبلور إرادة واحدة بينهم باتجاه اتخاذ منهج جديد في الحكم وتبني خيار المشاركة الشعبية. كلا المسارين المحقّق نحو الإصلاح أو العوق له سيشابقان - كما هو الحال الآن تماماً - دون أن تتوضح الغلبة لأيّ منهما. أي أن المواطنين في السنوات الثلاث القادمة، سيشهدون مسارين متناقضين معاً: محاولات خجولة للإصلاح بفعل الضغوط وفشل الدولة وتصاعد العنف؛ ومن جهة ثانية محاولات شديدة أيضاً لتفريخ العملية السياسية من محتواها (كما هي الانتخابات البلدية وكما هي الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان وكذلك نقابة الصحفيين) فضلاً عن البعد عن أي شيء له علاقة بالمشاركة (السياسية) كالوعد بتشكيل مجلس شوري منتخب مثلاً أو وضع دستور.

وإذا كان المتوقع بأن لا يصل ملك قوي إلى الحكم، فغهد قد يكون آخر الملوك الأقوياء، ومع استمرار الأجنحة على وضعها الطبيعي، فإن أي ملك لن يستطيع التغيير في مسلك العائلة المالكة، من جهة نهبا لثروات البلاد، والتعدي على نفقاتها بتخصيصه بين الأمراء، وسرقة الأراضي، والإثراء بالمتناقصات، ونهب أموال العامة وأملأهم بمن فيهم التجار. في أفضل الظروف المتوقعة، قد يستطيع الملوك القادمون إبقاء الحالة على ما هي عليه وليس إصلاحها. وفي مجال خدمات الدولة فإنها ستختصر حتى مع وجود الوفرة المالية، وسيبقى الأداء الحكومي مرتبكاً، مع تزايد المطالب وتزايد عدد السكان، ومع الوعي المتصاعد بين الجمهور الذي قد يغفر متاعب إضافية.

الوضع الأمني سيبقى - على الأرجح - قلقاً. فالعنف لا تبدو له نهاية في السنوات الثلاث القادمة. قد تخف حدته حيناً وتتصاعد حيناً آخر؛ أما السخط الشعبي فسيفأخذ في الأزداء، وقد تكون العائلة المالكة محظوظة جداً، إن استطاعت تجنب أي انهيارات محتملة، كأن ينهار سوق البورصة السعودي الذي أبدى أداء جيداً خلال العامين الماضيين، بالرغم من أن الاقتصاديين يحذرون من أن أسعار الأسهم مبالغ فيها كثيراً بسبب المضاربات.

هنا، لعل بعض الوزراء من العامة، وفي خضم ضعف المركز الذي يسير الدولة باتجاه أهدافها، لعل هؤلاء يجدون متنفساً وحرية أكبر في وزاراتهم، فيعتقون الأوضاع في تمشية سياساتهم، أو تحقيق مصالحهم الخاصة، أو كليهما.

الجمهور هو الآخر، سيشتعر في الأعوام القادمة بجراحات حرية أكبر، لا يعود سببها إلى قرار من العائلة المالكة بتوسيع هامش الحرية في الصحافة أو غيرها، بل بسبب الشعور العام بضعف الدولة، وبالتالي فيحتل أن تتقدم التخب مرة أخرى لتقوم بدفع حواجز الخطوط الحمراء، وتوسع دائرة النقد، وتكون مطالب الإصلاح - ومن المحتمل جداً، أنه وثلاث سنوات قادمة، أن لا تكون هناك انتخابات لمجلس الشورى ولو تصغير، ولن يطرأ تحول على دور المرأة، ولن تحظى الفئات المهمية والمناطقية والقبلية المهيمنة إلا بحرية (الشكوى) دون أن يتحقق لها شيء على الأرض. كل هذا يقودنا إلى استقراء أن جهاز الدولة سيزداد تحللاً، والعائلة المالكة أقل مصداقية وشرعية، فإذا ما أضيف هذا إلى استمرار العنف، أو تزايد الضغط الخارجي - الأميركي، خاصة إذا ما تربت الأوضاع في العراق، فإننا سنشهد طريقاً مسدوداً أمام المسؤولين السعوديين يعرض الدولة وكيانها للخطر كما يعرض العائلة المالكة إلى مواجهة سؤال: متى سترحل، وقد شهد انفراجاً غير متوقع على النحو الذي حدث في البحرين يخرج البلاد من المحنة التي سجدت نفسها فيها.

حاول ولي العهد استقطاب عناصر من الجناح السديري، لكنه فشل وأظهر السديريون تماسكاً يشهد له بالرغم من غياب رأسهم عن الوعي

يمكن التوقع أنها ستقدم على إصلاحات. أما الرؤية المناقضة لهذه، فهي أن اختلاف الأمراء لا يبلور إرادة واحدة بينهم باتجاه اتخاذ منهج جديد في الحكم وتبني خيار المشاركة الشعبية. كلا المسارين المحقّق نحو الإصلاح أو العوق له سيشابقان - كما هو الحال الآن تماماً - دون أن تتوضح الغلبة لأيّ منهما. أي أن المواطنين في السنوات الثلاث القادمة، سيشهدون مسارين متناقضين معاً: محاولات خجولة للإصلاح بفعل الضغوط وفشل الدولة وتصاعد العنف؛ ومن جهة ثانية محاولات شديدة أيضاً لتفريخ العملية السياسية من محتواها (كما هي الانتخابات البلدية وكما هي الجمعية الأهلية لحقوق الإنسان وكذلك نقابة الصحفيين) فضلاً عن البعد عن أي شيء له علاقة بالمشاركة (السياسية) كالوعد بتشكيل مجلس شوري منتخب مثلاً أو وضع دستور.

العراق مصدر الإلهام والخطر والإحراج



هل تخاف السعودية من عراق المستقبل؟

في الطرف الآخر، فإن العراق أقرب ما يكون لمصدر الخطر الأمني على الأنظمة المجاورة منه إلى مصدر الإلهام السياسي لشعوب المنطقة. فبقدر ما تتحسن الأوضاع الأمنية في العراق، يقترب الخطر من تلك الأنظمة. فإذا كان العراق - ولأسباب سياسية وطائفية - أضحي مركز استقطاب للجماعات السلفية العنيفة، خاصة تلك القادمة من السعودية، فإن تشتت هذه الجماعات وعودة أفرادها إلى بلدانهم سيشكل انعطافاً أمنياً في البلدان التي جاؤوا منها. تلك العودة لن تتم إلا إذا أحكمت السلطات العراقية قبضتها الأمنية، وهي سائرة بهذا الاتجاه، وسيتم تطويق العنف فيه إن عاجلاً أم آجلاً.

حينها يمكن الحديث عن إعادة تصدير ما صدر إلى العراق!

وعلى غرار عودة الأفغان العرب، وتأثيرهم الكبير في توتير الأوضاع في أكثر من بلد عربي.. فإن عودة (العراقيين العرب) قد تحدث فواجع أمنية غير منتظرة، وهذا ما يشعر أكثر من نظام عربي بالقلق الشديد. وإذا كان من المبكر جداً أن يشعر النظام السياسي في المملكة بخطر النموذج العراقي الديمقراطي، فإنه لا زال يرى في الدعوات إلى الإصلاح السياسي سواء تلك القادمة من القوى المحلية أو الإدارة الأميركية مشكلة حقيقية ستبقى ترافقه إلى أن يتغير النظام

نتائج اللعبة التي ابتدعتها حتى وإن لم تكن مرتاحة لذلك، وأن تتعامل مع الحالة العراقية بشكل شبيه لما فعلته بالنسبة لحكم الإسلاميين في تركيا، طالما أن أسس اللعبة الانتخابية لم يتم الخروج عليها.

إذا خرجت أميركا من هذه المشاكل، وعجلت في خروج قواتها من العراق، وسارعت بإعمارها، فإنها قد تصنع منه

النموذج العراقي للديمقراطية

فاشل حتى الآن وقد يتحول في حال

نجاحه في المستقبل مصدر إلهام

خلال سنوات قلائل النموذج التي تريد. ولكن يبدو هذا الأمر مجرد أمل، بل هو إلى الحلم أقرب. قد يتحقق بعض الإنجاز الذي يجذب بعض الإنتباه، ولكن صورة النموذج ستبقى ملطخة بما يفعله الأميركيون وما يقوم به الإرهابيون على حد سواء. وبهذا يمكن القول بأن النموذج العراقي سيكون - في حال نجاحه - ملهماً على المدى البعيد، أما في الوقت الحاضر، فإن الأنظمة العربية المستبدّة، استطاعت أن ترى شعوبها نوعيّة المنتج الديمقراطي الأميركي الذي أصابه تشويه حاد، جعلت الكثيرين يكفرون بالغرب وديمقراطيته.

تريد الولايات المتحدة من العراق أن يكون مصدر إلهام للشرق الأوسط كنموذج لتطبيق الديمقراطية. وكانت الدول المستبدّة في المنطقة قد خشيت في بداية الإحتلال الأميركي أن يتحقق ما قالت، ولكنها أصبحت في غاية السعادة وهي ترى تخطيط الولايات المتحدة في المستقبل العراقي وتسمع سيل الغضب والألم وردة الفعل الحادة مما نشر بشأن التعذيب في سجن أبو غريب وتجاوز القوات المحتلة لكل القيم التي تنادي بها. وبهذا تصورت هذه الدول - والسعودية في مقدمتها - أن العراق (النموذج الأميركي) يحتاج إلى زمن طويل كي يتحول إلى حقيقة واقعة على الأرض، كما أن الولايات المتحدة بحاجة إلى جهود مستحيلة كي تقنع شعوب الشرق الأوسط بجديتها في تغيير حلفائها من الأنظمة الديكتاتورية (مصر والسعودية على سبيل الأمثلة).

لكن الإنتخابات الناجحة نسبياً في العراق، قد تعيد الألق للنموذج الأميركي الذي يراود صناعته، وخلال العام الحالي فإن انخراط السنة في بلور الدستور ثم التصويت عليه وبعدها انتخاب مجلس وطني جديد، سيعيد الأمل بتحويل العراق إلى بؤرة استقطاب ديمقراطي. ورغم صعوبة تصور هذا الأمر في الوقت الحاضر، فإن الإدارة الأميركية قد تتورط بالعملية الديمقراطية التي ابتدعتها؛ فهي تريد الديمقراطية لإيصال الأصوات العلمانية والليبرالية فحسب، ولكن أن يصل الإسلاميون - حتى وإن كانوا ليبراليين - فإنه قد يعرض الولايات المتحدة لإعادة النظر في سياساتها، فعليها أن تقبل بأن (الإسلاميين) الشيعة والسنة - وهم المتوقع أن ينجحوا في الدورات الانتخابية الأولى - لا عبون أساسيون، كما عليها أن تتقبل فكرة أن مصالح الإسلام والديمقراطية أمر ممكن، وعليها أن تسمح بل وتسهل تلك المصالحة، التي إن نجحت في العراق فإنها ستجني في أماكن أخرى عديدة، وسيكون ذلك ضربة قاصمة لأنظمة الاستبداد. بمعنى آخر، إن الولايات المتحدة مطالبة بأن تتقبل



السعودية مسؤولة جزئياً عن العنف في العراق

التنمية الاقتصادية وإنهيار دولة الخدمات وبرامجها الإجتماعية، وبالتالي فإن العنف بقدر ما يمكن أن تستخدمه الحكومة كم(مؤجل) للإصلاحات، فإنه في ذات الوقت (معجل) ومحفز لها. وفي حال عاد السعوديون المقاتلون من العراق فـالمتموقع ان تنشن الحكومة والمجتمع تحت وطأتها ولن تكون مكافحته ناجعة بدون تغيير سياسي شامل. بين أن يكون العراق مصدراً للإلهام ومصدراً للخطر، فإنه يمكن أن يعتبر بالنسبة للسعودية مصدراً للحرَج أيضاً. فكثير من العمليات الانتحارية في العراق،

والأكثرها دموية، قام بها سعوديون سلفيون - يمكن معرفة أسمائهم من خلال ندوات الإنترنت السعودية - والمال السعودي لزال فاعلاً في أحداث العنف، والأهم من ذلك الفكر السلفي المتطرف القادم من السعودية، والذي يتبنه أبو مصعب الزرقاوي وجماسته والمحققون به من السلفيين في كل أنحاء العالم العربي.

السعودية متورطة - بغير رغبة منها

- في العنف في العراق، وما يقوم به

السعوديون هناك محرَج لها

والمسؤولون السعوديون لا يخفون حرجهم من النشاط السعودي في العراق، كما لا يخفون حقيقة أنهم عاجزين عن إيقاف تدفق العنفيين الى العراق، ويتذرعون بطول الحدود. ولكنهم في نفس الوقت يريدون - في سبيل التخفيف من ذلك الحرج - التأكيد على أن العنف في العراق والسعودية مترابط بشكل كبير، وأن المملكة كما العراق مستهدفة منه.

وبالرغم من الإحتقان الشديد ضد الفكر السلفي - الوهابي - الذي يعبر عنه بشكل علني في صلوات الجمع وقنوات الإعلام والصحافة المحلية العراقية، إلا أن المسؤولين العراقيين لم ينزلوا في عدا مع

بصورة من الصور العنيفة أو السلمية. وما يحفز على الإصلاح، النماذج المتطورة من الأنظمة الناشئة في المنطقة وبينها بعض أنظمة الخليج التي طورت أنظمتها ولا تزال حتى بات النظام السعودي النموذج الأسوأ والأكثر بؤساً حين المقارنة، وهذا ما يستثير المواطن السعودي نفسه.

بيد أن صورة النموذج العراقي المتموقع بدأت بالتشكل، ويبدو أن الحكومة السعودية تحاول أن تتعايش مع هذا النموذج القادم بدل مقاومته، أو بالأحرى لا تستطيع مقاومته. فهي وإن رفضت الفيدرالية، أو لنقل النظام الفيدرالي في العراق، كون ذلك قد يؤدي الى تقسيم العراق، فإنها أعادت النظر ربما فوجدت أن الفيدرالية هي الخيار الأنسب لمنع تقسيم العراق. وبالرغم أنه ليس من حق دولة عربية أن تفرض نموذجها على العراق، إلا أن السعودية تعتقد بأنها قد تكون مدعوة لتطبيق النموذج العراقي على أرضها.

وبالرغم من أن الحكومة السعودية لا ترحب بوصول أكثرية شيعية الى الحكم في العراق، كونه يثير كوامن الألم والحرمان للمواطنين الشيعية المهمشين، وبالرغم من الاعتقاد بأن نظام الحكم القادم لن يكون بأية حال عدواً للمملكة ونظام الحكم فيها، فإنها تهيئ نفسها لقبول النتائج السياسية التي تصنعها الديمغرافيا في العراق. وسيكون عليها أن تحسن علاقاتها مع مواطنيها الشيعية، وأن تعتمد سياسات الإدماج - بدل العزل والتهميش - لتبعد أية مخاطر محتملة. غير أن هذا لن يحدث بدون رؤية واضحة لما يجب أن تكون عليه السعودية كدولة في المستقبل: ولا يعتقد الإصلاحيون عموماً أن الفئات المهمشة الكثيرة في المملكة يمكن أن تصلح أحوالها بدون إصلاح النظام السياسي، الذي هو بوابة الإصلاحات الاقتصادية والإجتماعية والفكرية والثقافية والتعليمية.

ومع الخطوات الإصلاحية البطيئة في السعودية، قد يصبح العنف المصدر الى العراق، والعبء تصديره مجدداً الى السعودية، محفزاً إضافياً على التغيير السياسي غير المرغوب فيه ملكياً. إن الذين يتحدثون عن أن العنف في المملكة قد أجّل الإصلاحات السياسية، وأعطى الأولوية لمكافحة ما يسمى بالإرهاب، وخفف من الضغوط الأميركية، لا يدركون - ربما - وجه اللعبة الآخر. فالعنف في المملكة ذو وجه سياسي فاقع، إنه احتجاج نشط على شرعية النظام السياسي، وانعكاس قوي لفشل

الحكومة السعودية. كل ما أمثوه هو أن تبذل الحكومة السعودية جهدها لضبط مواطنيها وحدودها وأموال تبرعات مواطنيها؛ والغريب أن أحداً من المسؤولين العراقيين لم ينتقد - حتى - الحكومة السعودية أو تقصيرها في هذا المجال؛ على العكس من ذلك، فإن عدداً غير قليل من المسؤولين زاروا السعودية وامتدحوها وأعلنوا حرصهم على إقامة أطيب العلاقات معها.

لعل هذا الموقف العراقي يأتي منسجماً مع الموقف الأميركي، الذي يريد توفير أفضل الأجواء للحكومة السعودية لكي تقوم بدورها في معركتها مع الإرهاب داخل السعودية نفسها، قبل أن تطالب بمكافحته، أو توقف تمدده الى خارجها. ولعل سبباً آخر يمكن أن يضاف الى هذا، وهو أن الحكومة العراقية تنفهم قصور الفعل السعودي وليس تقصيره، ثم إنها - أي الحكومة العراقية - لا تريد أن تفتح جبهات معارك مع كل جيرانها، وهي قد اكتفت بتوجيه الإتهام الى كل من سوريا وإيران، غير الأثيرتين لدى الإدارة الأميركية.

من جانبيها، تبدو الحكومة السعودية شديدة الإمتنان لرد الفعل العراقي الرسمي المتوازن، ولعل هذا يعطيها الكثير من الأطمئنان، بأن إعادة بناء الدولة العراقية لن يجعلها تتحول الى بؤرة مذهبية أو ثورية تهدد جيران العراق مرة أخرى وعلى قاعدة أيديولوجية جديدة.

التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن

إعادة تأسيس أم ترتيب مصالح

وقد أقادت واشنطن من الاختلالات السياسية في المنطقة من أجل تعزيز وجودها داخل السعودية، حيث جددت في يونيو ١٩٥٥ الاتفاقية المتعلقة بقاعدة الظهران، والتزمت بموجبها بالإشراف على تكوين الجيش السعودي، كما التزمت بموجب اتفاقية ١٩٥٢ بمشاريع التنمية في السعودية (خطوط السكة الحديدية، الزراعة)، إضافة إلى التوقيع على اتفاقية أمنية دفاعية بين واشنطن والرياض.

إن الالتزام بالدفاع عن السعودية بوصفها مركزاً حيوياً للمصالح الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط كان وراء تصدي واشنطن للتهديدات الإقليمية، وقد ولّفت الولايات المتحدة المخاطر السياسية التي واجهت السعودية في جني المزيد من المكاسب وفي تعميق وجودها السياسي والعسكري في المنطقة. ففي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ وقع إنقلاب عبد الله السلالة في اليمن الذي أطاح بالملكية ثم وصل الجيش المصري بعد بضعة أيام لاحتلال الثورة شمالاً عبر الحدود إلى داخل السعودية، ووصلت أخبار عن قرار ثلاث من طواقم لجان الدفاع السعودية إلى مصر وانتشار أتباع من خلافات داخل العائلة المالكة. وقد شكل الانقلاب تهديداً جدياً للسعودية واستقرارها، سيما بعد انعقاد التحالف الناصري الجمهوري اليمني، وقد زاد من مخاوف الرياض اعتراف واشنطن بفصل الحكم الجمهوري في اليمن، مما اضطر الأمير فيصل إلى السفر للولايات المتحدة للاستفسار عن حقيقة الموقف الأميركي وعلاقته بالاتفاقية الدفاعية في المملكة. وكان فيصل (ولي العهد آنذاك) في أمريكا لحضور الدورة الخريفية للأمم المتحدة، كان ذلك ظاهراً إلا أن الحقيقة هو اللقاء الرئيس كندي حيث حصل على وعد سري من الأخير بضمن الدعم الأميركي لسيادة المملكة العربية السعودية بحسب مبدأ أيزنهاور (أنظر: روبرت ليسلي، المملكة، ص ٢٦٢).

وقد تم الإعلان عن هذا المبدأ في الخامس من يناير ١٩٥٧ في رسالة للكونجرس يتضمن: استخدام القوات المسلحة الأميركية من أجل الحفاظ على السيادة الإقليمية أو الاستقلال السياسي لهذه البلاد. وقد وافق الملك سعود على هذا المبدأ خلال زيارته في نفس العام. وبالفعل قامت الطائرات الأميركية بعروض

لم تكن السعودية في بداية قياسها تأثير إهتماماً خاصاً لدى الولايات المتحدة، على عكس الشركات الأميركية التي كانت تتسابق على اتفاقيات التنقيب عن النفط، وكان الملك عبد العزيز قد طلب عام ١٩٦٨ اعتراف واشنطن بدولته، ولكنه لم يحصل على هذا الاعتراف إلا بعد مرور ثلاث سنوات، ولكن دون أن تنفد بين البلدين أية روابط دبلوماسية نشطة. وفي مايو عام ١٩٤٠ وتأثر من الشركات النفطية قربت واشنطن إقامة علاقات دبلوماسية مع المملكة بعد أن عيّنت سفيرا في مصر سفيراً غير مقيم في السعودية في الرابع من فبراير سنة ١٩٤٠.

وبعد اكتشاف النفط بكميات تجارية بدأت مسيرة التحالف الاستراتيجي بين الولايات المتحدة والسعودية تأخذ وتائر متصاعدة، حيث تحولت السعودية إلى منطقة حيوية للغاية بالنسبة للمصالح القومية الأميركية. وقد أصدر الرئيس الأميركي فرانكلين روزفلت أمراً تحت رقم (٦٢٩٨) في ١٨ فبراير ١٩٤٣ جاء فيه (إن الدفاع عن السعودية أمر حيوي للدفاع عن الولايات المتحدة الأميركية) (أنظر: 1943, vol. IV, p.859. Foreign Relations of The US Records). ويأتي هذا التصريح بعد عامين على لقاء روزفلت مع الملك عبد العزيز في جدة، ثم توالى التصريحات المتعاقبة على لسان القادة الأميركيين مثل ترومان. وقد لعبت الإدارة الأميركية دوراً متميزاً في أدوار مختلفة من سنوات الحكم السعودي بشأن إقناع رجاله بالمبادئ السياسية الأميركية وكانت واشنطن تعيد دائماً من الأوضاع المضطربة وحالات القلق التي تعترض القادة السعوديين. فبعد بزوغ نجم مصر في العالم العربي عام ١٩٥٧ بشكل مثير للقلق، كانت الحكومة السعودية تراقب بحذر بالغ انعكاسات ذلك على أوضاعها الداخلية ومن إحتماالية لجذاج المد الناصري هذا البلد الذي كان مرشحاً لانكسار بفعل الخلافات المحتدمة داخل العائلة المالكة في فترة الملك سعود، مما أدى إلى (إسراع السعودية في قبول مبدأ أيزنهاور وذلك أثناء زيارة الملك سعود للولايات المتحدة، إذ استطاع الأميركيون إقناع السعوديين بأن الأهداف المصرية تساعد الخطط السوفييتية في المنطقة وتشجع الشيوعيين العرب على تولي المراكز القيادية في أجهزة الإعلام وفي بعض المراكز الحساسة الأخرى، وأشاروا إلى سوريا والأردن على وجه التحديد كتمثال على النشاط الشيوعي العربي) (أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الإقليمي العربي ص ٧٧٠).



روزفلت: المتعهد الأول للدفاع عن السعودية

جوية فوق جدة والرياض لتأكيد التضامن مع المملكة، وبذلك لم تجرؤ الطائرات المصرية (اليوشن) على التحليق صوب شمال السعودية التي تعرضت قبل تنفيذ الأميركيين وعدمهم إلى غارات جوية. وقد حاول رشاد قروون إقناع فيصل بإتخاذ رد فعل تجاه الهجوم المصري على الشمال إلا أنه بدا غير مكثرت طالبا منه إبلاغ الأمير سلطان أن يخبره عند وصول المصريين إلى الرياض وذلك لم يتحدث إلا بعد وصول الأميركيين إلى البلاد.

ويلزم الفات الانتباه إلى أن الوجود العسكري والأمني في السعودية وفي المنطقة بصورة عامة لم يأخذ شكله النهائي إلا بعد الانسحاب البريطاني من الخليج في نهاية عام ١٩٧١، حيث بدأت الولايات المتحدة بملء الفراغ في المنطقة، وقد حدد جوزيف سيسكو مساعد وزير الخارجية الأميركي لشؤون الشرق الأوسط في حزيران ١٩٧٣ الاستراتيجية الأميركية في الشرق الأوسط وأكد على (دعم جهود الأمن الجماعي لتحقيق الاستقرار ورعاية التنمية المستدامة دون تدخل خارجي، وحل النزاعات الإقليمية وغيرها بين دول المنطقة وضمان استمرار امدادات النفط بأسعار معتدلة وكميات كافية لمواجهة احتياجات الولايات المتحدة وحلقاتها وتعزيز المصالح المالية والتجارية) (أنظر: حسين أغا وآخرون في وثائق سلسلة الدراسات الاستراتيجية، مركز العالم الثالث للدراسات والنشر - لندن ١٩٨٢، ص ١٥٠).



زيارة موسكو رسالة تنبيه لواشنطن

المخزون النفطي الأميركي وتخفيض أسعار النفط وقد ظل نصيب السعودية من الواردات من الولايات المتحدة ثابتاً تقريبا عند ٢٠ بالمئة. فمنذ إنشاء اللجنة المشتركة الأميركية - السعودية للتعاون الاقتصادي في يونيو ١٩٧٤ والسعودية تخضع تحت تأثير المشاريع الاقتصادية المقترحة من مؤسسات مالية ومعاهد اقتصادية واستشارية متخصصة أميركية والتي تؤكد فيها على مصالح الولايات المتحدة، فقد كان لمعهد ساندفورد للأبحاث دور أساسي في إعداد خطط التنمية والمشاريع الاقتصادية وكان مشرفاً على تصميم الخطة الخمسية الثالثة في السعودية.

وفي نفس العام وقع الأمير فهد مع وزير الخارجية الأسبق هنري كيسنجر الاتفاقية التجارية والعسكرية، حيث فتحت الاتفاقية المجال أمام الولايات المتحدة لأن تحتل المركز الأول من حيث الدول المصدرة للسلاح والسعدات وبرامج التدريب والدفاع إلى المملكة. فقد بلغت الاتفاقيات العسكرية بين السعودية والولايات المتحدة في الفترة ما بين ١٩٧٣ - ١٩٨٠ ما مقداره ٣٤.٥ مليار دولار بالمقارنة مع ١.٢ مليار دولار خلال الفترة من ١٩٥٠ - ١٩٧٣، فيما بلغ حجم مشتريات السعودية من السلاح الأميركي ما يقارب ٤٠ مليار دولار للسنوات من ١٩٧٣ - ١٩٨١.

وهكذا نجد بأن بنية التحالف بين واشنطن والرياض أصبحت شديدة الصلابة، وان واشنطن باتت ترى في السعودية القاعدة الكبرى التي منها يمكن إدارة الأوضاع السياسية والأمنية في المنطقة. وبعد تجر التجارب الشعبية في مدن إيران عام ١٩٧٨ وتالياً سقوط شاهنشاه وجدت الولايات المتحدة نفسها أمام واقع بالغ الخطورة، وهذا ما ساعد على توفير المزيد من الحماية للمعول الثاني كي لا يواجه المصير ذاته. وفي تصريح للسناتور جورج بابل بعد سقوط الشاه قائلاً (إذا ما أريد للخليج أن يحمي الآن، فإننا نحن الذين يجب أن نقوم بهذه المهمة، ولكني نغفل ذلك بفعلالية كاملة ففتحنا إلى تعاون السعوديين) أنظر (سارام شايان، الأمن في الخليج الفارسي، ص ٧٠ - ٧١). وفي تصريح لهنري كيسنجر لمحلة (إيكونوميست)

المعروف أن شعبة المخابرات العامة التي تولى رئاستها كمال أدهم ثم انتقلت في وقت لاحق إلى الأمير تركي الفيصل أنشئت سنة ١٩٦٢ بالتعاون مع وكالة المخابرات المركزية الأميركية (سي آي آيه) والتي اعتبرت نسخة مصغرة من الوكالة، والشعبة تجمع بين المخابرات العسكرية والمدنية في الداخل والخارج.

وبعد تدفق أموال النفط عام ١٩٧٤ بدأت أكبر ٤٠٠ شركة أميركية وأكبر ٣٥ بنسكا أميركياً بالقدوم إلى المملكة والحصول على عقود ببلابيين الدولارات. وفي عام ١٩٨٣ كان في المملكة أكثر ٨٠٠ شركة أميركية و ٣٠ ألف أميركي. (أنظر: Lindsey, Saudi Arabia, pp.325, 327).

الرياض حاضرة بين الاستمرار تحت

ضغط واشنطن وابتزازها مقابل

الحماية، أو البحث عن حليف آخر

للخروج من شرنقة سبتمبر

وقد نلاحظ بأن التحالف الاستراتيجي بين واشنطن والرياض قد أتى ثماره في مجال انتاج وتسويق النفط، إذ كان - وما زال - قرار تخفيض الانتاج النفطي أو زيادته بهدف رفع الاسعار أو تخفيضها كان في أغلب الاحوال خاضعاً لمنطق التحالف الاستراتيجي بين الرياض وواشنطن، كما حصل في التسعينيات وفي العام الماضي حيث كانت السعودية تميل إلى إسترضاء واشنطن على قضية رفع سقف الانتاج من أجل المحافظة على معدل الاسعار، وكانت للولايات المتحدة أولوية من حيث كمية الانتاج والاسعار الخاصة التي تدنو عن معدلات الاسعار في السوق النفطية العالمية.

لقد طغى عنصر التحالفات الدولية فأصبح الاعتبار السياسي راجحاً على الاعتبار الاقتصادي الداخلي، فقد اعطت الحكومة السعودية وعداً لإدارة بوش الأب بمضاعفة الانتاج من أجل زيادة

على أن الولايات المتحدة التي ورثت الامبراطورية البريطانية في الخليج التزمت سياسة مختلفة بوحى من تجربتها في فيتنام التي دفعت في حربها أنماضاً باهضة بشرية ومادية وسياسية. ولذلك أعلن ريتشارد نيكسون في مطلع عام ١٩٧١ مبدأ الحرب بالنيابة (War by Proxy) بعد الهزيمة الأميركية في فيتنام ومغزى المبدأ هو استناد مسؤولية الحفاظ على المصالح الأميركية إلى بعض القوى الاقليمية الرئيسية المرتبطة بالمصالح والسياسات الغربية في المنطقة عن طريق دعمها عسكرياً. مبدأ نيكسون عبّر عنه بـ (سياسة العمودين المتساندين) وهو توزيع عبء الدفاع عن الخليج بين إيران والسعودية. فعمدت إلى تقوية إيران عسكرياً وجعلها أكبر قوة إقليمية في المنطقة وإزالة الخلافات بينها وبين السعودية والتنسيق مع القوى الأخرى (مصر وإسرائيل)، أما السعودية فدعمها كان على أساس النفوذ السياسي والمالي في الخليج والشرق الأوسط وشمال أفريقيا. ولكن مبدأ نيكسون تراجع مع بداية عام ١٩٧٣ وتحديداً بعد اعلان الحظر النفطي على الغرب وغم سقوط الشاه في ١٩٧٩ حيث بدأ الحديث بدور حول التدخل العسكري الأميركي عند الحاجة.

إن التحالف السعودي الأميركي أخذ شكلاً تصاعدياً منذ منتصف السبعينيات، وأصبح تحالفاً استراتيجياً صلباً، كما ينهى عن ذلك التطور المتسارع والمتلاحق في اتفاقيات البلدين على مختلف الأصعدة. فمن خلال قراءة سريعة لتطور العلاقة بين البلدين يظهر أنه في الخامس من أبريل ١٩٧٤ أي بعد رفع الحظر النسبي عن تصدير البترول لأميركا، أجرت الحكومة الأميركية والسعودية محادثات بشأن تطوير التعاون الاقتصادي والعسكري. وفي ١٤ أبريل من نفس العام وقع الأمير عبد الله اتفاقية بقيمة ٣٣٥ مليون دولار مع السفير الأميركي في السعودية جيمس أكينز على مشروع تحديث الحرس الوطني. وكانت بعتة إدارة الدفاع الأميركي تدرس خلال ثلاثة شهور من إبريل - يونيو من نفس السنة احتياجات الدفاع السعودي والخروج بتوصيات لكل من الرياض وواشنطن. وفي الزيارة التي قام بها وزير الداخلية آنذاك فهد في الفترة ما بين ٨ - ١٠ يونيو ١٩٧٤ لواشنطن تم توقيع اتفاقية موسعة للتعاون الاقتصادي والعسكري السعودي - الأميركي. وفي الرابع عشر من يونيو زار الرئيس نيكسون السعودية ضمن جولة له في الشرق الأوسط لتعزيز التعاون بين البلدين. وقد وقعت السعودية في هذا العام (١٩٧٤) اتفاقيات إتسمت بالطابع الأمني، رغم الجانب الاقتصادي القوي، فقد طلبت السعودية من الولايات المتحدة مساعدتها ضد التهديدات الاقليمية.

وفي ٩ يناير ١٩٧٥ وقّعت الولايات المتحدة عقداً بقيمة ٧٥٠ مليون دولار مع السعودية لبيعها ٦٠ طائرة من طراز ف - ٥. وفي التاسع من فبراير أعلنت شركة فائز في لوس أنجلوس بعد حصولها على ٧٧ مليون دولار قيمة اتفاقية دفاعية وأنها ستستخدم ١٠ آلاف من المتطوعين في الحرب القيتنامية لتدريب الحرس الوطني. وقد انسحب التعاون على المجال الأمني الاستخباراتي، فمن



أحداث سبتمبر تصوغ العلاقة بين واشنطن والرياض

التاريخية التي قام بها ولي العهد الأمير عبد الله العام الماضي كانت ذات دلالة خاصة، فهي تأتي في سياق بناء شبكة تحالفات جديدة ومتنوعة أصبحت السعودية بحاجة لها من أجل فك الطوق المفروض عليها من الولايات المتحدة التي أصبحت القوة الدولية العظمى. لقد أعطت زيارة الأمير عبد الله لموسكو إشارات معبرة لواشنطن وللدول الغربية بأن السعودية ترغب الآن في تنويع مصادر تحالفاتها، إلا أن الزيارة لم تتجاوز حد رسالة التحذير لواشنطن من أجل تخفيف الضغوط التي تفرضها على الرياض، بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر وبشكل طوق خانق من العداء ضد السعودية في أوروبا والولايات المتحدة.

وبالرغم من إطمئنان السعودية إلى استمرار حاجة الولايات المتحدة لنفطها وكونها مازالت تمثل منطقة حيوية بالنسبة للمصالح القومية الأميركية، إلا أنها في المقابل باتت تشعر بأن واشنطن تملك من أوراق الضغط عليها ما يكفي أن تدحض استعمال ورقة النفط ضدها. ولذلك المغالطة كانت تتراوح بين الاستمرار تحت ضغط الولايات المتحدة وإبزازها السياسي والاقتصادي في مقابل ضمان الحماية والدفاع عنها، أو البحث عن حليف آخر أو مجموعة حلفاء إقليميين ودوليين من أجل الخروج من الشرقة التي وضعتها فيها أحداث الحادي عشر من سبتمبر.

لا شك أن الرياض ترقب بقلق بالغ تطورات الوضع في العراق، لأن نجاح تجربة الحكم تحت الاحتلال سيضع الإدارة الأميركية على الضفي في تنفيذ مخططاتها الذي أعلنت عنه باسم الشرق الأوسط الكبير، والذي يتضمن تغييراً جوهرياً في الخارطة الجيوبوليتيكية وربما قد تطير فيه رؤوس سياسية كبيرة. السعودية لم تعد أثرة لدى واشنطن بالدرجة التي كانت عليها في السابق، وهي الآن تعيش حالة كجاذب مقعدة في علاقتها مع واشنطن، بين أسرءاء الأخيرة في مجال النفط وعقود السلاح من أجل الكف عن مخطط تغيير النظام السياسي أو حتى تطويره ديمقراطياً، وبين الخروج من التحالف بأقل الأضرار مع الاكتفاء بعلاقات متينة لا ترقى إلى مستوى النفوذ والهيمنة.

التخلص من تركة ثقيلة منهكة، فيما كانت الولايات المتحدة تتعقد اجتماعات مكثفة مع حلفائها الأوروبيين من أجل تشكيل جبهة موحدة لرواية التركية السوفييتية، ولأنك أن حرب الخليج الثانية قد منحت الولايات المتحدة فرصة سانحة كما تعيد تشكيل تحالفها الاستراتيجي ليس مع السعودية فحسب بل مع دول المنطقة عموماً، التي وقعت اتفاقيات دفاعية ثنائية مع واشنطن بما أضح بالأساس الذي قامت عليه فكرة مجلس التعاون الخليجي حيث بدأ النفوذ السياسي

الرياض تسترضي واشنطن في

مجال النفط وعقود السلاح من

أجل الكف عن مخطط تغيير

النظام السياسي أو حتى

تطويره ديمقراطياً

السعودي في دول مجلس التعاون بتقلص بوتيرة سريعة.

لقد شعرت السعودية بأن ثمة ما يتطلب تعديلاً في حلفها الاستراتيجي مع واشنطن، فالأخيرة باتت تحمل أجندة سياسية مختلفة، وقد شكل موقف موسكو الإيجابي إزاء السعودية إبان أزمة الخليج بداية مشجعة للرياض كي تبدأ التفكير في تنويع الحلفاء. ففي في ١٧ سبتمبر ١٩٩٠ عادت العلاقات الدبلوماسية بين الرياض وموسكو بعد قطيعة دامت حوالي نصف قرن من الزمن، وكان لدعم موسكو للقرارات الدولية ولواشنطن تحديدًا وانتهاء الصراع بين القوتين الكبريين دور أساسي في قبح الطريق لعودة العلاقات بين موسكو والرياض.

لكن عودة العلاقات بين البلدين لم تكتسب أهمية كبيرة، وظلت مقتصره على الشكل البروتوكولي الاعتيادي بين الدول، غير أن الزيارة

البريطانيا (نحن بحاجة إلى وجود ملموس للقوة الأميركية في المحيط الهندي كتعويض جزئي عن القوة الإيرانية المتضائلة) (خلود شاكر، السياسة الخارجية السعودية، ص ٨٦).

ولذلك، وبعد سقوط الشاه والاحتياح السوفييتي لأفغانستان صدر مبدأ كارتر والذي أكد فيه على فكرة التدخل العسكري الأميركي في الخليج والتي تمخضت عن تشكيل (قوات التدخل السريع) أو (القيادة المركزية لاحقاً). وفي ٢٠ يناير ١٩٨٠ أعلن عن مبدأ كارتر والذي أعطى للولايات المتحدة الحق في حماية النفط العربي من منابحه حتى مصابه ضد ما أسماه بـ (الخطر السوفييتي) (أنظر: جيفري ديكرود، نص مبدأ كارتر، ص ١٣). كما قرص مبدأ كارتر ضغطاً على دول الخليج للسيطرة على الأسعار والانتاج النفطي أو استخدام النفط كسلاح سياسي مما ستكون مبررات للتدخل العسكري في الخليج. كما وجّه المبدأ عناية بالتمردات والثورات المحتملة في الشرق الأوسط (إيران مثلاً) وأنه سيواجهها بقوة.

وفي مطلع عام ١٩٨١ دعا الرئيس الأميركي الأسبق رونالد ريغان إلى سياسة جديدة عبرت في (سياسات الإجماع الاستراتيجي) وضعت الخليج في قوس دفاعي يبدأ من تركيا وينتهي لعمان ماراً بإسرائيل ومصر والسودان والصومال ثم يتداخل مع خط دفاعي آخر يعبر المحيط الهندي حتى باكستان ماراً بقاعدة (ديغو غارسيا) والجزء الأهم من هذا الخط هو طرء الخليج. وكان من أهداف هذه السياسة (إيجاد نوع من التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة من جهة وكل من مصر والسعودية وإسرائيل من جهة أخرى، تنوزر الأدوار والمهام: فالولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفييتي، والسعودية لضبط الأوضاع الداخلية في الجزيرة العربية ومصر وإسرائيل لضمان الأمن والاستقرار الإقليميين، ولا يمكن لهذا التعاون أن يشهد وتقوى مصداقيته إلا إذا تعزز الوجود العسكري الأميركي في الخليج - هيثم كهلاني، الاستراتيجية الأميركية في الجزيرة العربية ص ٥٤).

إن الاستراتيجيات الدفاعية الأميركية في الشرق الأوسط كانت قائمة على أساس أهداف محددة، ولاشك أن السعودية تحتل موقعاً مركزياً في تلك الاستراتيجيات من أجل تحقيق أهداف رئيسية منها: ضمان تدفق النفط، وإقامة حلف اقتصادي يمكن الإفادة منه كميّاً تزاوّل السعودية نفوذها في اجتماعات أولئك، إقامة علاقات عسكرية (وجود عسكري، قواعد، اتفاقيات أمنية ودفاعية)، الإفادة من العوائد النفطية السعودية في عمليات الاستثمار والإيداع داخل الولايات المتحدة لدعم الاقتصاد الأميركي وهكذا الممتلكات السعودية عن طريق الإيداع والتي قدرت بنحو ١٦٠ مليار دولار حتى ما قبل أزمة الخليج الثانية.

لقد تبدلت صورة التحالف الاستراتيجي بعض الشيء عقب انهيار الاتحاد السوفييتي في نهاية الثمانينات، إذ أصبحت الولايات المتحدة القوة العظمى الوحيدة في العالم، فانعكس ذلك على شبكة تحالفاتها، حيث لم تعد واشنطن بحاجة إلى الركوز لحلفاء إقليميين من أجل مواجهة الخطر السوفييتي الذي تآكلت ذيوله في أفغانستان ووسطر إلى

الإرتكاس الدرامي بعد العادي عشر من سبتمبر

قراءة في مسيرة التحالفات الإقليمية



عبد الناصر: مشروع قيادة العالم العربي

الاسلامي، صندوق التنمية الزراعية، صندوق المساعدات). كما قدمت السعودية قروضا للمغرب حين توجه جيشها لزاويز، وهبة للأردن حين قرر عام ١٩٥٧ ضرب التيار الناصري، و ٥٠٠ مليون دولار لعمان لتنمية منطقة ظفار بعد السيطرة عليها وتحريرها من الجيوش الايرانية.

وفي الوقت نفسه سعت الى تحسين محيطها الاقليمي من خلال تأسيس إدارات تعاون مشترك مع الدول المجاورة والدخول في سلسلة إتفاقيات أمنية ودفاعية. قمن أجل مواجهة الاخطار الخارجية، كانت السعودية تجد ملجأها في تشكيل جبهة واسعة من الحلفاء الاقليميين والدوليين. وقد نجحت في ذلك، فقد شكل الملك فيصل جبهة اسلامية عريضة ضد الناصرية والقومية والشيوعية التي باتت تهدد وحدة المملكة، وشكلت جبهة مشتركة مع الولايات المتحدة لمواجهة التهديد السوفييتي إبان الحرب الباردة والتي توجت في المشروع الجهادي الافغاني الذي ارتد عليها لاحقا.

وفي مواجهة الخطر الإيراني بعد عام ١٩٧٩، شكلت السعودية أقوى جبهة من الحلفاء الاقليميين والدوليين، لجبهة دره الاخطار القريبة منها، حيث وقعت السعودية إتفاقية أمنية مع البحرين في ٢٠ ديسمبر عام ١٩٨١ بعد محاولة انقلاب فاشلة في البحرين، كما وقعت إتفاقية أمنية مع كل من قطر والامارات في ٢١ ديسمبر ١٩٨٢ ومع

الدبلوماسية والسلك السياسي الاجنبي المعتمد لدى المملكة السعودية عام ١٩٨٥ الى ٩٤ بعثة دبلوماسية (د. القباغ، السياسة الخارجية السعودية، ص ٢٠٠). الى جانب ذلك شاركت السعودية في تأسيس وعضوية عدد من المؤسسات الدولية والاقليمية من بينها هيئة الامم المتحدة، والجامعة العربية وحركة عدم الانحياز وحتى مؤتمرات دولية مثل الحوار بين الشمال والجنوب، والتي كانت السعودية تستهدف تعزيز حضورها الدبلوماسي على المستوى الدولي وتأكيد تحالفاتها مع القوى والمؤسسات على الساحة الدولية.

لقد حاولت السعودية أن تعوّض ضعفها الجنوبي من خلال ربط نفسها باتفاقيات استراتيجية مع الدول الكبرى وفي ضح المال النفطي في برامج المساعدات الاقتصادية للدول الفقيرة. فمن القواعد المتبعة لدى القيادة السعودية أنها ترجّح النفوذ على القيادة لعدم قدرتها وفقدانها لامكانيات عديدة منها: الشخصية الكاريزمية التي تؤهلها للقيادة الى جانب ضعف خبراتها في ميدان السياسة الخارجية، واهتمامها الشديد باستقرار أوضاعها الداخلية التي تجعلها يتبعد عن الاضواء وإثارة الحساسيات بصورة علنية، ورغبتها في تحقيق تحالفات سرية قائمة على قدرتها التمويلية والمساعدات الاقتصادية. ففي عام ١٩٧٧ قدمت السعودية ١٣ قرصاً الى ١١ بلداً نامياً، ثمانية منها بلدان عربية، كما قدمت السعودية عام ١٩٧٨ ثلاث مساعدات الى ثلاث دول تعتبر إستقرارها أساسياً لأمنها: تركيا واليمن الشمالي وباكستان. وفي مايو ١٩٧٩ قدم صندوق التنمية منذ نشأته حتى مايو ١٩٧٩ ٥٨ قرصاً الى ٣٢ دولة بقيمة ٧.٦ مليار ريال سعودي، وشملت مصر وسوريا والسودان واليمن ودولا إسلامية غير عربية. وكانت سياسة الاقتراض السعودي تعتمد طريقة الجرعات لضرورة ابقاء التحالف والنفوذ فترة أطول، كما أن المساعدات السنوية كانت تتم عن طريق تجديد الطلب من هذه الدول المحتاجة، وهكذا الحال بالنسبة للمؤسسات السعودية الأخرى (وكالة النقد، بنك التنمية

لقد تعلم آل سعود من الصراعات القبلية في مرحلة إقامة الدولة كيفية التعاطي مع الصراعات الخارجية، وربما كانت تلك الصراعات التجربة الأولى التي تعلم منها آل سعود الممارسة السياسية، وفي كيفية استخدام المال في العلاقات الدبلوماسية في سبيل إقامة تحالف صلب. وبشكل عام كانت الصراعات الداخلية تجربة ثرية أفاد منها آل سعود في إدارة الشؤون السياسية على المستويين المحلي والخارجي، والا هم من ذلك كله صناعة شبكة تحالفات رصينة.

وقد إرتبطت بداية التحالفات الخارجية للسعودية بشكل وزارة الخارجية التي يعود تاريخ نشأتها الى عام ١٩٣٠ حيث أنشئ في مكة المكرمة مكتب رسمي لإدارة الشؤون الخارجية، بحسب الزركلي (الوجيز في سيرة الملك عبد العزيز، ص ٩٤). وقد تحول المكتب الى وزارة، وهي أول وزارة سعودية رسمية وعيّن فيصل وزيراً لها، حيث اتخذ الأخير قراراً بتطويرها وقد (كلف الوزارة بعض المؤسسات الدولية المتخصصة لاعداد خطة لتطوير وتنظيم وزارة الخارجية على المدى القصير وال المدى الطويل، وقامت هذه المؤسسات باعداد تقرير نهائي عن خطة تطوير التنظيم (انظر: د. محمد عمر مدني، تنظيم واختصاص وزارة الخارجية، مجلة الدبلوماسية، العدد الاول ١٩٨٠ ص ٥٤).

وكانت تلك بداية العمل الدبلوماسي للدولة السعودية، والتي أثمرت لاحقاً في إقامة علاقات سياسية حتى نهاية ١٩٤٨ مع ٢٦ دولة عربية وأجنبية، وبلغ عدد السفارات والمفوضيات والقنصليات الأجنبية في المملكة عام ١٩٥٠ نحو ٢١ ممثلة فيما بلغت عدد البعثات الدبلوماسية السعودية في الخارج حتى نهاية عام ١٩٥١ ما يصل الى ١٦ ممثلة، وقد كان عبد العزيز يعتمد الاتفاقيات الثنائية لحسم مشاكله مع دول الجوار والمشاكل السياسية.

وفي تتابع لتطور العمل الدبلوماسي السعودية، فقد ارتفع عدد السفارات الدبلوماسية وبعثاتها الدبلوماسية الى الدول الأجنبية الى أكثر من ٨٠ بعثة كما ارتفع عدد البعثات



الملك عبد الله: طموح الهاشميين ملجأ سعودي

العالم العربي، وقد شجّعها على ذلك الولايات المتحدة حيث دعمت المملكة عدداً من الدول العربية والإسلامية للدخول في حلف إسلامي، وهذا كان الغرض منه إفشال النظام العربي، وهذا التحرك السعودي ساعده استقرار الأحوال الداخلية للمملكة بعد فشل مصر في إحداث قلاقل في السعودية وانقسام الأسرة المالكة مستفيدة من الخلافات بين الأمراء (سعود) وفيصل والأمراء الأحرار) نتيجة احتكار الموارد المالية من قبل سعود. ولكن وصول فيصل إلى العرش بعد تنحية سعود بطريقة سلمية أعاد فيصل الثقة إلى العائلة المالكة التي توحدت وراءه مما دفع بمشروع الحلف الإسلامي خطوات للإمام. لقد تبني الملك سعود استراتيجية تستند على تهديد عبد الناصر بينما يتم تقوية البلاد داخلياً، وذلك بالاعتماد على الامداد المتواصل من الأسلحة الأميركية والتركيز على تطوير قوى الامن الداخلي.

ومن حصيلة قراءة مسيرة السياسة الخارجية السعودية على المستوى الاقليمي يمكن المجادلة بأن السعودية تعيش عقدة النشازية، فكانت تشعر بأنها غير منسجمة مع المحيط العربي العام، وازداد هذا الشعور بعد انهيار الملكية في كل من مصر والعراق وليبيا ونظام الصحافيين في سوريا واليمن، وكل ذلك يتأثير الراديكاليين العرب والعسكريين أيضاً، وكان لذلك تاثير على قرار السعودية بإضعاف دور العسكر والبحث عن حليف استراتيجي غربي لتعويض ضعف تحالفها العربي. بطبيعة الحال لقد خفف عامل الثروة النفطية كثيراً من نشازية السعودية، فقد وظفت المال كيمي يلعب دوراً فعالاً في ردم الهوة بينها وبين المناوئين من الحكومات العربية.

فقد كان الوضع السياسي العربي في عهد الملك سعود شديد الاستقطاب، وكانت

القضية الحدودية عالقلة بين البلدين، وهكذا حول القسم الجنوبي من المملكة الاردنية، وهي المنطقة من العقبة ومعان والكرك ووادي سرحان وحتى مع ذروة العلاقات بين البلدين عام ١٩٦٥ بقيت المشكلة الحدودية عالقلة.

من جهة ثانية، عارضت السعودية المشروع الوجودي العربي، بل وحتى على مستوى الوحدة الثنائية بين مصر وسوريا أو الثلاثية بانضمام العراق اليها، وكان الملك عبد العزيز قد عارض مشروع سوريا الكبرى أو الهلال الخصيب الذي دعا اليه نوري السعيد لأن في نجاحه تهديداً لاستقرار المملكة. وفي الجمل، كانت السعودية تخشى من الاتحادات والكائانات الكبيرة ففي منتصف شهر يناير عام ١٩٤٧ قام ولي عهد الملك عبد العزيز وابنه الأمير سعود بزيارة لمدة شهر للولايات المتحدة وفي لقائه مع الرئيس ترومان عبّر في محادثاته عن مخاوف السعودية من وقوف بريطانيا خلف خطة الملك عبد الله - ملك الأردن لاقامة سوريا العظمى. ثم أرسل الملك عبد العزيز برقية عاجلة إلى واشنطن يذكر فيها بأنه حصل على معلومات مؤكدة تفيد بأن بريطانيا تخطط لتخصيب الملك عبد الله حاكماً على سوريا الكبرى وطالب الحكومة الأميركية بالتدخل السريع في القضية. وعاد الأمير سعود بعد أن تلقى تلميحات من الإدارة الأميركية بأن الولايات

أحاطت السعودية نفسها بطوق

حصين من التحالفات الاقليمية

لمواجهة اخطار الخارج

ولتعويض الضعف البنيوي في

كيانها السياسي

المتحدة ستدعم إستقلال وخصوصية الدول الاسيوية في هيئة الامم المتحدة في حال تعرضها لتهديدات خارجية عدوانية. كما قام الرئيس الأميركي بطلب السفير الأميركي (مسؤول الشؤون الخارجية) في لندن بأن يخبر بريطانيا بأن الولايات المتحدة قلقة ببناء على التقارير التي وصلت اليها من العواصم الآسيوية بشأن مشاريع الملك عبد الله بإقامة سوريا العظمى وطالب بأن تفصح حكومة بريطانيا عن موقفها حيال هذه القضية.

وقد كانت المملكة تشعر بقلق بالغ إزاء اتساع المد القومي القادم من مصر مما جعلها تفكر في بديل إيديولوجي لسحب البساط من تحت عبد الناصر وقيادة التيار المحافظ في

عمان في ٢٣ فبراير ١٩٨٢. وسعت السعودية أن توقع إتفاقاً أمنياً مع الكويت ولكن بقيت الأخيرة متحفظة على هذا النوع من الاتفاقيات لما تنطوي عليه من مخاوف التدخل في الشؤون الداخلية من قبل الجارة الكبيرة. وكان الأمير نايف ذكر في ختام زيارته للكويت في نهاية نوفمبر عام ١٩٨٠ بأن (أمن الكويت من أمن السعودية مما يتطلب وضع إتفاقية مشتركة للأمن الخليجي)(أنظر: جريدة السياسة الكويتية في ٢٧ نوفمبر ١٩٨٠). وكما هو معلوم فإن مجلس التعاون الخليجي الذي تأسس في فبراير ١٩٨١ قام على أساس دافع أمني، حيث الخطر الاقليمي بعد نشوب الحرب العراقية الإيرانية، الذي يواجه مشيخات قبلية متجانسة. ومن الضروري الإشارة إلى أن دول الخليج عموماً كان لديها مخاوف من تحول مجلس التعاون إلى إطار محكوم بقاعدة الأخ الكبير.

في المقابل، تبدو صورة أخرى شديدة التأثير على السياسة السعودية، حيث كان للخلافات الإقليمية بين المملكة ودول الجوار إنكاس خطير على شبكة تحالفاتها الإقليمية، فهناك خلاف ديني وسياسي مع اليمن (مشاكل متعلقة بالحدود التي استمرت إلى ما قبل عامين والخلاف المذهبي بين الوهابية والزيدية)، ومع عمان (مشكلة منطقة البريمي والخلاف المذهبي بين الوهابية والاباضية)، وقد أدى ذلك إلى رفض السعودية الاعتراف بعضوية عمان في الجامعة العربية حتى سبتمبر عام ١٩٧١، والكويت (خلاف حدودي على المنطقة المحايدة)، والامارات (خلاف حدودي على منطقة البريمي، ولهذا السبب أيضاً رفضت السعودية عضويتها في الجامعة العربية حتى ديسمبر عام ١٩٧١ وكانت تقول (لا يمكن ان نعتزف بهذه الدولة، قبل حل الصراع القائم بين المملكة العربية السعودية وبين أبوظبي على الحدود..). قطر (خلاف حدودي وسياسي ومحاولة انقلاب وتدخل في الشؤون الداخلية)، وبالرغم من أن البحرين حافظت على علاقات متميزة مع السعودية ونظراً لاعتمادها على المساعدات الاقتصادية السعودية إلا أن علاقات البلدين شهدت تحولاً دراماتيكياً في الشهور الماضية عقب توقيع البحرين على إتفاقية التجارة الحرة مع الولايات المتحدة والتي أدت إلى توتر في العلاقات بين البلدين ووقف المعونات السعودية.

على المستوى العربي، كانت لدى السعودية مشكلات حدودية مع العراق رغم وجود إتفاقية مايو ١٩٣٨ على ترسيم الحدود، ومن ثم مفاوضات مارس ١٩٧٥ وأبريل ١٩٧٦ بين الملك فهد والرئيس العراقي المخلوع صدام حسين في الجزائر، ولكن بقيت



نوري السعيد: حلف بغداد وزعامة جديدة

القديمة، ونقطة تحول دراماتيكية في السياسة الخارجية السعودية. فقد بدأ الطلقاء القدامى يبحثون عن الاقوياء وفي صناعة تحالفات مؤسسة على المصالح.. وكانت دول الخليج أول من بدأ خطوة فتفتت التحالف الاستراتيجي بين دول مجلس التعاون عن طريق التوقيع على اتفاقيات أمنية مع الولايات المتحدة.

وجاءت أحداث الحادي عشر من سبتمبر عام ٢٠٠١ لتعيد السعودية الى نقطة الصفر، حيث انهار نظام التحالف الاقليمي من القواعد، وبدأت السعودية ترتد الى داخلها بفعل الضربات المتتالية التي تلقتها بفعل عامل العنف الذي بدأ بالانتشار بطريقة مخيفة في بقع عديدة من العالم والذي شمل الدول المجاورة. ولا يمكن إغفال ضعف العامل الاقتصادي في التراجع الحاد في السياسة الخارجية السعودية، حيث لم تعد الأخيرة قادرة على ضخ المزيد من المال في مشروعات التحالف بفعل الأزمة الاقتصادية الحادة في الداخل.

وكحاصل نهائي، فإن السعودية تعيش في الوقت الراهن أسوأ مراحلها من حيث خسارتها لأكبر شبكة تحالف صنعتها لعقود طويلة ودقعت فيها مئات المليارات من الدولارات، ولم تحصل على سوى القليل منها في زمن الأزمات. وبظل السؤال: هل يمكن لها أن تعيد بناء تحالفاتها الاقليمية على أسس جديدة، وهل هي قادرة على لعب دور القطب في السياسة العربية بعد الآن.. اسئلة مشروعة ولكن المستقبل لا ينبيء عن حدث غير عادي.

الحصول على دعمهم) وقد بقي هذا الموقف المزجج سائداً حتى اليوم، فكثير من الذين يحتقون عليها ويتمنون زوالها يطعمون في الحصول على حصة من ثروتها. وقد سميت فترة السبعينيات بـ (الحقبة السعودية) للدور الفاعل الذي لعبته المملكة على الصعيد العربي واتضح في دورها في الخلاف المصري - السوري بعد توقيع إتفاقية فك الارتباط الشامي، وفي الحرب الاهلية اللبنانية، وفي إشارة موضوع امن البحر الأحمر، وفي الأزمة بين شطري اليمن عام ١٩٧٨، وفي الأزمة بين الأردن وسوريا عام ١٩٨٠، وفي أزمة الصواريخ السورية في لبنان عام ١٩٨١. ومع ذلك لم يصدق عليها مسمى (الدولة القائدة) لافتقارها الى عوامل عديدة (مثل عدد السكان والتعليم والقاعدة الصناعية والتكنولوجية والقدرة العسكرية ونظام الحكم علاوة على الرغبة في قيام الدور ووجود الدبلوماسية السياسية التي تمكن من القيام به) (أنظر: جميل مطر وعلي الدين هلال، النظام الاقليمي العربي ص ١٩٤).

لقد كسرت السعودية في السبعينيات التقاليد السياسية العربية في التقديمة والوحدة والحرية، واستطاعت ان تخلط الأوراق الايديولوجية، وجاءت فترة الثمانينيات لتنهال التصنيفات القديمة على قاعدة ايديولوجية بين اليمين واليسار العربي.

تعيش السعودية أسوأ مراحلها

بعد خسارة شبكة تحالف

صنعتها لعقود طويلة بمبالغ

طائلة، ولم تحصل على سوى

القليل منها في زمن الأزمات

واستطاعت ان تكف الطوق المفروض عليها بفعل توجهها المحافظ، ونجحت في استمالة اليسار العربي المتشدد، واحتواء اليمين العربي عن طريق استعمال المال النفطي كسلاح فعال في الدبلوماسية السعودية على المستوى الاقليمي.

ولكن هذا التحالف العربي الذي صنحته في الثمانينات كشف عن نفسه في أزمة الخليج الثانية، حيث انقسم النظام الرسمي العربي على نفسه ووجدت السعودية نفسها امام تيار عربي معار مما اضطرها لصناعة حلف بديل يضم سوريا ومصر، فيما كان الشارع العربي يغلي بالعداء ضدها بفعل تحالفها مع الولايات المتحدة. وفي الواقع ان بداية التسعينيات شكلت بداية إنهيار التحالفات

السعودية في وضع لا تحسد عليه بسبب العزلة التي وضعها فيها عبد الناصر.. فقد تميزت هذه الحقبة بظهور حلف بغداد عام ١٩٥٥ ثم أعقبه العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦ ثم اعلان مبدأ إيزنهاور عام ١٩٥٧ ملأ الفراغ الناشئ عن انهيار القوتين العظميين آنذاك بريطانيا وفرنسا وبدا الحقبة الاميركية في منطقة الشرق الاوسط، وقد أدى مبدأ إيزنهاور الى تدهور حاد في العلاقات السعودية المصرية وأزمة النظام اللبناني في عهد كميل شمعون عام ١٩٥٨ وسقوط النظام في العراق في نفس العام وقيام الجمهورية العربية المتحدة عام ١٩٥٨ وانفصال سوريا عام ١٩٦١ والانقسام العربي الى معسكرين: اشتراكي قومي ومحافظ، وقيام نظام جمهوري في اليمن، واستلام البعثيين السلطة في العراق وسوريا عام ١٩٦٣ وحرب التحرير الجزائرية.. هذه الاحداث دفعت الحكومة الى الانكماش واتخاذ الحيطة والحذر قبالة تلك التطورات الخطيرة والتي فرضت طوقاً شديداً على السعودية.

ولكن مع وصول الملك فيصل الى العرش عام ١٩٦٤ ثم سقوط الناصرية بعد هزيمة ٦٧ ثم رحيل عبد الناصر عام ١٩٧٠ بدأت بوادر انفراج في التحالفات السعودية الاقليمية، حيث برز نجم فيصل الماهر سياسياً. في واقع الأمر، أن عام ١٩٦٩ - ١٩٧٠ كان عاماً حاسماً بالنسبة للسعودية، حيث دخلت الاخيرة حقبة جديدة بوصول رئيس جديد لمصر انوار السادات وبقاء الملك حسين على العرش بعد فشل محاولة اسقاطه من قبل الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين بقيادة جورج حبش مدعوماً من كتائب سورية.

فراغ القوة في المنطقة تم ملؤه بعد الانسحاب البريطاني من الخليج على الفور من قبل قوتين كبيرتين: الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي. وبينما حصل السوفييت على نفوذ في العراق قام أنور السادات بطرد المستشارين الروس من مصر، وقد حظيت مصر باهتمام السعودية في حقبة ما بعد عبد الناصر، حيث قدمت السعودية لها قروصاً بهدف التخلص من المستشارين السوفييت والابتعاد عن ليبيا القذافي.

ومنذ رحيل عبد الناصر دخلت السعودية كلاعب مركزي في السياسة العربية، وهذا ما جعل الموقف منها حاداً بين كاره لسياستها ووجودها وراغب في الحصول على جزء من ثروتها، وبحسب وليام كوانت فإن (السعوديين متورطون في تعقيدات السياسة العربية، ويمكن القول بأنه ما من حركة او حزب أو فصيل في العالم العربي لم يشهر بالسعوديين أو أن يحاول الاطاحة بهم أو

ما بعد نصف الانتخابات البلدية

(المخلدون) في السلطة وفوائد مجلس الشورى المعين



مجلس الشورى المعين

ممتلككم القبليين، بل نحن أعرف بشؤون قبائلكم منكم، وسنختار من بينكم من يملككم!

ترى أي وجه إيجابي بقي لمقولة التعيين؟ ولماذا الإصرار على التعيين في وقت تحبب فيه الحكومة حساباً باتجاه نصف الانتخابات البلدية التي بدأت في المنطقة الوسطى وتستكمل في باقي مناطق المملكة خلال الأشهر القادمة؟

فإن كان التسعين أفضل، فليستمر آل سعود في برنامجهم بتعيين (كل) أعضاء المجالس البلدية. وإن كان الانتخاب هو الوسيلة الفضلى من أجل زيادة المشاركة الشعبية، وهي النعمة التي يرددها الإعلام السعودي، فلماذا لا ينطبق الأمر على مجلس الشورى، المهتم بالأبعاد السياسية، والأكثر خطورة في تقرير مصير الوطن وتمثيل إرادة شعبه.

وإن كان الأمراء - كما يزعمون - يرون الشعب غير مهياً بما فيه الكفاية، وبالتالي فإن الوسيّتين (التعيين والانتخاب) ستستخدمان لأجل قصير أو طويل، كما فعلوا في الانتخابات البلدية، فلماذا لم يبدأوا بنصف مجلس شورى منتخب، بدل أن يظهر علينا المسؤولون فيقرروا زيادة أعضاء مجلس الشورى (بالتعيين)؟

واضح هنا أن الذرائع الحكومية تتساقط، فالهدف الأبعد هو تأجيل مساهمة الشعب في صناعة القرار السياسي، وإبقاء السلطة كاملة بيد حفنة من الأمراء يقررون مصير بلد كامل. ولما كان الضغط الداخلي والخارجي شديداً، فإن العائلة المالكة تحاول ما وسعها المحاولة وضع المصداق الفكرية والقانونية أمام زيادة المشاركة الشعبية التي تعهدت تلك العائلة لواشنطن بتوسيعها، ولكن هذه الأخيرة - وحسب دعوات بوش الأخيرة - لاتزال تضغط من أجل

لا نريد أن ندخل في الجدل الدائر بين مؤيدي الحكومة وبين طلاب الإصلاح حول أيهما أفضل: أن ينتخب الشعب ممثليه في مجلس الشورى، أم أن تقوم العائلة المالكة بالانتخاب نيابة عن الشعب (أي تعيينهم). فهذا الجدل عقيم لا فائدة منه؛ وهو جدل مفتعل من أساسه ولا يقوم على مقارنة منطقية أو أسس يحتكم إليها؛ وهو جدل قد تمّ تجاوزه لدى بعض الأمم منذ قرون ولا نقول عقود، مثلما تجاوزه جيرارنسنا الخليجييون والعرب والمسلمون، سواء على أرضية الفهم الديني أو الممارسة الواقعية. أيضاً فإن هذا الجدل قد أضعفته العائلة المالكة نفسها حين أقرت بوسيلة الانتخاب - الجزئي ولو على مضض في الانتخابات البلدية، وبالتالي فإن مبررات عدم القبول بالانتخابات في مجلس الشورى يعدّ أمراً غريباً.

إن المفاضلة بين التعيين والانتخاب، هي مفاضلة بين قيم الحرية والإستبداد، وهي مفاضلة بين ممثلي الشعب، وممثلي الحاكم، وهي مفاضلة في الأهداف بين إرضاء الحاكم وإرضاء الشعب ومراعاة مصالحه وتلبية طموحاته وتطلعاته. وفي الغالب فإن الطعن في أهلية الشعب بملايينه في اختيار الأصلح بين ممثليه، يقتضي الطعن بالضرورة في الأقلية التي لا يحتاجون عددها أصابع اليد الواحدة والتي ترى أنها أقدر على تشخيص المصلحة وعلى الإختيار وعلى تمثيل المصالح العامة. وإذا كان الجدل يدور حول أن الناس لن ينتخبوا الأصلح، بل الأقرب إلى العشيرة والمذهب والمنطقة، فإن هذا ما تفعله العائلة المالكة نفسها، فهي لم تختار الأصلح بل الأقرب إلى خلفيتها العنصرية والمنطقية، مع خلل شديد في التمييز بين شرائح المجتمع.

إن عودة الجدل حول التعيين والانتخاب - كما قلنا - مفتعل ولا قيمة كبيرة له، وقد فجره من جديد تصريح الأمير سلطان بن عبد العزيز وزير الدفاع السعودي، والذي أكد فيه أن الحكومة بصدد زيادة أعضاء مجلس الشورى إلى ١٥٠ عضواً، وزعم بأن كل قبائل المنطقة ستتمثل فيه؛ وكأنه هنا أراد أن يصفح المدافعين عن وجهة نظر الحكومة بالتأكيد على أن آل سعود لم يكونوا ليختاروا أفضل من يخترهم الناس، فهو يقول: لن نسمح لكم بانتخاب

ذلك، على اعتبار أن الإصلاح السعودي لم يعد اليوم مسألة محلية فحسب، بل مسألة أمنية أميركية. فأجواء العنف السعودي المتزايد والمتشتر في كل الدنيا سببه غياب الإصلاحات وغياب دور الشعب عن صناعة القرار.

ولأن الإصلاحيين في المملكة يعلمون بأن الهدف النهائي للعائلة المالكة هو الإلتفاف على الإصلاحات، فإنهم لم يروا في الانتخابات البلدية سوى تضليل مقصود وتشويش للرأي العام المحلي، ومجرد ماكياج باهت وسيء لتحسين وجه العائلة المالكة اللقيح في الخارج. ولأن الإصلاحيين يدركون بأن العائلة المالكة تميل إلى التعيين، ولأن تنازل عنه في المدى القريب، خاصة في مجلس الشورى، لهذا اقترح بعضهم إيجاد نظام تمثيلي في المملكة من مجلسين: مجلس بالتعيين، على غرار التجربة البريطانية (مجلس اللوردات) والتي استنسختها إلى حد ما الأردن والبحرين، ومجلس بالانتخاب تكون له كامل الصلاحيات



الانتخابات البلدية: الجمع بين التعيين والانتخاب

أمامها. إن اتجاه العالم بأسره سياسياً ومفهومياً يسير بعكس ما تتبناه العائلة المالكة من أفكار ومفاهيم ديناصورية متقرضة أو شارفت على الانقراض. وعلى هذا الأساس فمن صالح العائلة المالكة أن تبادر - حتى من دون ضغط - الى تقديم تنازلات اليوم قبل أن تجبر عليها غداً، وأن تغير من سلوك أفرادها وممارستهم للسلطة. فهذا لو وقع سيديم حكمها، بدل أن ينقضه، أما الإصرار على الإستمرار في سياسة الاحتكار الشامل للسلطة والثروة، فإنه سيعجل من تحفها. لن نخسر العائلة المالكة كثيراً حين تتنازل عن ربع سلطتها. مثلاً. ولكنها إن تأخرت وتنازلت تحت الضغط فإن الربع لن يكون كافياً، بل سيكون التنازل مبرراً ودافعاً للطلب بتنازلات أخرى.

ومن جهة ثانية، إن مجلس شورى حقيقي في المملكة يحل عدداً من المعضلات المزمّنة في الدولة لم تستطع العائلة المالكة حلها: كالعنف وعدم الإستقرار السياسي والأمني وتغشي الفساد وتحلل الدولة المؤدي الى تسييسها، وعجز الدولة عن الإيفاء بواجباتها تجاه مواطنيها. لا شك أن وجود مجلس شورى صوري لا يحل هذه المشاكل، وفي الحقيقة فإن وجوده يعجزها، كما هو واضح، وإن غياب التمثيل الشعبي مع تفاقم المشاكل يزيد النقمة على المجلس المعين وعلى صانعيه وعلى سياساتهم. لذلك لا تعدم أن تجد من يطالب بحل المجلس، فعدمه خير من وجوده، لا من جهة فشله في أداء مهامه التي يفترض أن يقوم بها البرلمان الحقيقي فحسب، بل لأنه لم يعد يفيد الحاكم حتى من جهة اعتباره أداة تضليل العامة، ولا مؤجلاً للإصلاح الحقيقي، ولا هو بالمجلس الذي تستطيع الحكومة السعودية تسويقها لدى حلفائها في الغرب.

والشرعية والدعم الدولي لكي يديم استبداده ويطغيانه. إن الفلسفة السياسية السائدة لدى النخبة الحاكمة تتبني وجهة نظر تصادمية مع الإصلاح السياسي ومفاهيمه، أي أنها لا ترى فيه حلاً لمشكلتها الإقتصادي والأمني والسياسي، بل هو - من وجهة نظر تلك النخبة - أمر يدخل يزيد من تلك المشاكل بدل أن يكون

مجلس شوري قوي خير

للعائلة من مجلس معين،

فالآخر يزيد من نقمة الشارع

عليها بما يعجل بحثفها

عامل تصحيح لها. إن الإصلاحات تقيض - بهذا المعنى - للسلطة، ولا يعمل على ديمومتها. وهذا الفهم الخاطئ والمشوش هو الذي يؤدي الى استمرار الأزمة وتفاجر العنف، كنتيجة لذلك الفهم المعوج.

إن مجلس شوري قوي، ينظر إليه من قبل الأمراء على أنه خطر حقيقي من جهة تقوّيت سلطة العائلة المالكة أو إضعافها؛ والصحيح أن وجود مجلس شوري منتخب قوي أفضل لتلك العائلة من مجلس صوري معين. فمن جهة، إن الزمن لا يسير باتجاه احتكار كلي للسلطة بيد عائلة واحدة؛ لقد مضى هذا الزمن وإن كانت الممارسة لم تنته. لم يعد مستساغاً اليوم لا في المملكة ولا في أي بقعة في العالم أن تحتكر السلطة والثروة على النحو المفرّز الذي نراه في المملكة؛ فالأجيال الجديدة تبث مفاهيم أخرى لا يسع المنظومة الفكرية التقليدية إلا الإنحناء

التي يتمتع بها أي برلمان آخر. بيد أن العائلة المالكة لا تريد أن تقول ماذا ستفعل في المستقبل. هل هي بصدد (سلسلة إصلاحات) تبدأ بمجالس البلديات، وتنتهي بإصلاح سياسي شامل يشمل في النهاية انتخاب مجلس الشورى ومشاركة المرأة فيه كعضو كامل الحقوق، أم أن ما يجري اليوم من انتخابات مجرد حلقة منفصلة أملت الظروف، وليست ضمن مشروع أكبر؟

يبدو أن العائلة المالكة - ولأنها لا تريد الإصلاح من أساسه - لن تكشف عن نواياها: لا تريد أن تتورط في وعود تصادمية بإصلاح مجلس الشورى، وبحسن الأن لم يقل مسؤول سعودي واحد فضلاً عن أمير كبير بأن الحكومة تضع ضمن أجندتها - بعيدة أو قصيرة المدى - تأسيس برلمان منتخب، أو نصف منتخب؛ ولا تريد أن توضح ما إذا كانت بصدد وضع دستور للبلاد، فهي مصممة على التمسك بمزاعمها الغضائفة بأنها تحكم بالشرعية، شرعية الهوى والغلبة والإستئثار؛ وتشير الممارسات الحكومية الى أنها تميل بشكل كبير الى إبقاء الوضع الراهن على ما هو عليه، دون إغلاق الباب كاملاً، ودون تحطيم الآمال المتوقعة منها داخلياً وخارجياً. فحسب تلك الضغوط وحجمها ستكون استجابة العائلة المالكة لها. بمعنى أن من يحرك عجلة الإصلاح السياسي في المملكة، ليست هي الإرادة الذاتية الملكية أو الأميرية، بل هي إرادة الشعب، وإرادة الحليف الأميركي. أما العائلة المالكة فهي بصدد الممانعة والمقاومة لكل الضغوط، اللهم إلا إذا كانت شديدة، فحينها ستسكن عنها - بعد عمر طويل - بصورة من الصور. فالיום هناك نصف انتخابات بلدية، وربما بعد أربع أو ثمان سنوات، وإذا ما استمرت الضغوط، ستجعل الانتخابات البلدية كاملة بدون تعيين، وربما بعدها ببضع سنوات ستشارك المرأة في انتخاب المجالس البلدية دون أن يحق لها الترشح، ويعدّها بسنوات أخرى، ستسمح لهن بالترشح. فإذا انتهت كل هذا، يمكن حينئذ أن تبدأ بالدستور أو بمجلس الشورى، فتقطع الزمن من جديد، كأن تبدأ الأمور بتعيين نصف أعضاء مجلس الشورى، ثم بعد دورتين أو ثلاث يكون كامل الانتخاب، ثم بعدها يأتي دور المرأة. الخ.

هذا مع افتراض أن هناك ضغوطاً مستمرة، وإلا فبدونها لن يتحقق شيء! إنه تقطيع الزمن أو تقطيعه، وهذا يعني أن الإصلاح يحتاج الى أربعين أو خمسين سنة قادمة؛ والأمراء يتحركون ويبثون سياساتهم على أساس أنهم (مظلون) في السلطة، وعلى أساس أن الشعب مجرد كتلة جامدة لا حراك فيها وستبقى كذلك الى الأبد، وكذلك على أساس أن لدى صانع القرار السعودي الفسحة المالية

إهتزاز نظام العائلة المالكة

(شيخ القبيلة) الغائب



عبد العزيز: الملك العتيق

البدخ، فيما كان الملك خالد يعاني المرض، وضاعف الخبرة السياسية، والتي تمنعه من التدخل في الحكم.

وفي ضوء التجربة التأسيسية للدولة، فقد كانت السعودية في عهد الملك عبد العزيز وحتى وفاته ١٩٥٣ ملكية مطلقة. فبعد خمسين سنة من حكمه، أي منذ دخوله الرياض واحتلالها عام ١٩٠٢ وافق الملك عبد العزيز وقبل بضعة أسابيع من وفاته على إنشاء مجلس الوزراء عام

١٩٥٣ بهدف إشراك أبنائه في السلطة. وبفعل التنافس الحاد بين أبنائه على السلطة، جعل الملك عبد العزيز من أبنائه البالغ عددهم ٣٧ إبناً وأشقائه العشرة حلفاً له في قبالة المنافسين غير الأشقاء.

أسس ابن سعود تقليداً يمنح

بموجبه من يتولى العرش سلطة

معنوية وإدارية مطلقة

ومن الناحية التاريخية، فإن المملكة السعودية مرت بمرحلتين: الأولى مرحلة عبد العزيز وكان فيها ملكاً مطلقاً بالفعل ومسؤول أمام نفسه فقط رغم حاجته لولاء الزعامات القبلية خارج عائلته. فالملك عبد العزيز هو الذي قرر إقامة العلاقة مع الانجليز وهو الذي قرر قطعها وربطها بالأميركيين عبر الاتفاقيات النفطية، وهو الذي كان يدير السياسة الخارجية ويملي البرقيات وهو الذي كان يلقي على إبنه فيصل الموكل بإدارة السياسة الخارجية ما يجب أن يصرح به وما يقال في مؤتمر لندن حول فلسطين عام ١٩٣٨ ويملي على موقفه في الجامعة العربية موقفه من القضايا المطروحة.

والمرحلة الثانية هي مرحلة التأسيس

تصنّف السعودية بوصفها ملكية مطلقة، يضطلع فيها الملك بدور الحاكم والمالك، ويجمع بيده سلطات الحكم، وإليه تعود أمور الدولة جميعاً، فهو يصدر القرارات ويصادق على القوانين والانظمة، وهو القاضي الأعلى الذي يشرف على جميع الاحكام وهو يعين الوزراء وكلاء الوزارات وقادة الجيش ورؤساء القضاء وأمرء المناطق وأعضاء مجلسي المناطق والشورى، وهو يقيّلهم، وهم جميعاً مسؤولون أمامه عن جميع أعمالهم، ولا يتم تنفيذ السياسات والقرارات المهمة والمصرية الاذني والأعلى منها من حيث الأهمية الا بأمر منه.. وعلاوة على ذلك فهو يمارس دور شيخ القبيلة داخل العائلة المالكة، الذي يمثل رمزها المعنوي، ونظام أمرها، ووحدتها، وتماسكها.

وفوق هذا الرأي يمكن القول بأن المملكة محكومة بنظام عشائري، لأن الأقدار والأقوى هو الذي يحكم في العشيرة بينما يحتفظ كبار السن في العائلة أو العشيرة بسلطة رمزية ومعنوية. فالملك يمثل القوة الضابطة للتوازن الداخلي في العائلة المالكة، وصاحب الكلمة الفصل في حسم الخلافات التي تنشأ بين أجنحة الحكم. وقد أسس الملك عبد العزيز بوحى من تجربته الفريدة في إدارة شؤون الدولة بطريقة انفرادية تقليداً داخل العائلة المالكة يمنح بموجبه من يتولى العرش سلطة معنوية وإدارية مطلقة. وبطبيعة الحال، فإن هذا التقليد يتوقف أيضاً على الخصائص الذاتية للملك. ففي بعض الاحيان، كان الملك قادراً على تحقيق التوازن داخل نظام الحكم كونه يتمتع بصلاحيات مطلقة، وفي الوقت نفسه يحظى بقوة معنوية داخل العائلة المالكة، هذا لا يلغي ما جرى لموقع الملك من تراخي في سلطته وصلاحياته، فبينما كان الملك عبد العزيز وفصيل يمثلان الحكم المطلق، إذ كانا يسكان بكافة السلطات، فإن سعود وخالد واجها مشاكل صعبة، فقد كان الملك سعود يعاني من المرض، والافراط في حياة

الاداري للدولة حيث كان الملك رغم تمتعه بصلاحيات واسعة ومطلقة غالباً الا أنه كان مضطراً الى تنظيم جهاز الدولة إضافة الى حاجته لتحقيق التوافق الداخلي للعائلة المالكة سيما المتعلق منها بالقضايا الهامة والمصرية.

ويقدر عدد أفراد العائلة المالكة ما بين ٧٠٠٠ - ١٠٠٠٠ آلاف فرداً يهيمن كبار الامراء على سلطات الحكم المركزية والاقليمية فيما يحتل الأمراء الصغار الراتب العائلي في الخدمة المدنية والمؤسسات والهيئات الحكومية والقوات المسلحة والأعمال الخاصة الكبيرة. إن حجم العائلة وانتشارها يشكل دافعاً قوياً عن نظام الحكم، وأفراد العائلة المنبثون في الجهاز الاداري للدولة هم مصدر هام للمعلومات عن كل ما يجري ولكن تبقى مسألة وحدة القبيلة مشوبة بالضعف كلما توزعت النزعات والطموحات داخل فروع القبيلة وأجنحتها والأمراء الصغار (إن زيادة الحجم تضعف من النفخة (السحرية) للملكة، وتخفض مكانة العائلة المالكة الى مجرد طبقة ممتازة أو طائفة تكد نفسها بخظر جائر على الزواج من العامة لا سيما بالنسبة للأنثى منها) على حد نواف سافران.

إن توارث المواقع الحساسة لنظام الحكم موضع تنافس وصراع في أوساط أجنحة



صلاحيات مطلقة وشخصية هزيلة

٧ - أبناء السديريين السبعة: (أبناء فهد)، (أبناء سلطان)، (أبناء سلمان)، (أبناء نايف).

٨ - أبناء عبد الله وهم يعملون تحت مظلة والدهم داخل جهاز الحرس الوطني ويضطربون بأدوار استشارية في جناح والدهم.

ومن أجل فهم طبيعة العلاقة بين هذه الأقسام، يذكر سعيد الغامدي في (البناء القبلي والتحصن في المملكة العربية السعودية ص ١٤٠ - ١٤١) ما نصه: (ليس هناك فروق واضحة في العلاقة بين الأبناء (الأخوة) الأشقاء وغير الأشقاء في حياة الأب (لأن رب العائلة لا يسمح بظهور هذه الفوارق) وبعد وفاة الأب نلاحظ (أن الأشقاء ينحازون مع بعضهم البعض بينما يبقى غير الأشقاء في طرف آخر)، والسبب في ذلك أن (مجموعة الأشقاء بحكم شعورهم بأنهم من بطن واحدة ورضوا من ثدي واحد تنشأ بينهم علاقة أقوى...) إلا أن هذه العلاقة مهما تطورت فإن ذلك لا يعني انفصام العلاقة بين الأخوة الأشقاء وغير الأشقاء بل إن الطرفين يحاولان الإبقاء على هذه العلاقة وحصر الخلاف القائم داخل نطاق العائلة).

وعلى أية حال، فإن ظهور التشققات في بنية العائلة المالكة فرضت وبالحاح شديد الحاجة إلى وجود شخصية قيادية مؤهلة لاستيعاب النزوعات المتباينة داخل العائلة وفي الوقت نفسه إدارة الصراع في داخلها بطريقة تفضي إلى الانسجام داخل السلطة.

تسوية المشكلات بين أفراد الأسرة. وفي الغالب يكون الملك رئيس المجلس حيث يحظى بسلطة أبوية وهيبية وسط أفراد العائلة، ويمارس دور زعيم العشيرة الذي لا يسبقه أحد بالقول وهم لأمره متابعون، فإذا تحدث لأحد الجميع بالصمت، وإذا صمت لا يحدوه أحد بالكلام إلا بعد الاستئذان منه. فالعائلة المالكة تعقد إجتماعاتها المنتظمة خارج البروتوكولات الرسمية وبعيداً عن الاضواء ووسائل الاعلام، لأنها من الشؤون السرية التي لا يسمح لأحد الاطلاع عليها. وغالباً ما يحضر كبار الأمراء من أبناء الملك عبد العزيز الذين يعول عليهم في الرأي وصناعة القرار، فيما يتولى بعضهم دور المنسق بين أعضاء المجلس، وقد يكون لأحدهم سلطة معنوية خاصة لتسوية الخلافات بينهم.

وتقسم العائلة المالكة إلى عدة أقسام:

١ - السديريون السبعة: أبناء حصّة بنت السديري (فهد، سلطان، سلمان، نايف، تركي، عبد الرحمن، أحمد).

الاجماع داخل العائلة المالكة

على الالتزام بوحدتها الداخلية

قد ينقرط بغياب شيخ القبيلة

(فهد) وحين تأخذ الاختلافات

أشكالاً تحريرية

٢ - ثلاثة أشقاء لأُم سديرية: سعد، مساعد، عبد المحسن.

٣ - الأمراء الأحرار: (أشقاء ثلاثة): طلال، بدر، نواف وهم مبعدون عن الحكم.

٤ - أبناء الملك سعود (٤٠ إبناً): وهم يتحملون تبعات والدهم.

٥ - أبناء الملك فيصل: سعود (الخارجية)، خالد (حاكم عسير)، تركي (رئيس الاستخبارات سابقاً وسفير السعودية في لندن حالياً)، محمد (تاجر أعمال)، وعبد الله (شاعر وتاجر).

٦ - عبد الله، وليس له تجمع ولكنه ممثل عن قبيلة شمر القوية ولها تجارب مشهورة مع نظام آل سعود.

القبيلة، رغم الشعور العام داخل العائلة المالكة بأن الوحدة هي الضمان الوحيد لبقائهم، إلا أن التجارب التي شهدتها البلاد أثبتت وجود نزعات داخلية وصراعات على الحكم بين الأفراد تتجاوز ذلك الشعور العام، كما ظهر بجلاء في تجربة الأمراء الأحرار في بداية الستينيات، وتجربة سعود بعد عزله وقيادته جبهة معارضة من مصر ضد أخيه فيصل واغتيال الأخير من قبل أحد أعضاء الأسرة المالكة، وهكذا الصراعات الخفية بين الاجنحة الكبيرة داخل العائلة المالكة.

لا ريب أن حاسة البقاء قد أوتت بالعائلة المالكة إلى استئصال الأمراء عديمي القدرة من تشكيلة السلطة وصرفهم إلى مواقع البحث عن الثروة الأقل شأنًا، حسب وليام كوانت. فهناك رغبة جامحة لدى الجناح السديري مثلاً إلى تقليص نفوذ ولي العهد الأمير عبد الله قبل تنصيبه رسمياً ملكاً للبلاد بعد الملك فهد، تماماً كما هي رغبة الأمراء في تعزيز مراكزهم عن طريق تسليم أبنائهم مناصب عليا في الوزارات الحساسة وخصوصاً الدفاع والداخلية، وهناك رغبة أيضاً للتخلص من بعض الأمراء المشاغبيين أو تقليص صلاحياتهم، فمن المعروف أن الملك فهد وأخوته يميلون إلى عزل سعود الفصيل عن وزارة الخارجية وتعيين بندر مكانه.

وعلى أية حال، فثمة إرادة جماعية داخل العائلة المالكة على إبقاء مسألة السلطة سرية للغاية، لا يجوز لغير أبناء العائلة الاطلاع عليه. يقول وليام كوانت (إن القناع المسدل على مجموعة العمل داخل الأسرة السعودية نادراً ما يُرفع ويُنظر إلى من يريد إختراق هذا الستار بأنه عدو. ببساطة فإن القيادة السعودية، يرون أنه ليس من شأن أحد أن يعرف كيفية إختاز القرارات حيث أنه يعتبر شأنًا عائلياً). فالحكومة في نظر العائلة المالكة هي شأن عائلي، وهي حكومة فريدة من نوعها في السعودية. هي ديكتاتورية فريدة حيث تهيمن العائلة بصورة كاملة على الدين والدولة والمسجد والحكم، فهي تستنكر الحريات الشخصية الممنوحة من قبل الديمقراطيات الغربية..

أبناء عبد العزيز هم مجلس العائلة

ليس مجلس العائلة سوى الإطار الجامع الذي ينضوي تحته أبناء المؤسس الملك عبد العزيز، وفيه يتم تداول القضايا المصرية المرتبطة بسلطة العائلة المالكة، وهكذا



كان يحكم ولا يملك فصار يملك ولا يحكم

مصرفوات العائلة المالكة ولكن وجد في الميزانية فقط ٣١٧ ريالاً التي أصبحت رقماً فولكلورياً يتغنى به أنصار فيصل الذي أنقذ البلاد من الضائقة المالية. قاد الملك فيصل البيت السعودي، وحاول حلحلة بعض القضايا العالقة مثل الثروة النفطية، ومتطلبات التحديث، ثم انتقل إلى قضايا خارجية كالحرب الأهلية في اليمن ثم حرب أكتوبر.

ومن خلال تتبع مسيرة الحكم السعودي بعد الملك المؤسس يظهر أن الملك فيصل الذي تولى رئاسة مجلس الوزراء عام ١٩٥٤ أعطي صلاحيات استثنائية في عام ١٩٥٨ ولكنه استقال عام ١٩٦٠ تحت ضغط الملك سعود الذي كان يسعى لاستعادة صلاحياته المطلقة، وفي تشرين

إل دور شيخ القبيلة خطير كونه يحفظ توازن القبيلة وتماسكها ويحسم نزاعاتها كما فعل عبد العزيز (شيخ آل سعود)، وبعد موته حدث فراغ قيادي حقيقي حيث لم يكن هناك شيخ لقبيلة آل سعود يمكن أن يتولى دور أبيه ولذلك حدثت اضطرابات ونزاعات داخل القبيلة ولم تهدأ إلا بعد اقالة سعود واعتلاء فيصل العرش الذي سار على منوال أبيه وتمكن من تولي دور (شيخ القبيلة).

فقد كان دور الملك عبد العزيز الضابط لتماسك الدولة والقبيلة الحاكمة مصيرياً، إذ لم يكن تصور غيابيه عن المسرح السياسي سيبقي على تلاحم ووحدة الدولة. كتب نائب القنصل الأميركي في عدن عام ١٩٣٢ إلى وزير خارجيته وكان يتابع التطورات السياسية في الجزيرة العربية بأن المملكة ليس مقدراً لها أن تعيش بعد مؤسسها حتى لو قامت الدولة العربية الموحدة اليوم على يد ابن سعود، فإنها من الواضح ستسقط بعد موته تحت تأثير نزاعات الانشقاق بين الورثة.

وفي سياق التعامل مع مشكلة الزعامة داخل العائلة المالكة في عهد الملك سعود، اضطر الامراء للتدخل خشية انقراط الوحدة الداخلية والذي قد يؤدي إلى انهيار حكم آل سعود. ففي شهر مارس ١٩٥٨ عقد تسعة من أخوة الملك سعود (عبد الله، عبد المحسن، مشعل، متعب، طلال، مشاري، بدر، فواز، نواف) اجتماعاً في قصر الفاخرية بالرياض (قصر الأمير طلال)، وكانوا قد استمعوا لخطاب عبد الناصر من إذاعة القاهرة حمل فيه على سعود وموارثته ضد سوريا، وكانوا على علم بالمشاكل المالية فاسفر طلال إلى سعود في المدينة المنورة وتحدث معه حول المواجهة على سوريا ولكنه قوبل بالتهجم ونفى سعود ارتباطه بالمواجهة، وكان فيصل آنذاك في أميركا وبقي لعدة أيام للعلاج عن ورم في معدته وفور عودته جابه طلال وأخبره عن اجتماع الأخوة التسعة، ولما وصل إلى قصر الفاخرية كان لدى طلال ويدر ومشعل اقتراحات معينة بوضع دستور محدد وإشراف أبناء عبد العزيز في الحكم وتحديد صلاحيات الملك وحين تم عرضه على سعود قبله على الفور.

وفي ٢٢ مارس ١٩٥٨ توصل الأخوة إلى اتفاق، وفي وقت لاحق قطعت إذاعة مكة برامجها الدينية لتعلن أن الملك سعود قد أوكل أمر الحكومة لأخيه فيصل وقالت الإذاعة أن سعود سيبقى ملكاً لكن فيصل سيتعهد بإدارة شؤون المملكة اليومية. وتسلم فيصل وزارة المالية لغرض ضبط

فهد سلطات واسعة لإدارة الشؤون الداخلية للبلاد، وكان مجلس العائلة قد اتخذ معظم هذه القرارات بما فيها الإعلان رسمياً عن نبأ الاعتقال، حسب أميل نخلة.

ومن خلال تجربة الملك سعود في الحكم تم الاتفاق على نقاط محدد بين العائلة المالكة:

- ١ - من الضروري للملك أن يستند إلى دعم الامراء النافذين سياسياً ومعنوياً.
- ٢ - لا يمكن تحمل الفساد الفاضح إلى ما لا نهاية.
- ٣ - إن العشيرة تحدث تغييراً بطيئاً في نظام الحكم من أجل المحافظة على واجهتها ووحدتها في مواجهة العالم الخارجي.
- ٤ - يمكن للأحداث الخارجية أن تلعب دوراً في السياسة المحلية ومن ذلك عدم كفاءة سياسات الملك سعود للتعامل مع عبد الناصر.

لقد سعت العائلة المالكة تجاوز إشكالية غياب شيخ القبيلة خلال عهد الملك خالد الذي لم يكن سوى رمزاً ضعيفاً لسلطة يراد تعزيزها، فأرعى العنان لولي عهده كيما يمارس سلطة مطلقة مع احتفاظه هو بدور شيخ القبيلة وإن بصورة معنوية. وحاول الملك فهد خلال ولايته للعهد أن يمد سلطاته ليس على الجهاز الإداري للدولة فحسب بل وحتى داخل العائلة المالكة مستعيناً بالعصبة السديريّة التي بدأت تتغلغل داخل الدولة. وفور وصوله إلى العرش عام ١٩٨٢ ورث دور المؤسس في إدارة شؤون العائلة المالكة بطريقة أبوية، وقد أسبغ على سلطته

لدى الجناح السديري رغبة جامحة لتطويق ولي العهد وجعله ملكاً معوقاً في المستقبل، ومن ثم إدارة البلد بإسسه

في العائلة يناقشونها.

وقد حاول اقناب العائلة المالكة بزعامة الملك فيصل التصدي بجدية أكبر للمشكلات التي قد يتسبب بعض أفراد العائلة المالكة فيها. ففي سبتمبر ١٩٦٥ قاد الأمير خالد بن مساعد مجموعة صغيرة من رفاقه في مسيرة اتجهت نحو محطة التلفزيون الواقعة في ضواحي الرياض التي كانت قد افتتحت قبل بضعة أشهر من ذلك التاريخ وقرروا تدميرها ولكنه قتل برصاص أطلقه الفريق محمد بن هلال.

بعد اغتيال الملك فيصل عام ١٩٧٥ تم تعيين الملك خالد، ولكن بسبب ضعف الأخير في الإدارة والحكم أعطى ولي عهده الأمير



تحدي انقراط الملك

في جعبته أفكاراً في التغيير قد تكون متوافقة أو متعارضة جزئياً أو كلياً مع توجهات السديريين، بالنظر إلى ما يتمتع به الملك من صلاحيات واسعة ومطلقة، وفي ظل نظام تشريعي يفوض الملك مطلق الصلاحية فإن ذلك يعني تسليم الملك القادم سلاحاً استراتيجياً فاعلاً قد يؤدي إلى نشوب صراع كبير على السلطة داخل البيت السعودي، في ظل تنامي المطمح السياسية داخل البيوتات المالكية.

طيلة السنوات التي أعقبت مرض الملك كانت هناك محاولة لإعادة ترتيب البيت الداخلي، ولكن بطريقة تقاسم السلطة وفرض حالة توازن داخل العائلة المالكة. وقد بادر الاقوياء في الجناح السديري إلى تعزيز مواقعهم في محاولة لفرض واقع لا يمكن تغييره على المرحلة القادمة، ورسم مسار محدد للملك القادم لا يمكن تجاوزه.

وعلى أية حال، فإن غياب شيخ القبيلة لفترة طويلة قد يذكي الصراعات الكامنة داخل العائلة المالكة وقد يؤدي إلى انقسام داخل السلطة يصعب في وقت لاحق معالجته، إلا بعملية جراحية. إن الاجماع التام داخل العائلة المالكة على الالتزام بوحدة العائلة ضد التهديدات الموجهة اليها في الداخل او الخارج قد يتغير بمرور الوقت حين تأخذ الاختلافات أشكالاً تحزبية واستقطابات حادة ترهن نفسها للمصالح الخاصة أكثر من ارتئانها للمبادئ المطلقة غير المرحبة.

داخل العائلة المالكة.

وقد ظهرت خلافات داخل العائلة المالكة إبان أزمة الخليج الثانية، وذكر بوب وود وورد في كتابه (القادة) عن قصة الاتفاقيات التي سبقت قدوم القوات الاميركية الى السعودية إبان أزمة الخليج الثانية بين وزير الدفاع الاميركي وقادة البنتاغون والملك فهد بحضور أفراد العائلة المالكة وكيف كان الأمير عبد الله يتساءل بانزعاج عن مدة بقاء القوات الاميركية في السعودية.

شيخ القبيلة بعد مرض الملك ..
وظيفة شاعرة

منذ أن أقعد المرض بالملك فهد عام ١٩٩٦ أصبحت العائلة المالكة تعيش فراغاً قيادياً يعكس الخلافات الداخلية التي تحول

دون عزل الملك فهد وتعيين ولي العهد الأمير عبد الله مكانه. فقد بقيت العائلة بلا رأس وبلا شيخ قبيلة يملك سلطة الحسم، فقد تنازعتها عدة مراكز قوى داخل العائلة، وباتت صناعة القرار تتم بطريقة أكثر غموضاً، تعكس ذلك التصريحات

أحدث مرض الملك وبقاءه في

السلطة خللاً عميقاً في نظام

المشيخة لدى العائلة المالكة،

وأبناءؤه وأشقائه يريدونه

صورة ولو رمزية

والتوجهات المتضاربة وبخاصة بين ولي العهد ووزير الداخلية.

لقد أحدث مرض الملك وبقاءه في السلطة خللاً عميقاً في نظام المشيخة لدى العائلة المالكة، فأبناءؤه يصرّون على إبقاء الملك فهد على رأس السلطة ولو بصورة رمزية أفضل من نقل السلطة رسمياً إلى ولي عهده بما يعرض بصلاحيات جنوها تحت مظلة والدهم، تماماً كما هو الحال بالنسبة لأشقائه الملك الذين يدركون تماماً بأن انتقال رأس السلطة إلى ولي العهد سيؤدي إلى انتقال الثقل السياسي من الجناح السديري إلى جناح ولي العهد، الذي يحمل

معنى إضافياً، من خلال الامساك بكافة خيوط اللعبة، وهو ما أثار حفيظة الاجنحة الاخرى التي شعرت بغداحة نفوذ الملك فهد في العائلة المالكة وفي تقرير السياسات العامة للدولة.

ولعل من الخلافات البارزة التي ظهرت خلال حقبة الملك فهد بين جناح الأمير عبد الله والجناح السديري أو ما عرف لاحقاً بجناح آل فهد ما ظهر منها أولاً خلال عهد الملك خالد، وتحديداً بعد أحداث عام ١٩٧٩ من ابرزها الحرب العراقية الايرانية والغزو السوفييتي لأفغانستان، أحداث مكة والمنطقة الشرقية، اتفاقية كامب ديفيد، وهي أحداث دفعت السعودية لتعزيز التحالف الاستراتيجي مع الولايات المتحدة وبخاصة في في المجال الدفاعي والأمني.

يؤمن الأمير عبد الله وآخرون بان جهداً إضافياً كان ضرورياً في مناسبات ملائمة لضمان التواصل الاميركي- وكانت السعودية وقعت في عام ١٩٧٤ اتفاقية تعاون مع الولايات المتحدة وأدت إلى تشكيل لجنتين: اقتصادية وعسكرية يشرف على أعمالها الأمير فهد ووزير الخارجية سعود الفيصل.

وفي الثاني من مارس عام ١٩٧٩ نشرت ميدل إيست انترناشيونال خبراً مفاده أن خلافات كبرى نشبت داخل العائلة المالكة، حيث كان الأمير عبد الله يسعى للتقارب مع موسكو، فيما كان الأمير سلطان يبحث عن إمكانية الوصول إلى معاهدة دفاع مشترك رسمية بين واشنطن والرياض والتي تسببت في إلغاء زيارة فهد لواشنطن لخلافات العائلة بسبب العلاقة مع واشنطن. وقد تزامن ذلك مع اتفاقية كامب ديفيد ومؤتمر بغداد، حيث ظهرت خلافات داخل العائلة المالكة حول سلام مصر وإسرائيل، وقد اتخذت المملكة مجموعة قرارات ضد مصر بعد قبولها بمشروع السلام مع إسرائيل، وكان فهد قد واجه ضغوطاً متزايدة وسط العائلة المالكة حيث لم يكن راعياً في التورط في هذه القرارات، ولذلك بدأ في مايو ١٩٧٩ خطوته باتجاه المنفى الاختياري الذي زاره فيه الملك خالد والأمراء عبد الله وسعود الفيصل والأمير سلمان وهم جميعاً يشكلون جبهة مقابلة لجبهة فهد في مؤتمر صحافي عقده ثلاثة أمراء في ١٢ مايو مع الرئيس الفرنسي فاليري جيسكارديستان نفوا جميعاً الشائعات التي تتحدث عن خلافات حادة

آراء سعودية بشأن الانتخابات والإصلاح السياسي

أتمنى أن يتم تقليص عدد أعضاء مجلس الشورى وذلك من أجل تخفيض النفقات المالية.
أبو ثامر الرياضي - الرياض

سكنت في السعودية لمدة عشرين عاماً ثم رجعت إلى بلدي الأم الولايات المتحدة الأمريكية. اعتقد أنه على الشعب السعودي أن يحمي ربه على النعم الموجودة في هذا البلد، لأن الحياة صعبة جداً في البلدان الأخرى. فحتى مع الحالة الاقتصادية الزاهية، فإن السعوديين لا يعرفون معنى الجوع أو المرض (مع عدم توفر المال للعلاج حتى لو كان المرض بسيطاً). فأني بلد في العالم يوفر كل شيء مجانيًا لمواطنيه؟ في أمريكا تكلف الجامعة الطالب على الأقل ٢٠ ألف دولار وفي السعودية تمنح الحكومة الطلبة ١٠٠٠ ريال في الشهر على الأقل للحصول على شهادة جامعية؟ فلماذا هذا التبرم والشكوى؟ يجب أن ينظر المسلم إلى النعم التي أرسلها رب العالمين إليه وليس إلى ما ينقصه.

هالة - سان دييغو أمريكا

لا أدري ماذا سيطلق على والي والحاكم؟ أنه حاكم ووالي إذا كان هناك من ينازعه في الحكم باسم الديمقراطية، وباسم حرية الكلمة. هنا تصبح الأمور قروضية كما هي دول أوروبا الآن بكثرة مظاهراتها. المجلس يعمل بشكل رائع حتى لو كان رأيه استشارياً.

عبد المحسن آل نعيم - حائل

تريد مجلس شورى منتخب انتخاباً كاملاً وعدم تهيش الشيعة وإشراكهم في هذا المجلس لرفعة هذا الوطن.

محمود - الشرقية

أنا أقترح ثلاثة أمور: أولاً، استبدال عقوبة قطع الأعتاق وقطع الأيدي والجذ بالسجن، ثانياً، بناء قبور البقيع على أحسن ما يكون وكسب القلوب. ثالثاً، الرعاية الخاصة بأصحاب الحاجات وخصوصاً الأيتام والأرامل والبحث عن المتعطلين لمساعدتهم بمستوى التعقيب عن الثروات. كما أقترح على الأخوة والأخوات في المملكة بالخير من العملاء والطابور الخامس والقنوات الفضائية الإباحية. وأقترح على رجال الدين بإسناد المقترحين الأول والثاني. وبعد هذا فليقبل رب محبيه والدعاء يرد القضاء ولو أبرم إبراماً. أنا عشت في المملكة قرابة خمس سنوات وكنت ولا

تعتزم السعودية زيادة عدد مقاعد مجلس الشورى بنسبة الربع، بالإضافة إلى منح المجلس المزيد من السلطات. وأعلن وزير

الدفاع السعودي الأمير سلطان بن عبد العزيز أن عدد مقاعد المجلس، وهو هيئة غير متخبة، سيزيد إلى ١٥٠ مقعداً خلال ثلاثة أشهر، وأن كافة القبائل والقرى ستكون ممثلة فيه. يذكر أن من حق مجلس الشورى السعودي مناقشة وبحث مختلف الأمور، إلا أن آراءه استشارية، ويبقى حق اتخاذ أي قرار بيد العاهل السعودي وحكومته. فهل يعتبر توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي خطوة مهمة على طريق الإصلاح السياسي في إطار الظروف والأوضاع الداخلية القائمة في السعودية؟ أم أنه لا بد من تسريع وتيرة الإصلاح في السعودية بشكل أكبر وأوسع؟

ستعم الفائدة على الشعب السعودي من هذه الإصلاحات. ولكنني لا أعلم ماذا يريد البعض من انتخاب أعضاء هذا المجلس، فهو كما نعلم يضم نخبة من المثقفين ويشمل جميع شرائح المجتمع. لا أعلم إن كان ما يريدون حقاً أن تكون هناك بما يسمى أحزاب وتجمعات ولكن بالواقع فلننتظر إلى المستقبل، ماذا بعد ذلك؟ انتخاب نصف المجلس من قبيلة معينة؟ لا اعتقد أن الشعب يرغب بذلك، ولكننا نرى في الجانب الآخر أن الشعب سواسية لدى الحكومة، فذلك من مصلحة الشعب بكافة أطيافه، حيث تعم الفائدة على الجميع، ولكننا نتمنى مشاركة الشعب في اتخاذ القرار من خلال عمل استفتاءات على قرارات المجلس التي يتم رفعها إلى مجلس الوزراء.

أحمد المالكي - السعودية

يبدو أن الشعب السعودي غير مهيباً بعد لهذه الخطوات الإصلاحية السريعة بسرعة الصاروخ؛ لذلك نتمنى الإبطاء قليلاً حتى نلتحق.

علي حسن - القطيف

هذه أحد الأسباب التي تدعو الشباب للهجرة لأي بلد متفتح كالإمارات التي أبسط مثال.

أياس - شقراء - السعودية

أين تمثيل المرأة في التشكيل الجديد؟ أليست المرأة نصف المجتمع؟ أليست النساء شقائق الرجال؟ لماذا يتم اضطهاد المرأة باسم الدين؟

علي الغنزي - السعودية

الانتخاب في اللغة العربية هو التعيين، حيث يختار ولي الأمر من يراه مناسباً من نخبة القوم. إن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى السعودي وتوسيع صلاحياته خطوة مهمة على طريق الإصلاح. وعندما يذكر ولاية الأمر أن الأعضاء سيمثلون كافة المناطق، فإن هدفهم إيصال صوت هذه المناطق ومشاكلهم إلى السلطات العليا. ولكن ماذا لو عمل بعض الأعضاء على أساس مناطقي أو قبلي وليس وطني؟ إلى أن يحين موعد صناديق الاقتراع فإنني أقترح على الدولة طريقة كانت تطبق في عهد الخلفاء الراشدين رضي الله عنهم، هذه الطريقة كانت تسمى الاقتراع من كلمة (قرعة). أقترح أولاً وضع آلية مناسبة ومعلنة لاختيار الأعضاء، ووفقاً لهذه الآلية يتم اختيار ٦٠٠ اسم على سبيل المثال، ثم بعد ذلك يتم تحديد تاريخ الاقتراع. ويتم اختيار ١٥٠ منهم أمام جميع وسائل الإعلام بطريقة القرعة، ليشكلوا بذلك أعضاء مجلس الشورى. ومن بين هؤلاء يتم إجراء داخلي لاختيار رئيس المجلس ونائبه والأمين العام.

علي النضيف - الرياض

الخطوة الصحيحة تبدأ من الاعتراف والإقرار أن لا ملكية لأحد من البشر على أحد، بعد ذلك يأتي الكلام عن الإصلاحات حيثما تمتثل في مصطلحات كالخلافة أو الشورى أو الديمقراطية وغيرها. فهي تشترك في أساس واحد أن الجميع مشتركون بلا ملكية لأحد على أحد.

اليوسف - السعودية

أعتقد أنها خطوة إيجابية من ولاية الأمر وخطوة من خطوات مشوار الألف ميل، وإن شاء الله

أزال معجب باتزان وحكمة المواطن السعودي ولا أريد أن أكرر ما قلته في تعليق سابق بأن المواطن السعودي يعيش حالة متميزة عن أغلبية سكان العالم، ولكن أريد أن أنصح الذين يغيرون المشاكل على القيادة السعودية أو القيادات الخليجية الأخرى في هذا الوقت - بالذات - بأنكم لتعبون لعبة خطيرة لا تقدرون نتائجها ولن ينفعكم الندم ولكم في العراق عبرة.

حميد - أستراليا

أنا أعجب على السعوديين الذين يغالطون الحكومة لماذا هذا التصرف؟ إلى متى ونحن فقط نغالط ونغالط؟ صحيح توجد أشياء كثيرة لا بد لها من علاج، لكن علاجها ليس المغالطة والشتيم. أرجوكم يا من تدعون الإسلام، تذكروا أن المسلمين ينصحون حكوماتهم ولا يسبونهم.

حميد - الرياض

بفضل لله ومنتَه أن بلدنا بلد إسلامي يحكم فيه كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم، وحكامه يحبون الخير ويسعون دائماً إلى ما فيه خير، ولذلك لا أستبعد أن يعطوا مجلس الشورى صلاحية أكبر وذلك ليدرس مشاكل الشعب والصعاب التي يواجهونها وبعض المزايا العيشية التي يلحسون بها كالمنزل وتخفيض الرسوم التي أنفقت كاهلهم.

صالح - الدمام

أحب أن أبين أن زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى لا تحل المصيبة الحقيقية للبلاد لأن المصيبة ضياع الشباب بالمخدرات والسرقة وغيرها من الأمور التي نعرفها، والسبب وراء هذا هي العتالة وعدم اشتغالهم بما ينفعهم.

سعود - السعودية

زاد العدد أو نقص، زادت السلطات الممنوحة للمجلس أو نقصت، نحن كمواطنين خلال السنوات السابقة لم نلاحظ أي فائدة من هذا المجلس وهو لا يمثل أصوات المواطنين. فالبيطالة في زيادة والضررائب ما زالت تثقل كاهل المواطن البسيط، بل كل ما نسمعه من المجلس هو أنه يدرس زيادة الرسوم مثل ضرائب استخدم الطرق السريعة.

الطيب - الدمام السعودية

لا يمكن لمجلس شورى معين حتى لو بلغ أعضاؤه ألف شخص منقاد، كما هو الحال في السعودية، أن يقدم شيئاً. لا للحكومة ولا للشعب ولا للإصلاحات المستقبلية. لا بد من انتخابات برلمانية حرة ونزيهة ومراقبة من جهات عالمية لها خبرة في الانتخابات التشريعية لكي توابك السعودية ببقية العالم.

أبو زكي

لا فائدة من الإصلاحات الشكلية التي

مردودها استمرار الحكومة في مقاعدها لفترة أطول بنفس الميزات التي لا يستطيعون التفرط بها. اقتراضي هو تخلي آل سعود عن السلطة وإعطائهم منصب تشريعي كما هو معمول في بريطانيا مثلاً، وبث الديمقراطية في العالم العربي والإسلامي من خلال هذه الدولة. فلا يخفى على الجميع مدى أهمية هذه الدولة التي ستأثر تلقائياً بالأنظمة المرتبطة بها لغويًا ودينيًا.

محمد - أمريكا

هل يقرض الرءاء الذي يليق في شمال روسيا على صحراء الزبج الحالي حتى تكون ديمقراطيين؟ أو يمكن أن نأخذ من الرءاء في روسيا مع ما يتناسب مع بيئتنا؟ أنا على يقين أن الكثير ممن يطرحون آراءهم هذه الأيام لا يستطيعون تعريف معنى الديمقراطية.

أحمد - الرياض

الإحساس بالمشكلة هو بداية الحل، فهذه الخطوة بداية وربما يأتي الحل مستقبلاً. ربما؟

عبد الرحمن - السعودية

إن توسيع قاعدة الشورى في المملكة دليل على حرص القيادة على تعزيز مبدأ الشورى، لكنه سيكون أقوى لو كان المجلس مختاراً عن طريق الانتخاب لا التعيين.

الدوسري - السعودية

للأسف لدينا مشكلة في مصطلح "الإصلاح" ولكن ما نريده هو ألا يتولى أمر الشورى كل من هب ودب من لا تهمه المصلحة العامة.

عبد المحسن - السعودية

ماذا نتوقع من مجلس يتم اختيار أعضائه على أساس انتمائهم القبلي؟ إن إصلاح هذا المجلس يجب أن يتم من خلال منحه سلطات واسعة تهدف إلى القضاء على الفساد المالي والإداري وتوسيع دائرة مشاركته الحقيقية في صنع القرار على المستوى الداخلي والخارجي. فالمجلس على سبيل المثال يجب أن يمنح حق مناقشة إيرادات الدولة ومصرفاتها ومناقشة بنود الميزانية وأن يمنح حق إجازة عقود شراء السلاح.

أبو مجد - الرياض

كلي ثقة وإيمان بأن بلادي وشعبي سيهيئون طغرة نوعية في مجال الإصلاح السياسي والاقتصادي خلال الخمس سنوات القادمة إن شاء الله تعالى. والمسألة ليست إلا مسألة وقت، أما بالنسبة لاختيار أعضاء مجلس الشورى، فهو حق مشروع لولي الأمر.

عبد المجيد - السعودية

لا يهم زيادة عدد الأعضاء بل المهم أن تستمد

القرارات الصادرة من المجلس من الكتاب والسنة، شاء من شاء وأبى من أبى.

صلاح الدين - الإحصاء السعودية

خطوة موفقة من المملكة والى الأمام وهذا هو الإصلاح خطوة بخطوة، حتى ينجح، ونحن لا نريد الإصلاح الذي يأتي من المعارضة.

ناصر - المطرية

كم تشكل نسبة النساء السعوديات في مجلس الشورى الحالي؟ نسبة عشرون بالمئة؟ أو خمسة بالمئة؟ أم أن النسبة ستبقى إلى الأبد صفر بالمئة؟ ليس هناك إصلاح حقيقي إذا لم تأخذ المرأة حقوقها لديها.

علي العنزي - السعودية

اخبرني صديق أن مجلس الشورى مشتق من كلمة SURE الإنجليزية، لأن من فيه يؤكّدون على جميع القرارات الصادرة من السلطات العليا في لا تعدو كونها وظائف حكومية خاضعة للتعيين وكل من انضم لهذا المجلس يحمّد الله ويقبل اليد التي وضعت في ذلك المكان. وعن أي ديمقراطية وأي ملوخيّة تتحدثون؟ فالديمقراطية تنزع ولا تمنح، فمن هو سوار الذهب الآخر في هذا الوطن العربي الكبير الذي لا يطلع بتعديل الدستور ليصبح الحاكم مدى الحياة مورثاً الملك ورئاسة الجمهورية إلى أبنائه بعد وفاته ودع الشعب يأكل الحصرم.

محمد الحربي - حائل السعودية

توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي متائرة دعائية فقط، فالإصلاح السياسي الحقيقي يبدأ بتعديل الدستور أولاً.

يوسف - طنطا

مادمت تواجه كثير من النقد وقليل من المدح فأنت ناجح. صراحة أنا لم افتخر يوماً بشي أكثر من فخري بأنني سعودي. مجلس الشورى يمثل البرلمان في كثير من دول العالم ولكن الفرق بأنه سمي إسلامي عربي. فكتير من البرلمانات في العالم ترقع التوصيات لمجلس الوزراء لإقرارها. والحمد لله بأن كثير من توصيات مجلس الشورى تقر من مجلس الوزراء، ولكن يشدك النقص بالحكمة والعقلانية والنزق الرفيع والهيبة التي تجبر على الاحترام من قبل ولي الأمر التي تأثر بها الشعب السعودي ومنهم أعضاء مجلس الشورى، فلا تجد الشتان وقذف الكراسي كما هو حاصل في كثير من البرلمانات. ولكن في قرارات مجلس الشورى الرؤية والحكمة في تقديم مصلحة المجتمع على مصلحة الفرد في كثير من التواحي. هناك قرارات جوهريّة وإصلاحية كثيرة لا يعجزها سوى المطلاع والذي يدرك ما هو مجلس الشورى، أي البرلمان.

أحمد - السعودية

جميع المجالس التشريعية في العالم تنتخب

من الشعب وتقوم بتشريع القوانين ليقوم الحاكم بتنفيذ إرادة الشعب. ولكن في السعودية، الحكومة هي التي تعين مجلس الشورى ليقوم الشعب بتنفيذ ما تريده الحكومة. يعني الوضع عندنا بالمقلوب. أبو أحمد خ الخير

* * *

لـ حصل مجلس الشورى على كافة الصلاحيات وتم زيادة أعضائه لتشمل كافة الشعب ستظل أفكارا على ورق فقط المطلوب مجلس تشريعي مستقل لتقل أفكار الشورى إلى قرارات ونظم، بالإضافة إلى مجلس قضائي مستقل ليؤكد التزام الجهات التنفيذية بالتطبيق من عدمه. تمثيل أطراف المجتمع في الشورى شيء إيجابي وسيكون أكثر إيجابية لو تم بالانتخاب.

سامر الشيخ خ المدينة، السعودية

* * *

أحمد الله لأنه جعلني مواطن من مواطني هذا البلد المعطاء، بلد الحرية الحق، ليست المزيقة التي يدعيها البعض. قلو نظرتنا إلى الحكومة السعودية لوجدنا أنها تقوم على قيم كبيرة وتحفظ كرامة شعبها وتؤمن له الكثير من حاجته. ولو نظرنا حولنا لوجدنا الكبت والقمع، عندها سيحمل كل سعودي ربه على النعمة التي هو بها. فأبواب الأمراء والحكام مفتوحة كما هي قلوبهم، لذا فنحن نرى أنها خطوه مباركة.

ماجد النشمي - الجبيل الصناعية

* * *

عملية الإصلاح والتجديد والتغيير يجب أن تتم بالتدريج حتى تؤتي ثمارا. واقتراح توسيع صلاحيات مجلس الشورى يعتبر خطوة أولى نحو السير على طريق الإصلاح الذي نادت به حكومة المملكة. فالأوضاع الحالية في الوطن العربي تدل على الحاجة لعملية إصلاحات جريئة تبادر بها حكوماتنا بشكل عام حتى لا تفرض علينا تحت مسميات عديدة ويضغوط غير مرغوب بها وإن كانت تصب في مصلحتنا. لهذا يجب تشجيع هذه المبادرات وعدم تجاهلها.

عبد الحفيظ بن غوث - دولة الكويت

* * *

لو اعنتى مجلس الشورى بملاحظات المعارضة السعودية والتي اعتبرها المنطقية، ونفذت إصلاحات حقيقية، سأشعر بأهمية المجلس كمواطن وأتحمه بدلاً من مناقشة عومليات القضايا وإقتال الجلسات دون فائدة مرجوة. الشعب أصبح واعياً ومدركاً واهتمام الأسرة الحاكمة بداية لزيادة الوعي الديمقراطي لديها. وأتمنى من وزير الدفاع رؤية الآراء كما نراها هنا.

سلطان مدوح - جدة

* * *

إن زيادة عدد مقاعد مجلس الشورى ومنح المجلس المزيد من السلطات وتمثيل كافة القبايل والقرى فيه أمر محمود وخطوة إيجابية جيدة وهادئة. نأمل أن تتبع بخطوات أخرى مثل تحديد نسبة (مثلاً ٥٠٪) من إجمالي عدد الأعضاء ليكونوا بالانتخاب. على سبيل المثال تنتخب كل قبيلة أو



مجلس ينتخب أعضاء البرلمان؟

فعالته، فالخطوة التي أعلن عنها الأمير سلطان بعد ذاتها خطوة مهمة جداً نحو بداية تمثيل أكبر لطوائف الشعب المختلفة في ظل دولة مترامية الأطراف. الزيادة بعد ذاتها أمر إيجابي، فلماذا كل هذا الاستهجان لهذه الخطوة؟ أما توسيع صلاحيات مجلس الشورى فهي خطوة أهم نحو مشاركة حقيقة للشعب في الحكم في ظل الثوابت الشرعية.

حاكم العلي - رفحاء

* * *

يريدونه ذا فاعلية، فيجب أن يكن مستقلاً استقلالاً كاملاً أولاً.

فهد - السعودية

* * *

كما قال البعض المهم ليس في العدد ولكن الجوهر، طالما المجلس استشاري وليس تنفيذي فلا فائدة منه. إذا استطاع المجلس تفعيل ثلاثة أمور قورا حينها نقول أنه يمثل صوت الشعب: أولاً: حرية التعبير المطلق ضمن ضوابط الشرع الإسلامي، ثانياً: حرية التجمع في أي مكان، سواء في المسجد وفي المناطق العامة أو غيرها. ثالثاً: استقلال القضاء.

الشمسي - جدة

* * *

لا فائدة ترجى من مجلس يتم بالتعيين إلا زيادة المصاريف وإثقال كاهل الدولة. إذا كانت السعودية صادقة في الإصلاح، فيجب انتخاب مجلس الشورى انتخاباً حراً وأن تكون له صلاحيات محاسبة الحكومة ومراقبة موارد الدولة ووقف الفساد. الزيادة أعلنت لتلميع صورة الدولة فقط ولا يرجى من هذه الزيادة أي خير.

أبو فيصل خ الدمام

* * *

من خلال متابعتي لجلسات المجلس المسمى "بمجلس الشورى" اعتقد أنه لا يناقش قضايا تهم المواطن العادي وليس له الصلاحيات لإصدار قرارات جوهرية يؤخذ فيها رأي المواطنين. هناك

محافظة عضوا يمثلها في المجلس والباقيون يكونوا بالاختيار أو التعيين من قبل الدولة وتوضع مواصفات ومعايير وشروط تنطبق على جميع الأعضاء، سواء كانوا بالانتخاب أو بالتعيين. ويجب أن يكون للمجلس دور للمشاركة في صنع القرار، وذلك بأن يكون للمجلس قدر مقنن من الصلاحيات في تنفيذ الأداء الحكومي والقطاع الخاص على حد سواء. ويقدم توصياته التي لا تكون ملزمة إلا بأمر من المقام السامي تقاديا لحدوث خلل في النظام أو ازدواجية أو تضارب في القرارات.

مهاجر - السعودية

* * *

يا جماعة، لا تريد توسعات صورية لإعلام مستهلك إنما تريد ثلاثة أمور هي: إعادة أسعار المحروقات إلى ما كانت عليه أيام الملك خالد. وثانياً، توظيف الشباب والنظر في نظام الخدمة المدنية العقيم.

صالح فاضل - حائل

* * *

ما قاله الأمير سلطان بخصوص مجلس الشورى في غاية الأهمية والمرجو أن يكون زيادة العضوية بالانتخابات وليس بالتعيين. إسرة بما يحصل في المجالس البلدية، لأن مجلس الشورى أهم من المجالس البلدية والأمل كبير.

أبو عبد الله - جدة

* * *

لا أهميه لهذا التوسيع، قلن يزيد على السياسة أو يغير شيئاً. ستبقى النساء في خدورهن وليس لهن صلاحيات حتى أدنى الحقوق، كقيادة السيارة أو المشاركة في الانتخاب. لن تحصل المرأة عليها في ظل التطرف ولا أندري ما هي مهام مجلس الشورى، ألم أنه مجلس فخري؟

ريم - عمان الأردن

* * *

بغض النظر عن دور المجلس الحالي ومدى

ثلاث شروط لنجاح هذا المجلس: أن يكون التعيين حسب الكفاءة العلمية وأن يهتم المجلس بمواضيع تهم المواطن العادي وأن يكون للمجلس صلاحيات تشريعية وما عدا ذلك لن يكون مجدياً.

بدريه محمد - المدينة المنورة

* * *

خطوة تستحق الاحترام ونطلب المزيد من المشاركة والمهم ثم المهم لا نريد أن يتدخل احد في شئوننا الخاصة ويديمرونا مثل ما دمروا العراق. تقبل النصيحة ولكن ليس عن طريق السيارات المفخخة كما في حال لعراق الآن.

عبد الله - السعودية

* * *

نتمنى أن يكون اختيار أعضاء المجلس عن طريق الانتخابات.

سلطان العريفي - السعودية

* * *

بدلاً من زيادة مجلس الشورى زيدوا المراقبة والمباحث الإدارية للقضاء على الفساد الإداري.

صلاح بن صلاح - السعودية

* * *

لماذا الاعتراض على تعيين أعضاء مجلس الشورى؟ ولماذا المطالبة بحق الانتخاب؟ مجتمعنا في السعودية مجتمع قبلي ولو فتح باب الانتخاب لانتخبت كل قبيلة أحد أفرادها، بغض النظر هل هو الأصلح أم لا. لكن في ظل اختيار القيادة لأعضاء المجلس، تتولد روح اختيار الأصلح للوطن وليس الأصلح للقبيلة، مما ينتج عنه مستقبلًا وعي كافة أفراد المجتمع بكيفية اختيار الأصلح للوطن.

مثنى - العلا

* * *

برأيي، أنه ليس هناك فرق بين زيادة عدد مقاعد المجلس أو إلغائه. لا توجد أي فائدة الحكومة في واد والشعب السعودي في واد آخر. حكامنا يسخرون منا وهم يعلمون أننا نفهم نواياهم.

علي - السعودية

* * *

نحن لا يهمننا الزيادة أو النقصان في عدد الأعضاء. نريد إعطاء المجلس صلاحيات غير صلاحياته الحالية، والتي حدودها هي مناقشة مواضيع مثل كم يجب أن تكون إجازة المرأة في حالة الولادة.

مهدي السعدي - السعودية

* * *

نريد إصلاحا شاملا وأن يكون أعضاء المجلس منتخبون ولهم صلاحيات سياسية ومنها مراقبة ومحاسبة أداء الدولة والميزانيات.

فهد سعد - الرياض

* * *

أي مجلس للشورى تتحدثون عنه؟ هو مجلس صوري. لو تعلمون الحالة الداخلية للبلد أصلاً، قلن

يكون لهذا الموضوع محل من الأعراب. هذه مناظرة سياسية للسلطة وهي لم تتغير منذ ١٠٠ سنة. متى تصحو وتأخذ حقوقنا بالكامل كمواطنين؟

كمال - الرياض

* * *

هناك نية من قبل الحكومة لدفع عملية الإصلاح رغم التخوف من اتخاذ قرار يحد من سلطتها. خاصة في ضوء غياب الآليات المتعارف عليها دولياً، حتى لا تتمكن مجموعات أو أشخاص غير مرغوب فيهم من الاستحواذ على إصدار قرارات قد لا توافق عليها. نعم، يجب الحذر الشديد في ما يتعلق بمسيرة الإصلاح التي تنتهجها الحكومة.

أبو يحيى - المدينة المنورة

* * *

إن عملية التغيير المقبلة في العراق جعلت الأنظمة الحاكمة في الدول العربية المجاورة للعراق في حالة حرج مع شعوبها التي طالما همشتها وغيبتها عن مركز اتخاذ القرار. ومنذ تأسيس هذه الدول إلى يومنا هذا. لذا فإن هذه الأنظمة الآن تحاول خداع شعوبها التي لم تعد تنطلي عليها هذه الأساليب التي عفا عليها الزمن.

أبو زهراء - السعودية

* * *

أرى أن انتخابات المجلس البلدي هي الخطوة الأولى نحو الإصلاح، ولا يعني ذلك خوف الأسرة الحاكمة من الشعب كما يدعي البعض، بل على العكس أن الحكومة تحاول أن تسايير متطلبات الشعب بما يتماشى مع شرعيتها وقوانينها.

رهام - سعودية في الكويت

* * *

الكثير منا لا يعرف عن منجزات مجلس الشورى شيئاً، الكل يريد من المجلس حل المشاكل التي يعاني منها هو فقط، وإذا لم تحل فالمجلس "غير ذي أهمية" بالنسبة له. ثم، أين هي الديمقراطية في العالم العربي كله؟ يا من يبحث عن الديمقراطية، نحن شعوب نفتقنا الوعي السياسي.

فركي - السعودية

* * *

أرى أن هذا القرار سير نحو الديمقراطية وإعطاء المواطن فرصة للتعبير عما يريده ويستطيع من خلاله أن يشارك برأيه.

فهد - جدة

* * *

لاحتلت أن الأغلبية من المشاركين ومن خلال آرائهم يريدون أشياء لكن ما هي؟ اعتقد أنهم لا يعرفون؟ يريدون أن ينتخبوا ويريدون برلماناً. والسؤال من هم مرشحوك؟ كلنا أهل بلد ونعرف أن مصالح الشيوخ هي التي تحركنا بغض النظر عن مصلحة المجتمع ككل. والله حتى لو أعلن عن انتخابات حرة قلن يصل إلا أصحاب المطامع الشخصية.

فهد الفهد - السعودية

* * *

شاهدت إحدى جلسات مجلس الشورى على التلفاز. وكانت نقاش مسألة الرضاغة الطبيعية والمنتجات البديلة، ومنعها أو السماح بها. شعرت أن المجلس مجرد مبنى جميل وشخصيات قوية لكن المواضيع الحساسة في الدولة أصبحت خطوطاً حمراء، لذا جلساتهم مجرد شكلية. ما يريده آل سعود سيغلطونه بغض النظر عما يريد الشعب.

أحمد - جدة

* * *

الشعب السعودي لا يملك أدنى درجات الحرية في التعبير عن رأيه، وأبسط دليل على ذلك حينما طرح البعض انتقاداتهم للانتخابات السعودية لكثرة القيد، قام أحد الأمراء بتوبيخهم على الهواء مباشرة، أتمنى صادقاً من كل قلبي أن يكون الأمر بعيداً عن الشعارات الزائفة لكن هذا غير ممكن في المرحلة الحالية.

أبو عمر - السعودية

* * *

للأسف الشديد فإن هذه الخطوة لا تعدو كونها جرعة مخدرة أو مهدنة للشعب، إن أنه لا فرق في الكمية ما دامت الكيفية واحدة.

سعيد - القطيف

* * *

الإصلاح الحقيقي يكون بتطبيق شرع الله تطبيقاً حقيقياً في المجتمع وليس محاربة الإسلام تحت ستار محاربة الإرهاب كما يحصل الآن.

عبد الله - السعودية

* * *

أرى أن مجلس الشورى في السعودية هو هيئة استشارية فقط تأثير على الملك وولي عهده في الأمور التي تطرح عليهم وأنهم لا يتدخلون في سياسات الدولة، فليس عليهم أن يهتموا بزيادة أو نقص مجلس الشورى، فلم نسمع يوماً ما عن فائدته لنا كسعوديين، ولكن المطلوب هو المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار السياسي وليس زيادة أعضاء مجلس الشورى فقط نريد برلماناً أو مجلس أمة ينتخب فيه الأعضاء ولهم سلطة وتشريعية وأخرى تنفيذية.

أبو سليمان - السعودية

* * *

الانتخابات البلدية هي خطوة في الاتجاه الصحيح، لقد أدركت الحكومة السعودية أن الاقتصاد الخافق والبطالة وقلة الجامعات والنظام التعليمي غير المتوافق مع متطلبات سوق العمل وزيادة نمو التعداد السكاني بشكل رهيب ما هو إلا ناقوس الخطر الذي سيدق بقوة في وجه الحكومة السعودية. ربما كوان باول وزير خارجية الولايات المتحدة كان على حق حين قال أنهم سيضطلون على الحكومات العربية لكي ينتهجو نهجاً ديمقراطياً وهذه هي القمار.

أشرف - القطيف

* * *

إن ما تحتاجه السعودية هو: ما يلي: ١- تداول السلطة سلمياً عن طريق المشاركة الشعبية. ٢-

وجود معارضة حقيقية تمارس مهامها كاملة. ٣- وجود برلمان منتخب يمثل كل المناطق ويقوم بوضع دستور للبلد يكون الدين الاسلامي هو المصدر الاساسي للتشريع فيه، حيث ان السعودية الى الآن لا يوجد بها دستور يحدد السلطات وصلاحياتها خلافا لما تدعيه الحكومة من ان القرآن الكريم هو دستور البلد. ٤- الفصل بين السلطات الثلاث التشريعية والقضائية والتنفيذية. ٥- رفع الحصانة المطلقة التي يتمتع بها الامراء والقضاة وغيرهم من الشخصيات النافذة. فنحن نرى العقوبات تنفذ دائما على فقراء الشعب.

ابو حامد القرني - ابها السعودية

حتى لو اصبحت عدد اعضاء مجلس الشورى مليوناً قلن يقدم ذلك شيئا وإن يؤخر مادام رأي الشعب مغيباً ولا قيمة له عند الاسرة الحاكمة المسيطرة على المال والحكم. لا بد من الانتخابات ولا بد من مشاركة الشعب في السلطة والثروة. ان دخل المملكة ضخم جدا، ومع ذلك هناك فقراء كثيرون ومحتاجون ولن يتم اي اصلاح الا بمشاركة الشعب حقيقة وواقعا في السلطة والثروة. ان الوضع الذي نعيشه في السعودية غير طبيعي ومقلق بسبب على غياب حرية الرأي.

عبدالله العنزي - الرياض

لا أجد ما أصف به هذا الإعلان سوى بالاستغفاري. ففي الوقت الذي فيه تتنازع رياح الأزمت بالبلاد يمتد ويسره يخرج لنا ما يؤكد بأن الاسرة الحاكمة عاجزة تماما عن تشخيص المشكلة ويأنه من العيث منا أن نتوقع منهم القدرة على علاجها.

ابو تركي - الرياض

بصراحة زيادة عدد مقاعد مجلس الشورى لن يعود بأي نفع إلا على الأعضاء الجدد فقط المقصود من هذه العملية هو كسب قلوب وعقول نسبة إضافية من الشعب السعودي. فمن الطبيعي أنه عندما يتم تعيين عضو جديد في المجلس من قبيلة معينة فإن الاسرة الحاكمة سوف تكسب جميع أفراد هذه القبيلة، أي بمجرد تعيين شخص تكسب عشرات الآلاف من الأشخاص، وهذا المبدأ بسيط ومعروف في المجتمعات القبلية. أي عضو في مجلس الشورى السعودي يحصل على امتيازات مادية خيالية، ويتم تأمين كافة حاجياته، ويمتلك حصانة إجتماعية وقانونية، ويكون فوق القانون. بالمقابل لا يكون عليه أي التزامات حقيقية، اللهم إلا إفتتاح بعض المؤسسات وتأييد الأمراء في المناسبات الخاصة. أنا متأكد تماما من ذلك خاصة إنني تعاملت مع هذه الطبقة في السعودية لأكثر من سنتين خلال عملي هناك.

عمار علي الفطامين - الكويت

والله نحن في المملكة محسودون على النعمة والاستقرار. الدولة أعطت المواطن قرصة في الانتخابات وهذه خطوة مهمة وجيدة في طريق

الرفقي في خدمة المواطن. الا بشكر النعم دوم.

صالح - الرياض

رأبي ان النظام بالسعودية لا يريد ان يصلح وذلك لخوف الاسرة من هذا الاصلاح. وما يحدث هو استجابة لضغوط خارجية، ولتر الرماد بالعجون.

خالد - الخبر السعودية

باعترادي ان مجلس الشورى الحالي لا يمثلنا أبداً، فهو مجلس معين من قبل السلطة، ومميزاته من السلطة، وبالتالي من الطبيعي أن لا يخالف أعضاء هذا المجلس السلطة أبداً.

عبد العزيز - السعودية

هذه الخطوة مجرد مناورة سياسية تهدف الى سحب البساط من تحت اقدام دعاة الاصلاح الحقيقيين بالداخل او الخارج، وليست هذه الخطوة الا مجرد ذر الرماد بالعيون المتفتحة اصلا من زياح الوعود الكاذبة الحكومية.

سلمان - الرياض

ان قرار اشراك الاكثرية القبلية في مجلس الشورى هو عودة الى الصواب، وهي خطوة نرجوا ان تعقبها خطوات اخرى وذلك لموازنة ميزان العدالة في كل المجالات.

نواف متعب الشعلان - الخفجي

اعلان الحكومة السعودية زيادة اعضاء مجلس الشورى خطوة في الاتجاه الصحيح، وتطمح ان يكون مجلس الشورى منتخبا في المستقبل.

عبدالله ناصر العتيبي - مكة

مجلس الشورى لا يؤخذ برأيه في أي شيء يتعلق بالسياسة الداخلية أو الخارجية. ليس هناك جديد، كل ما فعلته الحكومة هو زيادة عدد المؤيدين لها، أليست الحكومة هي من تختارهم؟

سمير - الرياض

مجلس الشورى منذ ظهوره على الساحة وهو مجلس عقيم، وكل ما يقدمه من آراء هي ضد مصلحة المواطن. للأسف هذا ثابت لكل مراقب، كما ان المحسوبية والواسطة هي الاساس في تعيين فلان او علان في المجلس للأسف.

فيصل النفيعي - الرياض

لماذا يحكمنا رجل لا يتكلم إلى الآن؟ ولماذا لا نعرف من هو الملك المقبل؟

خالد العامودي - جدة

الله يديم علينا نعمة الامن والامان التي نعيشها. ولكن لو يقوم المسؤولون في المملكة

بإعادة النظر في رواتب الموظفين مدنيين وعسكريين افضل من توسيع مجلس الشورى او الغائه من الاساس. فنحن لانحتاج لهذا المجلس الذي يعارض رفع رواتب المتقاعدين الذين تقل رواتبهم عن ١٥٠٠ ريال. هل هذا المبلغ كفيلا بتوفير كافة الخدمات لاسرة حتى يعارض هذا المجلس؟

البهري - السعودية

شعب المملكة ولله الحمد يتعم بتعم يحسد عليها من قبل دول العالم اجمع. فنحن المواطنون نتمتع بالامن والرخاء وكذلك حقنا الرأي. وما يدعي البعض بأن الشعب السعودي معزوم حقوقه، فهو مجرد كلام لا يقدم ولا يؤخر بشيء.

أحمد الغامدي - السعودية

عندما ينتشر الفساد ويهتز ميزان العدل يظهر ولي الأمر مرتدياً قناع الديمقراطية الزائف، ليعطي بكلمات الحرية، قلو زات المقاعد إلى ألف مقعد البعض بأن الشعب السعودي معزوم حقوقه، فهو مجرد كلام لا يقدم ولا يؤخر بشيء.

أحمد الغامدي - السعودية

مجلس الشورى أصبح عقبة بطريق الإصلاح. إن زاد عدد المجلس أو قل فهو من الأساس عقبة في طريق التقدم والإصلاح، بل أجد إلغاءه أفضل.

أبو احمد - السعودية

الحكومة السعودية لا تريد أن تفتح باب الانتخاب كي لا يزدى هذا إلى تشكيل مجلس مشغول بالمساكنات والصراعات السياسية بين أعضائه. وبالتالي هي تريد أن يتم الأمر بالتعيين حتى تضمن وصول الكتلونقراط لا السياسيين. وارى أنها محقة في ذلك.

سعود - الرياض

برأيي، المجلس تواجد للاستهلاك الاعلامي وكسب الوقت فقط، حيث أن تنهب المال العام والاستيلاء على أراضي المواطنين كان الهدف. والشاهد على ذلك مشروع جبل عمر والشامية في مكة.

هاشم - مكة المكرمة

من الملاحظ أن أغلب المشاركين في المنتدى ساخطين على الحاكم، مع العلم أن الشعب منح فرصة الانتخابات البلدية ولم يشاركوا فيها ليثبتوا تطلعاتهم لديمقراطية؟

عامر سمير - السعودية

أنا على يقين أن مملكتنا الحبيبة مقدمة على طفرة جديد، ليست فقط مادية بل تقدم حضاري وإصلاح شامل. مجلس الشورى بما يحتويه من رجال مخلصين وكفاءات متميزة كان له الدور الفاعل في تطوير الكثير من الأمور، وإعطاء مجلس الشورى صلاحية أكبر ما هو إلا دليل على كونهم محل ثقة قيادات الدولة حفظهم الله.

عادل - جدة

هل سيكون الشيعة وخاصة أهل القطيف حق اختيار من سيمثلهم في المجلس أو على الأقل مساواتهم ببقاى الشعب في الوظائف الحساسة كالجيش والشرطة والمناصب الوزارية؟ أو على الأقل عدم تقليل توظيفهم في المنشآت النفطية.

علي - القطيف

أرى أن هذه المحاولات والتي لا تعبر عن انتخاب الشعب لممثليه سوف لا تغير شيئا من الوضع في بلادنا. لا نريد قاعا حتى لو وصل عددهم إلى مئات الألوف، لأن المجلس لا يعني شيئا للشعب.

المر الحائلي - الرياض

الشعب السعودي ليس بهذه البساطة، حتى تنظلي عليه هذه الأضوكة. فهناك سؤال بسيط أوجه لهذا المجلس الموقر وهو: هل يستطيع أن يستجوب وزير الداخلية ويناقشه في التفجيرات التي تعصف بالبلد؟ وهل قضى على الجماعات المسلحة أو هل يستطيع أن يستجوب وزير الدفاع ويسأله عن السياسة الدفاعية وصفقات الأسلحة؟ لا اعتقد أن المجلس يستطيع فعل ذلك.

نواف - السعودية

لا شك أنها خطوة نحو الأمام. الأسرة الحاكمة في السعودية تسعى دائما إلى الديمقراطية. وليس هنا تكمن المشكلة، المشكلة الحقيقة أن أكثر رجال الدين لا يرغبون في تطبيق الديمقراطية، لأنهم يريدون السيطرة على كل شيء حتى على القرار السياسي في المملكة. واعتقد أن الحكومة السعودية قد تنبّهت لهذا الأمر مؤخرا.

كمال - تبوك

لا يعدو الأمر سوى ذر الرماد على العيون ومحاولة يائسة من أجل تخفيف الضغوط الهائلة على الحكومة السعودية ممثلة بالأسرة المالكة. فمسألة مشاركة الشعب في الحكم مع آل سعود أمر مرفوض جملة وتفصيلا ولو بطريقة هامشية أو صورية. فتلك المسألة حاربت الجميع من أجل السلطة أكثر من قرنين ونصف ومن المستحيل أن يأتي يوم لتسليم لأي فرد كان أن يشاركها في "أعمالها". ولهذا أرجو من الشعب السعودي ألا يتساق وراء تلك الحيل المكشوفة.

فيصل - الرياض

اعتقد أن الحكومة السعودية بدأت تنظر للداخل بمنظور مختلف. بدأت تعرف أن الجيل الحالي وهو جيل شاب في مجمله منفتح على العالم ويعي الكثير من الأنظمة والقوانين ويمني النفس بأن تكون المملكة العربية السعودية دولة عصرية إسلامية دون تغيير في نظامها السياسي، حيث أن مجمل الشعب متمسك بالأسرة الحاكمة. إن الدولة عملت الكثير من الخدمات ولكن الشعب دائما يطعم في الكثير، خاصة زيادة الدخل الشهري للمواطن الذي أعتقد أنه سوف يرى الدور قريبا في ظل ارتفاع أسعار النفط.

عبد الرحمن - السعودية

إنه ضحك على الذنوق. الشعب السعودي لا يعترف بهذا المجلس سواء كان عدده ١٥٠ أو ١٥٠٠ لأن المهم ليس العدد بل الصلاحيات الحقيقية لهذا المجلس والأهم من ذلك هو من اختار هؤلاء؟ كل أعضاء المجلس معينون من قبل الملك فهو يستطيع تعيينهم وفصلهم متى شاء. الشعب السعودي يريد إصلاحا حقيقية وليست صورية كما هو الحال الآن.

سلطان - السعودية

المتتبع لقضايا التي نوقشت من قبل المجلس يلاحظ أن منذ تأسيس هذا المجلس وهو يناقش قضايا سطحية ولا تهم الرأي العام.

وليد - الرياض

أنا أرى أن الحقوق السياسية والحريات لأي شعب لا تمنح بل تؤخذ. ولقد علمنا التاريخ ذلك. طالما أن الحكم ملكي والقرار بيد الأمير، فلا داعي لمجلس شوري.

أبو رند - السعودية

أعضاء مجلس الشورى الموجودين لا يمثلون إلا أنفسهم ومن أوصلهم إلى هذا المجلس. أثبت الوضع داخل المملكة أنهم جامعون وكأنه لا يعينهم المواطن والوطن.

سعد الخالد - الرياض

مجلس الشورى لا يمثل أهمية كبيرة بالنسبة لنا كمواطنين سعوديين لأنه لا يمتلك صلاحية يمكن أن يفصل بها في أي أمر، وهو مجرد واجهة فقط لا غير. ولا يصدر أي رأي حتى يتم المصادقة عليه من مجلس الوزراء، وإذا كانوا يريدونه ذا فاعليه، فيجب أن يكن مستقلا استقلالًا كاملا بعيدا عن ضغط مجلس الوزراء، أما هذه الإصلاحات فهي ذر الرماد في العيون ولا قيمة لها.

واصف علي - جدة

لا ادري هل الحكومة السعودية تصحك على شعبها أم على نفسها؟ لأن هذه الخطوة شكلية لا تقدم ولا تؤخر في وقف الفساد الذي يتخرب بجسد البلد. لأن المجلس مهما زاد عدد أعضائه فهو غير

منتخب يمثل من عيته ولا يستطيع استجواب كبار الوزراء المسؤولين عن هدر المال العام وسرقة الأراضي وغيرها.

فواز - السعودية

هي خطوة جيدة أخرى في سبيل الإصلاح. نأمل أن تتبعها خطوات أخرى أكثر توسعا وسرعة. وأنا بصفتي مواطن سعودي أنظر لهذا الأمر من زاوية التفاؤل.

سعيد - السعودية

لا شك أن توسيع صلاحيات مجلس الشورى السعودي خطوة مهمة في طريق الإصلاح السياسي، باعتبار أن المجالس البلدية القادمة ونقابة الصحافة تشكل نوافذ مطلّة على نهضة الديمقراطية والمناخ الحر في المملكة. من الصعب جدا تسريع وتيرة الإصلاح في المملكة بسبب عواقب ثقافية واجتماعية ورواسب تاريخية أيضا. والآن بدأنا في الداخل نستمتع بقطاف التغيير فالمجتمع السعودي الذي كان مغلقا تماما ما هو اليوم يناقش في المجالس المحلية وساحات الحوار واللقاءات الشعبية قضايا هامة كالترشيح والتصويت الانتخابي والمشاركة في صناعة القرار. اعتقد أنها مكاسب مهمة نحو النجاح.

هيثم - السعودية

قبل زيادة عدد أعضاء مجلس الشورى لا بد من سؤال ماذا عمل مجلس الشورى بوضعه الحالي؟ وما هي الآراء الاستشارية التي قدمها واتخذتها الحكومة. الجواب لا شيء.

احمد الشكري - جدة

المهم ليس بكثرة الأعضاء وإنما المهم ما هي الصلاحيات التي سوف تمنح لهم؟ وهل هم فعلا مستقلين بطرح آرائهم؟ ومتى سيتم انتخابهم من قبل الشعب مباشرة؟

محمد المنصور - الرياض

وهل يعتبر تعيين المجلس إصلاحا سياسيا؟ إنه خير دليل على تكريس الفساد باسم الإصلاح. الانتخابات البلدية هي نكتة، ولكن كبيرة الهدف، وهو إعطاء المجتمع الدولي فكرة أن الديمقراطية موجودة في السعودية. أما الدلائل فهو كيش القذاع لفرضي الآلهة في الخارج وتبارك عملية ذبح القربابين. وحتى تكون رمادا في عيون الشعوب الحرة التي لا ترضى من حكوماتها بأن تدعم الفساد. ولكن سيأتي يوم يتحطم الصنم وسندته وعسى أن يتحقق الحلم قريبا.

محمد - السعودية

مفتول عن النبي بي سي:

http://news.bbc.co.uk/hi/arabic/talking_point/newsid_4208000/4208841.stm

مثلت التعددية والتسامح بأرقى معانيهما

رسالة مكة الثقافية في العالم المعاصر

محمد محفوظ

للجميع.

فرسالة مكة الثقافية الأولى للعالم المعاصر، هي خلق الظروف الفكرية والمعرفية والأخلاقية لتعزيز قيم التسامح والحوار والتآخي والمساواة والعدالة في المجال الإسلامي والإنساني. فالثقافة الإسلامية اليوم، بإمكانها أن تمد الإنسانية بمفاهيم أساسية، تساهم في بناء الأمة وفق مقاييس حضارية، تأخذ بعين الاعتبار ضرورات المادة، كما تأخذ في الاعتبار أيضاً ضرورات الروح والمسائل المعنوية.

إن تكامل الوحي الكلي والعقلي الجزئي (على حد تعبير الدكتور عبد الحميد أبو سليمان) في بناء المعرفة الإنسانية هو أهم وجوه العطاء الإسلامي للحضارة الإنسانية، وترشد مسيرتها في عالمنا اليوم. وإن مهمة الثقافة الإسلامية في هذا السياق، هي تعديل اللغة والإطار الفكري والعقدي لمصادر المعرفة العلمية الحديثة التي تقدم هذه المادة العلمية ووضعها في دائرة الظل الإسلامية وقيمه وغاياته.

وتقدر الثقافة الإسلامية، بما أوتيت من طبيعة جامعة ما بين الدين والعلم، أن تجنب الواقع المعاصر ما حاصل فيه من قطعية بين الدين والعلم، وبين الأخلاق والعلم. فالثقافة الإسلامية تقدم للعالم المعاصر إنسانيتها ومنطقها الأخلاقي، الذي يعلي من شأن الإنسان ويتشبه بكل العوامل التي تحافظ على حرته وكرامته. ومن المؤكد أن هذه الإنسانية والمنطق الأخلاقي الحضاري، لو قدمت بوسائل حضارية منسجمة وروح العصر، فإنه سيكون لها الأثر الكبير في الفضاء الإنساني كله. لأنها تجيب عن أسئلته الحائرة وتعطي لحياته معنى مغايراً وعميقاً، تخرج الإنسان، من حالة القلق الذي لا حدود لها.

إننا في هذه الحقبة من التاريخ، لا نستطيع أن نقدم للإنسانية إلا هذه البضاعة، والتي نراها ضرورية لارتقاء مسيرة الإنسان واكتمال عناصر تطوره وتقدمه. ولا ريب أن هذه المسألة ليست قضية بسيطة أو سهلة المنال، وإنما هي عملية شاقة وتحتاج منا إلى العناية بالأمر التالية:

الإنسان مركزاً تلقي فيه كل الأعضاء، ويقوم بتوجيهها نحو القيام بوظائفها. كذلك هي مكة المكرمة، فهي عاصمة العواصم، ومدينة المدن ورسالتها هي أنها مركز الإشعاع ومنبر الهداية وضمير العالم الذي يوقظ فيهم حس المسؤولية وواجب التعاون. ويحذرهم من كل ماله من دور في الانهيار الأخلاقي والقيمي.. واليوم أكثر من أي وقت مضى، تتحمل مكة المكرمة مسؤوليتها التاريخية والأخلاقية والقيمية، لضبط نزعات التطرف والغلو والتدمير، وغرس قيم الحرية والتسامح وصيانة الحقوق، وتبشر بالمثل الأخلاقية التي تعزز من فرص التنمية والسلام والازدهار.

فكما أن مكة المكرمة، قادرة على جمع المسلمين بكل أطرافهم وأحوالهم وألوانهم لأداء مناسك الحج والحمررة، هي كذلك قادرة على

تتحمل مكة اليوم مسؤوليتها

التاريخية والأخلاقية

والقيمية لضبط نزعات التطرف

والغلو والتدمير، وغرس

قيم الحرية والتسامح

ممارسة دور الضمير والموقف وجمع المسلمين جميعاً حول قيم الشورى والحوار والانفتاح. فمكة المكرمة بما تحتضن من مقدسات، وبما تشير إليه من رمزية إسلامية مقدسة، هي المرجعية التي تحتضن جميع المسلمين، وتعمل على استيعاب كل أناقهم وتطلعاتهم.

لا ريب أن مكة المكرمة بما تحتضن من مقدسات ورموز، وبما تمثل من عمق تاريخي لتليد، بإمكانها اليوم أن تكون ضمير العالم وصوت الحق والعقل. والقطب الجغرافي والثقافي الذي يوجه الإنسانية جمعاء صوب قيم الإخاء والمحبة. فلتكتاف جهود المسلمين جميعاً، أجل أن تكون مكة المكرمة، هي ضمير العالم وصوته الذي يصدح ويبشر بالخير والطمأنينة

في عالم إنساني حوله التقدم العلمي والتكنولوجي والاتصالي إلى قرية عالمية صغيرة، غابت فيها حدود الجغرافيا والمكان، وتداخلت فيها الثقافات والتصورات والمفاهيم. وفي ظل وضع دولي يمر بالكثير من الأسئلة والتطورات والتحديات والخييات، تتأكد الحاجة والشوق الإنساني إلى منارات يهتدى بها، ومعالم يقتدى بها، ومناهج علم ومعرفة وهدى، تنير الدروب وتشعل القناديل، وتجب على تحديات الواقع، وتنهى خيبات الإنسان من الكثير من الخيارات واللبائطات. وتبقى مكة المكرمة، المدينة والروية، المكان والمشروع، معقد القلوب والعقول، ومهبط الوحي، ومنارة الهدى وجسر التواصل بين الماضي المجيد والحاضر المليء بالآمال والهموم، والمستقبل الذي نشده مدينة السماء حيث الأمن والحرية والعدالة والمساواة. فمكة المكرمة في تجربة الإسلام الأولى، هي حاضنة العلم والعمل، وعاء الإرادة والتمكن، وأرض ردم الفجوة بين الوعد والانتاج. من هنا فإن مكة المكرمة ومنذ بداياتها التاريخية الأولى هي تحمل مشروعا وأملا للإنسان الفرد والجماعة. ذلك المشروع الذي يربط الإنسان بحركات الأنبياء ومشاريعهم في الإصلاح وإنهاء كل مظاهر الظل والعبودية التي يعيشها الإنسان في مراحل حياته المختلفة.

مكة ضمير العالم

مكة المكرمة هي مدينة الوحي والقيم الإسلامية النبيل، حيث في بيوتاتها وأزقتها تجسدت قيم الإسلام في العدالة والمساواة والاخوة. لذلك فإن رسالة مكة التاريخية للبشرية جمعاء، بأنها ضمير العالم. حيث تذكر الإنسانية باستمرار بقيم الخلاص ومبادئ التضامن والتعاون. فهي الضمير الذي يذكر ويوجه، يوقظ ويحفز نحو الخير والصلاح.. فمكة المكرمة هي مدينة القيم والمبادئ، ودورها ورسالتها في الحياة، هي التذكير الدائم بهذا القيم والمبادئ. ليس للمسلمين فحسب، بل للإنسانية والعالم كله.. فكمما أن في جسم



مكة: ضمير الإنسانية وعاصمة العواصم

والمصلحين الأمن والحماية، وتمنحهم القدرة على التواصل مع كل الاجتهادات والإبداعات والعطاءات الإسلامية.

فرسالة مكة الثقافية، هي رسالة الوحدة والتعددية. الوحدة التي لا تعني الإقصاء والنزب والاستبعاد والاستئصال، والتعددية التي لا تساوي التشريع للفوضى والاندثار. فالوحدة التي صاغها تاريخ مكة المكرمة، هي الوحدة المستندة على احترام كل حقائق التنوع والتعددية الموجودة في الأمة. فمكة المكرمة في تجربتها الثقافية والعلمية، هي جامع وجامعة، توحيد ووحدة، واجتهاد متواصل لتوحيد الواقع مع المثال.

وصيانة التعددية والوحدة في الفضاء الإسلامي تتطلب العناصر التالية:

١- قدرة نفسية تتجسد في إرادة جمعية وتصميم وتخطيط مشترك، يتجه إلى تحقيق الانسجام بين الإنسان وحقائق التعددية والوحدة، وحتى يتسنى له معرفة وملازمة مكان القوة التي ينطلق منها في مشروعه الإنساني والحضاري.

٢- النفاذ إلى القوانين التي تحكم بسيرورات تطور المجتمعات الإنسانية، تمهيداً للوصول إلى معرفة الواقع الاجتماعي وسياقه التاريخي، وإمكانات الفعل والتطور التي يزخر بها وجوده.

٣- تهينة النفوس والعقول للتفاعل الإيجابي والحضاري، مع متطلبات التعددية ومقتضيات الوحدة..

وإن المتغيرات الراهنة، تدفعنا كمجال إسلامي، إلى التفكير الجدي الموصول بالممارسة والمبادرات الإيجابية الخلاقة، نحو إحداث تحولات نوعية في مسار الأمة، من أجل مواكبة التطورات، والمشاركة الإيجابية والفعالة في سياق التحولات الراهنة، بما ينسجم وقيم الإسلام ومستلزمات الشهود الحضاري.

الرياض/ ٨ فبراير ٢٠٠٥

١- الابتعاد عن كل القضايا والمسائل الجانبية والثقافية، والتي تنتمي بشكل أو بآخر إلى عصور التخلف والانحطاط، والعمل على صياغة اهتماماتنا وفق حاجات العصر ومتطلبات النهوض الحضارة.

٢- إبراز الجانب الحضاري من منظومتنا العقيدة والفكرية، حتى يتسنى لنا أن نصنع واقعا صياغة حضارية، ويعبده عن كل ألوان وأطراف فكر التأخر والانحطاط.

٣- بناء القدرات الذاتية للأمة على مختلف الصعد والمستويات، وذلك حتى يتمكن مجالنا الإسلامي من ردف العالم المعاصر بالمزيد من القيم والنظم الأخلاقية والوقائع الاجتماعية والاقتصادية التي تؤكد سلامة الاختيارات وصوابية المنهج الذي يدمج بين المادة والروح، بين العقل والعاطفة، بين حاجات الدنيا ومتطلبات الحياة الأبدية..

فمكة المكرمة وبما تفتخر من إرث تاريخي وثقافي وقانوني، هي ضمير العالم، التي نقلت الإنسانية من مرحلة إلى أخرى باتجاه المزيد من عناصر التكامل..

حماية التعددية الفكرية والثقافية

لعلنا لا نأتي بجديد، حين القول: إن الحياة العلمية والثقافية للمسلمين قائمة على حقائق وأسس التنوع في منهجيات البحث والاستنباط والفهم، والتعددية في الأفكار والأولويات والهموم. فالتعددية الفكرية والثقافية بكل وقائعها وحقائقها، هي من لوازم حياة المسلمين العلمية والمعرفية. من هنا فإن مفهوم الوحدة، لا يمكن اكتشافه إلا من خلال منظور الاختلاف. ذلك لأن الاختلاف جزء أصيل من منظومة الوعي الذاتي، كما أن (الاختلاف) هو الذي يثري مضمون الوحدة، ويمده بأسباب الحيوية والفعالية. إذ يقول تبارك وتعالى: (ومن آياته خلق السماوات والأرض واختلاف ألسنتكم وألوانكم إن في ذلك آيات للعالمين) (الروم ٢٢).

وبين الاختلاف والوحدة مسافات، لا يمكن اجتيازها إلا بالتسامح والاعتراف بقانون التعدد ومبدأ التنوع.

لذلك فإن الاختلاف المقتضي إلى الوحدة الصلبة، هو ذلك الاختلاف الذي تسنده قيم التعدد والحرية وحقوق الإنسان. أما الاختلاف الذي يجافي هذه القيم، فإنه يقضي إلى المزيد من التشرد والتفتت والتجزئة. وحالات الإجماع والوحدة في المجتمعات الإنسانية، لا تنجز إلا على قاعدة تنمية قيم التعاون والتعدد والإدارة الواعية والحضارية للاختلافات العقيدة والفكرية والسياسية.

من هنا ندرك أهمية حضور قيمة العدل في الاختلافات الإنسانية. حيث إن مجرد الاختلاف، ينبغي أن لا يقضي إلى الظلم والخروج عن مبادئ وقواعد العدالة. يقول تبارك وتعالى: (يا

المزيد من العنف الوهابي حصادنا

وبالبشري والفكري من مشايخ الوهابية عندنا. وعُمان التي عاشت لأكثر من قرنين قلقة وجلة من الوهابية المستعرة والمحتلة.. فتفتح كل أعينها مخافة تسلل أصحاب الفكر المريض.

والبحرين اكتشفت خلايا سلفية لها روابط مع السعودية كما هو معروف.

والسعوديون الوهابيون يمارسون لعبة الجهاد في العراق، فهم الأكثر حماساً في تفجير أنفسهم وغيرهم من الأبرياء في الشوارع والمساجد والكنائس!

ولأن لدينا فائض قيادات، صدرناها الى الشيشان (حطاب والغامدي وغيرهما) وصدرناها الى أفغانستان (ابن لادن وجماعته) وصدرناها الى اليمن، وإلى مصر وإلى المغرب وإلى موريتانيا وإلى اليوسنة والهرسك، وإلى أصقاع أخرى.

في كل مكان حلّ فيه هذا الفكر المريض، ينقسم المسلمون، ويتصارعون، ويتطرفون!

الأفكاء والأسماء السلفية اللامعة هي أهم منتجات السعودية وأهم صادراتها، وقد تسبق النفط أهمية وتأثيراً! واليوم، ها نحن نسمع عن جماعة (وهابية متطرفة) بحسب تعبير البيانات الرسمية اللبنانية، قد أعلنت مسؤوليتها عن اغتيال الحريري، قالت أن ما فعلته ردّ على قتل النظام السعودي لرموز العنف في المملكة.

إن صدق هذا، وهو أقرب الى الصدق، فإن ليل السعودية سيطول!

كلما أعلنت العائلة المالكة براءتها من التطرف الوهابي - كلاماً - جاء المنتج ليثبت أبوة العائلة المالكة ومشيختها الرسمية للعنف والقتل والدمار.

نفى وزير الداخلية السعودية أن يكون لبلاده ربط بمقتل الحريري، وقال وزير الخارجية سعود الفيصل بأن ربط السعودية بما حدث أمرٌ (سخيف). سترى ما إذا كان ذلك سخيفاً أم صحيحاً: ليت متطرفي الوهابية يعبرون عن براءتهم، لا أن يهللوا لمقتل الحريري كما يفعلون في منتدياتهم!

الأيام السود قادمة، لن تصيب النظام وحده، بل المجتمع والدولة السعودية بأكملها.

لن يهدأ العنف الوهابي لا محلياً ولا إقليمياً ولا دولياً.

نحن في فترة حصاد لما زرعناه في كل أصقاع الدنيا طيلة نصف قرن. وبالتالي فهناك الكثير من العنف لم يحصد بعد.

ويل لهذا النظام مما زرع وصنع!

وويل لهذا المجتمع الذي لا يستطيع أن يهدأ!

ويل للجميع من هذا الفكر المتطرف الذي ينتثر في كل أصقاع العالم مفجراً ومفخخاً وقاتلاً!

ويل للجميع من هذه (السلفية الوهابية) التي أصبحت أسوأ ما صدره السعوديون - النجديون بطبيعة الحال - دولة ومجتمعاً.

إنها النار التي تحرقنا في الداخل؛ تعوق تطورنا السياسي والاجتماعي والثقافي؛ لم تجعلنا نعيش لحظة هدوء ويتسالم مع بعضنا البعض، فضلاً عن أن نعيش في هدوء مع العالم.

إنها النار التي كان يستخدمها الأمراء ضد الأصوات الحرة المحلية ولعقود طويلة.

والنار التي أحرقت خباء كل من اختلف معها فكراً وممارسة.

إنها ذات النار تتحول لتحرق ديارنا، وتأكل أصابع من استخدمها.

النار التي أطلقها الأمراء لعقود طويلة في الخارج.. مرة لتكافح الشيوعية، ومرة لتكافح الصوفية والشيعة، ومرة لتكافح الناصرية، ورابعة لتكافح القذافية، وخامسة لتكافح النصاري، وسادسة لتكافح الأميركيين وغيرهم وغيرهم.

النار التي استخدمناها ضد الخارج، وفعلناها بعد أن كانت ساكنة، تمددت لتشمل أعداء لم يكن صانع القرار - بل ولا المجتمع في مجمله - يعتبرهم كذلك.

لم تبق لنا نار الوهابية من أصدقاء، فقد أصبحنا مخيفين ومتهمين دائماً حتى بين نظرائنا في الخليج.

الجميع يعتقد أننا وهابيون متطرفون قتل.. فيما يزعم غلاة التطرف بيننا أن الوهابية منهج متسامح ومتحضر!

ولم تبق الوهابية لآل سعود من أصدقاء حتى داخل الدولة نفسها، فالوهابية خلقت نقيضها الذي يحاربهم.

والوهابية جعلت كل الجماعات الدينية والمناطق ضد النظام الذي يحميها ويدافع عنها.

والوهابية أتت على كل المساحات المشتركة بين النظام والنخب المتعلمة والإصلاحية.

هتيتاً لنظامنا السياسي الذي أطلق المارد ولم يعرف كيف يعيده. لازال يحاوره ليقنعه! والمارد يرفض العودة والإقنتاع!

الكويت مرعوبة بسلفيها الذين يستقون الدعم المعنوي

الحجاز

هذا الحجاز تأملوا صفحاته سفر الوجود ومعهد الآثار

القبة الخضراء قضية وبلا هلال!

التطرق الوهابي لا حدود له.



إنه مرض حقيقي مخزون في صاحبه، قد بوجهه إلى الآخر المختلف في الوجهة الدينية أو المناطية، لكنه لا يثنى حقيقة أن المرض بالتطرق لا يخرب بيت الآخر بل ينتهي بتخريب بيته. لقد بدأ التطرف في المملكة ضد المواظنين الآخرين غير الوهابيين، فساموم السيف والظلم وعدم الحقوق والكرامة، وكانت الحكومة تؤيد ذلك وتشرعن الفعل الطائفي المتطرف،

معالم وآثار يهدمها الوهابيون المساجد السبعة.. قيمة لها تاريخ



مسجد سلمان الفارسي

من المعالم التي يزورها القادمون إلى المدينة المساجد السبعة، وهي مجموعة مساجد صغيرة عددها الحقيقي ستة وليس سبعة، ولكنها اشتهرت بهذا الاسم، ويرى بعضهم أن مسجد القبتين يضاف إليها؛ لأن من يزورها يزور ذلك المسجد أيضاً في نفس الرحلة فيصحب عددها سبعة.

وهناك روايات حديثة لأن شبة تحدث فيها عن مسجد الفتح وعن عدة مساجد حوله. وقد روى عبدالله بن عمر رضي الله عنهما (أن النبي صلى الله عليه وسلم صلى في تلك المساجد كلها)، حتى: المسجد

عزأونا فيك يا فقيد العلم يا عالم مكة



ما أظن أن سكان أم القرى وما جاورها قد أصابهم فرع وذعر كما أصابهم نياً فقدان عالم مكة ورمزها وسيد أهلها، السيد الجليل، والمعلم الكبير، السيد محمد بن علوي مالكي الحنن، الذي رحل عنا ونحن في أشد الحاجة لوجوده بيننا.

الحجاز لن يتخلى عن هويته وتراثه

نخبة الحجاز: هموم المرحلة وتحديات المستقبل



زحيم الحجاز النسي:
تشكيل مؤسسة غير وهابية

من نافذة القول التأكيد على أن (الحجاز) وقد سبق له أن كان دولة تتمتع بكل أجهزة الدولة الحديثة هو الأكثر إخافة لحكم التجديدين الوهابيين من أن يقلت من بين أبنائهم، فيخسروا مكائتهم الدينية، ويتكفى عوتهم المتطرفة في حدود صحرانها، لا تتمتع بغطاء الحرمين الشريفين وإدارتهما، وللذان من خلاهما يتم فرض المذهب الوهابي وتضليل العالم الإسلامي، بل ومن تحت ذلك الغطاء تتم ممارسة أبشع وسائل التدمير لتراث الحجاز وتراث المسلمين.

وإذا كانت أموال النفط قد امتدت الحكم السعودية ودعوته الدينية المتطرفة بزخم غير عادي لم يتأني لأي دعوة أخرى في العهد الحديث، فإن النفط نفسه ليس مضموناً إلى الأبد مادامت سياسات التجديدين النقيضة لكل ما هو وطني ولكل ما هو عدالة ومساواة، قائمة ومستمرة، فالنفط ومنطقه قد تذهبان أيضاً، بالرغم من الشعور المعاني فيه بالقوة الذي يبديه متطرفو الوهابية وآل سعود على حد سواء، والذي يظهر وكان الدنيا والعالم قد توقف عندهم وغير قابل للزوال.

(الدين والملك توأمان)

التحالف المصري بين الوهابية والعائلة المالكة

كان العامل الديني القوة التوحيدية القوية الذي نجح في تشكيل وحدة اجتماعية وسياسية منسجمة في منطقة تحد. فقد ظهر الدعوة الوهابية

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراتيجية
- أخبار

تراث الحجاز

- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمين الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب ومخطوطات





لوحة للفنانة صفية بن زقر